جامعـة المسيلة
كلية الحقــوق
و العلوم السياسية

دور المجتمع المدني في بناء التنمية المحلية
المنطقة المغاربية أنموذجا

مذكرة مكملة لنيل شهادة "الماستر" في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: إدارة وحكامة محلية

إعدا
كـ
خان

السنة الجامعية: 2012 / 2013

مقدمة

يعد المجتمع المدني من المصطلحات التي شهدت انتشار واسعا في السنوات الأخيرة على المستوى الأكاديمي والسياسي دوليا أو محليا وبرغم انتشار هذا المصطلح إلى أن هناك صعوبة في تعريفه بشكل جامع مانع وذلك نتيجة لعدة عوامل من بينها أن المجتمع المدني من المصطلحات التاريخية التي تعرضت إلى تغيرات كثيرة على مر العصور كما أن المهتمين بمفهوم المجتمع المدني والمتحدثين عنه لديهم خلفيات وتجارب سياسية واقتصادية واجتماعية مختلفة مما أدى إلى فهمه والتعبير عنه بطرق متباينة.

وقد استفاد مفهوم المجتمع المدني في تطوره وانتشاره من التغيرات التي حصلت على الساحة الدولية كان أهمها اعتناق الكثير من دول العالم للديمقراطية واهتمام الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة بدعم منظمات المجتمع المدني كأحد الوسائل الديمقراطية عبر العالم.

ولقد تطور هذا الدعم والاهتمام فيما بعد إلى درجة أن أصبح ينظر إلى المجتمع المدني على أنه شريك ثالث إلى جانب القطاع الحكومي والقطاع الخاص وهذا ما أكدته الأمم المتحدة في تسعينات القرن العشرين بعد أن منية الخطط والبرامج التي وضعتها الكثير من حكومات دول الجنوب للقضاء على الفقر بالفشل وانتكست الكثير من التجارب التنموية الحكومية.

والدول العربية ومن بينها الدول المغاربية لم تكن بمنأى عن التحولات الدولية والتي أبرزها: انهيار الاتحاد السوفياتي، والإخفاقات المتتابعة التي تعرضت لها دولة الرفاه في أوربا الغربية، وكذا بروز ما يعرف بالموجة الثالثة للديمقراطية التي شهدت انهيار العديد من الأنظمة الشمولية والسلطوية في جنوب أوربا، آسيا، وشرق أوربا وأفريقيا، والتي كان للمجتمع المدني دور بارز فيها (جمعيات، حقوق الإنسان، حركات نسائية، وتنظيمات طلابية...الخ)، فقد عجلت الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية البيئية التي كانت تعيشها البلدان المغاربية بسرعة استجابة الأنظمة المغاربية للضغوط الداخلية والخارجية خاصة منها الداعية إلى إعطاء الفرصة للمجتمع المدني لمساهمة في عملية التنمية، وفي هذا الإطار باشرت الأنظمة المغاربية مجموعة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ثم بموجبها إطلاق العنان لبروز العديد من منظمات المجتمع المدني، والسماح لها بالنشاط في مختلف مجالات الحياة المجتمعية.

وفي هذا الإطار، نتناول المجتمع المدني في المنطقة المغاربية ودوره في التنمية المحلية بالدراسة والتحليل، لكي نتوقف على مدى أهمية الدور الذي يضطلع به في تحقيق التنمية المحلية، وهذا مع التركيز على ثلاث دول هي الجزائر، تونس والمغرب، خاصة وأن هذه الدول الثلاثة قد عرفت تضاعفا في عدد مؤسسات المجتمع المدني يبعث على الانتباه، ويبعث على الاعتقاد بداية بإمكانية أن تشكل تلك المؤسسات رافد مؤثرا في تحقيق التنمية المحلية.

أهمية الموضوع:

إن مناقشة دور المجتمع المدني في إطار التنمية المحلية يكتسب أهمية كبيرة على ضوء مجموعة من الاعتبارات العلمية والأكاديمية، فمن ناحية الاعتبارات العلمية تصاعد وزن الدور الواقعي والمأمول لمؤسسات المجتمع المدني، في غالبية دول العالم، وقد اتجهت مؤسسات المجتمع المدني في الألفية الجديدة إلى التزايد ومع هذا التطور في الحجم حدث تنوع في أنماط وأنشطة المجتمع المدني، ضف إلى ذلك ظهور خطاب سياسي جديد يؤكد على قيمة إسهام المجتمع المدني في عملية

التنمية، بمختلف مستوياتها وأبعادها ولاشك في أن الخطاب هو في شق منه انعكاس واستجابة لتوجهات الخطاب العالمي بشأن تدعيم دور المجتمع المدني في التنمية المحلية.

كما أنه توجد بعض الاعتبارات الأكاديمية تضيف أبعادا مهمة لهذا الموضوع، فإذا كنا نناقش دور المجتمع المدني في إطار علمي فإن ذلك يفتح الباب واسعا أمامنا لطرح منهجية التقييم العلمي لدور المجتمع المدني وهذا دون أن ننسى أهمية منظور التنمية والذي يفتح الباب لتقييم التعاون بين المجتمع المدني والدولة، كما تمثل هذه الدراسة نقطة التقاء بين موضوعين هامين في مجال العلوم السياسية وهما: المجتمع المدني والتنمية المحلية.

أهداف الدراسة:

في كل دراسة علمية، يتم تحديد مجموعة من الأهداف وتتمثل أهداف الدراسة في:

-تسليط الضوء على إشكالية المجتمع المدني والتنمية المحلية في المنطقة المغاربية وإيجاد العلاقة الفعلية بينهما.

-تحديد الدور المحوري الذي تلعبه مؤسسات المجتمع المدني في عملية التنمية المحلية ومعرفة مدى تأثير هذه المؤسسات في بناء التنمية المحلية والمساهمة في وضع إطار مفاهيمي لتحليل ودراسة سبل تحقيق التنمية ودور المجتمع المدني في ذلك.

-معرفة المعوقات الحقيقية التي تحد من نشاط مؤسسات المجتمع المدني وفعاليتها قصد تذليلها مستقبلا.

مبررات اختيار الموضوع:

لقد ساهمت في اختيار وتحديد موضوع هذه الدراسة عدة عوامل وأسباب منها الموضوعية والذاتية:

الأسباب الموضوعية:

وهي أن المجتمع المدني هو أحد مواضيع الساعة التي تثير الكثير من النقاش على مستوى العالم الثالث عموما والمنطقة المغاربية خصوصا وربط بالتنمية جانب جد هام، وانطلاقا من ذلك يمكن القول أن هذه الدراسة تتناول مشكلة جديدة نسبيا ويمكن من خلالها أن تضيف ولو قدرا يسيرا إلى التراكم المعرفي في مجالة العلاقة بين المجتمع المدني والتنمية المحلية.

الأسباب الذاتية:

-الاهتمام الشخصي بموضوع التنمية المحلية في المنطقة المغاربية ومحاولة الكشف والتعرف أكثر على أجندة السياسات التنموية، مع محاولة إبراز مدى تهيئ البيئة السياسية للأنظمة المغاربية لتحقيق متطلبات التنمية خاصة على المستوى المحلي.

-توظيف الجوانب النظرية والمعرفية التي تلقيتها في تخصص العلوم السياسية وبالضبط في مجال الحكامة المحلية وتطبيقها على واقع الأنظمة السياسية المغاربية.

أدبيات الدراسة: هناك دراسات تناولت المجتمع المدني وعلاقته بالتنمية المحلية، ومن تلك الدراسات نجد:

- عبد السلام عبد اللاوي: دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر، دراسة ميدانية لولايتي المسيلة وبرج بوعريريج، الدراسة عبارة عن رسالة ماجستير على مستوى قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة ورقلة، خلال الموسم الجامعي 2010-2011، وقد خلص الباحث إلى أنه بالرغم من سياسات الدولة الجزائرية تتجه نحو تعزيز وتكريس دور المجتمع المدني في التنمية المحلية من خلال اشراكه في الجوانب الاجتماعية والثقافية، إلا أن دوره بقي هامش في المسائل السياسية والاقتصادية، إذ ورغم التحولات التي عرفتها الجزائر منذ 20 سنة لا يزال دور المجتمع المدني موجها ومستغلا وفق أجندات وسياسات الدولة خاصة إذا تعلق الأمر باستحقاقات سياسية أو برامج بحاجة إلى التعبئة الجماهيرية.

كما توصل إلى أن قوة المجتمع المدني تنبع من تغلبه على مشاكله ومصاعبه الداخلية، حيث أن المشاكل الخارجية النابعة من القوانين وسياسة الدولة من الممكن أن يتغلب عليها إذا كان المجتمع المدني قوي داخليا، كما يمكنه أن يوسع من نشاطاته وتحركاته وذلك فقط باستقراره الداخلي، إذ أن الاستقلالية في الموارد والفكر والتوجه والولاء تعطي المجتمع المدني القوة الكافية لفرض مطالبه، وللقيام بدور المراقب والمحاسب والمسائل وهذا للأسف ما تفتقده تنظيمات المجتمع المدني الجزائري ككل.

- نادية بونوة: دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ وتقييم السياسة العامة في الجزائر (1989-2009)، الدراسة عبارة عن رسالة ماجستير مقدمة على مستوى قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة باتنة، خلال الموسم الجامعي 2009-2010.

إشكالية الدراسة:

أصبح المجتمع المدني من أبرز المواضيع نقاشا وتداولا على أجندة وطاولات صناع القرار وعلى ألسنة الباحثين والمفكرين داخل قاعات المؤتمرات والملتقيات، إذا اكتسى الموضوع رواجا وشيوعا خلال العقدين الماضيين، وهذا راجع لقدرته في معالجة الكثير من القضايا وحله لأخطر المشاكل وتوصله للإجابة عن العديد من التساؤلات.

كل هذا جعل الدول المغاربية تولي اهتماما متزايدا به خلال السنوات الأخيرة التي شهدت عهدا جديدا تميز بالانفتاح الديمقراطي وتطبيق جملة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والتركيز على مبادئ التمكين والمشاركة لقطاعات غير رسمية منها القطاع الخاص وكذا القطاع الثالث والمتمثل في مؤسسات المجتمع المدني لما تؤديه من دور بارز في المجتمع في كافة المجالات وعلى جميع الأصعدة.

إلا أن الغريب في الأمر أن الدول المغاربية نجد قادتها وكبار السياسيين فيها وأصحاب السلطة والنفوذ، يتغنون بضرورة وجود مؤسسات المجتمع المدني ويطالبون بالحاجة الماسة إليها، ويؤكدون على دورها الاستراتيجي في المجتمع إلا أنهم هم الأوائل الذين يعملون على تضييق الخناق حول حركيتها ووظيفتها والسيطرة عليها بمختلف الوسائل والطرق.

ومن هذا المنطلق تتبلور الإشكالية الرئيسية لموضوع الدراسة كالتالي:

أي حدود للمجتمع المدني في صنع القرار المحلي المرتبط بترشيد وتوجيه الموارد القطاعية وفق مقتضيات فاعلية تسيير الشأن العام المحلي والأداء الجمعوي؟

وتتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية :

1- ما حجم الدعم الذي تقدمه الأنظمة السياسية للدول المغاربية وقبولها لما قد يقدمه المجتمع المدني ويتخالف مع سياساتها العامة في إدارة الشأن العام المحلي؟

2- ماهي الأوليات التي تستند عليها استراتيجيات تنمية المجتمعات المحلية من خلال الشراكة بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية؟

3- ما مدى نجاح وفاعلية المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية في المنطقة المغاربية؟ وما هي آليات تفعيل أدواره ووظائفه وكذا معوقات تفعيل هذا الدور؟

كما انه للإجابة على هذه التساؤلات قمنا بصياغة الفرضيات التالية

1- بعد موجة التحول الديمقراطي وكذا الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي شهدتها المنطقة المغاربية صار المجتمع المدني يحظى بهامش من الدعم السياسي الذي يضمن له أن يكون شريكا في صنع القرار وإدارة الشأن العام المحلي.

2- يعد التركيز على الموارد والقدرات المحلية المتوفرة وكذا خلق قنوات اتصال بين المستوى المحلي والوطني وتعزيز العلاقة بين المواطن والدولة من بين أهم الاستراتيجيات لتنمية المجتمعات المحلية.

3- أن دور المجتمع المدني ومساهمته في تحقيق التنمية المحلية يقترن أساسا بفاعليته ومستوى الاستقلالية التي يتمتع بها.

حدود الدراسة:

موضوع الدراسة في إطاره النظري يتمحور حول "دور المجتمع المدني" أما الإطار المكاني فيتمثل في المنطقة المغاربية والتي ضبطناها بالدول التالية: الجزائر،تونس المغرب.

أما الإطار الزماني فيبدأ مع بداية التحول الديمقراطي والانفتاح السياسي النسبي للأنظمة السياسية المغاربية منذ بداية التسعينات من القرن العشرين إلى غاية فترة الحراك الشعبي في المنطقة مع بداية العشرية الثانية من القرن الواحد والعشرون.

الإطار المنهجي للدراسة:

تقتضي دراسة هذا البحث الاستعانة بالعديد من المناهج العلمية يتقدمها منهج دراسة الحالة، لكونه يسلط الضوء على دراسة نموذج العلاقة التفاعلية بين التنمية والمجتمع المدني في المنطقة المغاربية أنموذجا،

كما تمت الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي لشدة ارتباطه بدراسة المشكلات المتعلقة بالمجالات الإنسانية، وطريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم من اجل الوصول إلى أغراض محددة لوضعية اجتماعية أو مشكلة اجتماعية معينة...الخ.

وعليه فإن المنهج الوصفي، التحليلي سيعتمد عليه الباحث في جمع المعلومات عن الظاهرة محل البحث، وتحديد مفهومها ومستوياتها حيث تم وصف وتحديد ماهية المجتمع المدني وكذا التنمية المحلية ووصف وتبيان مداخل دراستها ومحدداتها.

كما تم الاستعانة بالمنهج التاريخي الذي لا يكتفي بسرد الوقائع وتكديسها، ولكنه يقدم تصورا للظروف والمحيط الذي يتحكم في ميلاد الظواهر أو اندثارها، بالإضافة إلى أنه يعد مصدرا لتزويد علماء السياسة بالأدلة المثبتة أو المنفية لمنطق النظرية، إضافة إلى أنه يسمح لنا بفهم الحاضر أو على الأقل هو أداة أساسية للوصول إلى فهم المتغيرات المرتبطة بالأوضاع القائمة. [1]

وقد اتبعنا هذا المنهج لتتبع التطور التاريخي لنشأة المجتمع المدني وكذا دوره في التنمية المحلية.

كما اقتضت طبيعة الدراسة استخدام بعض الاقترابات المستخدمة في حقل العلوم السياسية والملائمة لإشكالية البحث وهي:

- **الاقتراب النسقي Systematic- Approche**: إذ يفيدنا هذا الاقتراب في تحديد طبيعة التفاعلات بين مكونات النسق السياسي، ومدى استجابة النظام للمدخلات السياسية الداخلية، بما في ذلك الأحزاب السياسية وتنظيمات المجتمع المدني ومختلف الفاعلين السياسيين.
- **الاقتراب الاتصالي Infortion Approche**: لتحديد طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم ومدى انعكاسها على مستويات واتجاهات أداء المجتمع المدني من خلال قضية تجسيد التنمية المحلية.
- **الاقتراب الوظيفي Fonction approche**: الذي يساعد على إبراز الأدوار الوظيفية لعناصر التنمية المحلية ومنها تنظيمات المجتمع المدني، وكذا يساهم في تحديد العلاقات بين مختلف الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين.

خطة الدراسة:

لمعالجة الإشكالية المطروحة فقد تم الاعتماد على خطة تتكون من ثلاثة فصول تسبقها مقدمة وتنتهي بخاتمة.

ففي الفصل الأول تم تخصيصه للإطار النظري والمفاهيمي للدراسة أي للمجتمع المدني والتنمية المحلية، وتم تقسيمه إلى مبحثين تناول الأول التفسير النظري للمجتمع المدني، وهذا من خلال التعرض للتطور التاريخي للمجتمع المدني في الفكر الغربي والعربي المعاصر، وكذا خصائصه ومن ثم الضوابط البنائية– الوظيفية للمجتمع المدني، بينما تناول المبحث الثاني ماهية التنمية المحلية وهذا من خلال التعريف بالتنمية المحلية وعلاقتها ببعض المصطلحات ثم التعرض لمحدداتها وكذا مداخل دراستها.

---

[1]- محمد شبلي، **المنهجية في التحليل السياسي**، ط 4، (الجزائر، مطابع دار هومة)، 2002، ص 56.

أما الفصل الثاني والذي تمت عنونته بالسياقات السياسية والاقتصادية لقيام مجتمع مدني في المنطقة المغاربية، فقد تم تقسيمه هو الآخر إلى مبحثين، حيث اختص المبحث الأول بواقع مؤسسات المجتمع المدني في المنطقة المغاربية، وهذا من خلال التعرض لواقع المجتمع المدني في كل من الجزائر ثم تونس ثم المغرب كحالات مختارة في إطار هذه الدراسة، بينما تناول المبحث الثاني طبيعة العلاقة القائمة بين مؤسسات المجتمع المدني والأنظمة السياسية الحاكمة في المنطقة المغاربية من خلال معالجة الأطر القانونية والتنظيمية للمجتمع المدني في الدول المختارة للدراسة.

أما الفصل الثالث فقد عالج القضية المحورية في دراستنا والمتمثلة في مدى مساهمة المجتمع المدني في التنمية المحلية في المنطقة المغاربية وهذا من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، اختص الأول منها بمعالجة قضية مساهمة المجتمع المدني في التنمية المحلية من خلال أبعادها، بينما اختص المبحث الثاني في البحث في معوقات أو العراقيل التي تواجه المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية، أما المبحث الثالث فقد تم تخصيصه لعرض مختلف آليات وسبل تفعيله كمحاولة لتجاوز هذه المعوقات في تحقيق التنمية المحلية

الفصل الأول

الإطار النظري والمفاهيمي للمجتمع المدني والتنمية المحلية

عرفت المجتمعات الإنسانية ظاهرة المجتمع المدني منذ قرون عديدة قبل أن يظهر في سياق فلسفات التنوير التي عرفتها أوربا منذ القرن السابع عشر في خضم حركة اجتماعية تغيرية واسعة شملت الثقافة السياسية و الاقتصاد و أنماط العلاقات الاجتماعية جسدت في النهاية النهضة الأوربية الحديثة و منذ ظهوره شهد المفهوم سلسلة من التغيرات المرتبطة باختلاف المفكرين و الفلاسفة من جهة و باختلاف المجتمعات و تغير ظروفها من جهة أخرى، و قد انتقل هذا المفهوم إلى الثقافة العربية من خلال التأثر بالفلسفات الغربية و الاحتكاك بالمجتمعات الأوربية، و لهذا لم يستخدم الخطاب العربي هذا المصطلح حتى وقت متأخر من القرن العشرين، و قد انعكس ضعف التأصيل النظري للمجتمع المدني على مستوى الفكر العربي على المجتمع و بناءاته و تنظيماته المدنية على مستوى الممارسة و هذا كله ما سنحاول التطرق إليه من خلال هذا الفصل.

المبحث الأول: التفسير النظري لمفهوم المجتمع المدني

المطلب الأول: التطور التاريخي لمفهوم المجتمع المدني.

إن السؤال الذي يبدو مهما في هذه الدراسة و الذي يفترض أن يطرح بعد عملية تفكيك موسعة لمتغيرات المفهوم و مناقشة جادة لمركباته المتداخلة على المستوى النظري و أيضا العملي و هو هل أسهم الفكر السياسي في توضيح معنى مفهوم المجتمع المدني بشكل جلي بحيث يساعد الباحث في فك أسرار الغموض عند ما يتعلق الأمر بدراسة الظواهر السياسية المعقدة .

حقيقة إن التعامل مع هذا المفهوم كمصطلح هو كتحصيل حاصل يرجع طهوره إلى سياق نظريات العقد الاجتماعي خلال الفترة الممتدة من عصر النهضة إلى القرن الثامن عشر في أوروبا و ارتباطه بواقع المجتمع الصناعي الرأسمالي الذي بدأ بالفكر الكلاسيكي و الليبرالي ثم الماركسي إلى غاية المفهوم الحديث، لكن من الخطأ أن تظل عملية البحث تنظر إليه كمصطلح متجاوزة حركيته المجتمعية التي تتواجد بدرجات متفاوتة في المجتمعات فالمصطلح مرتبط بأصل النشأة (ارتباطه بالبرجوازية) و أما المفهوم يتعدى ذلك و يصبح حبيس التراكيب الاجتماعية المختلفة و الخصوصيات الثقافية المتنوعة و بهذا المعنى فالمجتمع المدني له علاقة بكل كيان اجتماعي، لكن المقارنة تكمن في مدى فاعلية المجتمع المدني و هذا بطبيعة الحال حسب درجة الثقافة السياسية السائدة.

كما لا يجب أن تبقى العملية البحثية مربوطة بالمفاهيم الموضوعة و الجاهزة (المجتمع المدني، المجتمع الصناعي أو البرجوازية) فهذا عمل يضلل الباحث و قد يضلل العملية البحثية برمتها، و من ثم و على ضوء هذا التحليل يمكن أن نطرح الأسئلة التالية وفق ما يلي: هل المجتمع المدني هو بالضرورة مقابل المجتمع البرجوازي؟ هل هو مفهوم ثابت يستخدم في تحليل المجتمعات؟ هل بالضرورة مفهوم يساوي الديمقراطية؟ هل يستمد شرعيته من ماركس و هيجل و غرا مشي؟ و

هل هو بالضرورة المجتمع المدني الذي يفترض تجاوز البنى القبلية و المحلية لمصلحة مبدأ المواطنة الذي هو نتاج الموروث الأوربي المؤسس على انتصار الرأسمالية؟ [2]

هذا يعني أن المفهوم ارتبط بالحضارة الغربية حسب هذه الدراسات و البحوث شأنه في ذلك شأن الفكر السياسي و الفلسفي و الاكتشافات و باقي العلوم الأخرى التي نسبتها الحضارة الغربية إليها من خلال ما اصطلح عليه بالمركزية الغربية و الاستعلاء الحضاري الغربي فهل ظهرت فكرة المجتمع المدني مع عصر النهضة الأوربية فقط؟.

إن المجتمع المدني أو الأهلي مصطلح كلاسيكي يعود إلى **أرسطو** 322.384 ق. م الذي يمكن ترجمته الى رابطة مواطنين المرادف للرابطة السلطوية في دولة المدينة الأثينية و قد استعاد **شيشرون** 42.106 ق. م هذا المصطلح في الفلسفة الرومانية و قد توسع المصطلح في الإمبراطورية الرومانية حتى شملت عام 212 م، كل السكان الأحرار وقد مثَل القديس **أوغستين** 354-430 م المجتمع المدني بالمدينة الأرضية و هي قائمة على الصراع و الحرب كما عرفت فلسفة **توما الإكويني** 1225-1274 م حول المجتمع المدني و الجماعة الإلهية و المجتمع المدني حسبه يوجد في التركيب المدرج للأشكال الاجتماعية في المنتصف بين الدائرة المنزلية الخاصة و الجماعة الإلهية، إلا أن بروز المصطلح يعود في الحقيقة إلى فلاسفة، العقد الاجتماعي الذين تعاملوا مع العلاقات التنسيقية و التعاونية بين الأفراد باعتبارها علاقات منشئة للمجتمع و حافظة لاستقراره ،ثم تطور المفهوم ليوصف باعتباره شبكة من التفاعلات التلقائية القائمة على العادات والأعراف و التقاليد ليميز عن الدولة التي توصف بأنها مجموعة من المؤسسات السياسية و القانونية التي تمارس في إطارها شبكة العلاقات المكونة للمجتمع، و رغم هذه الجذور التاريخية للمفهوم إلا أن استخداماته بشكل مكثف في أدبيات السياسة المقارنة ارتبط بعقدي الثمانينات و التسعينات و ما صاحبها من تطور في اتجاه الديمقراطية. [3]

1- فلاسفة العقد الاجتماعي:

1- هوبز و المجتمع المدني:

لقد ألف الفيلسوف الإنجليزي توماس هوبز مجموعة من الكتب خلال فترة 1640-1651، و بنى فلسفته على الحركة كحقيقة متغلغلة في الطبيعة و البشر و السلوك البشري بما فيه الإحساس و الشعور و الفكر ما هو الا أسلوب من الحركة، أما السلوك الاجتماعي الذي يستند إليه في الحكم فليس إلا تلك الحالة الخاصة من السلوك البشري و التي تنشأ حين يتصرف الناس بعضهم إلى بعض ،و فلسفة هوبز جاءت تركيبية حيث بنيت على أجزاء ثلاثة هي الجسم و يشتمل على ما ندعوه الآن الهندسة الميكانيكية، و أما الجزء الثاني فيتضمن فسيولوجيا، و سيكولوجيا الكائنات البشرية الفردية، و ينتهي الثالث بأشد الأجسام تعقيدا أي الجسم الاصطناعي الذي يدعى في المجتمع أو الدولة، و بالتالي أدخل هوبز علم النفس في علم السياسة مع دمجهما في العلوم الطبيعية الدقيقة، مما جعل السياسة تقوم على علم النفس أساسا ما دام الأول يهتم ببقاء السلطة و زيادتها و الثاني يهتم بالمحافظة على الذات و أن كل كائن بشري لا تحركه سوى اعتبارات تمس أمنه أو قوته هو و لا أهمية لسواه من البشر إلا بقدر ما يؤثر في هذا و لما كان الأفراد متساوون تقريبا في القوة و الدهاء

2- علي بن طاهر ، " ماهية المجتمع المدني : استخداماته الفكرية وحدود صلاحية تطبيقه في الواقع الاجتماعي والسياسي العربي " ، **دراسات استراتيجية، العدد 12**، سبتمبر 2010 ، ص 74 .

3- نورالدين حاروش ، المجتمع المدني والدمقرطة ... أي دور ؟ ، **أكاديميا، العدد 1**، جانفي 2013، ص 41 .

فإنه لا بد من أن توجد سلطة مدنية تنظم سلوكهم لأنهم إن تركوا و شأنهم فحالتهم ستكون هي حرب كل إنسان ضد كل إنسان. و حالة كهذه لا تتفق مع أي من الحضارة.

و يؤكد هوبز على وجود مبدأين أساسيين يحكمان الطبيعة البشرية هما: الرغبة و العقل فالأول يدفع الناس إلى أن يأخذوا ما يحتاجون إليه من الآخر مما يحدث بينهم الفرقة و الشقاق ،و الثاني يزودهم ببعد نظر أو قوة تنظيمية تجعلهم يسعون وراء الأمن و الاستقرار و حساب العواقب، و على قوة العقل التنظيمية يتوقف الانتقال من حالة الطبيعة و الوحشية و العزلة إلى حالة الحضارة و التمدن و الاجتماع. و هو اتفاق تواضع عليه الناس بتركيز السلطة في يد شخص أو هيئة يكون لها حق الأمر دون معقب للخروج بذلك من عهد الفطرة إلى عهد المجتمع المنظم، و عندما يتنازل الأفراد عن حقوقهم لصالح فرد واحد هو الملك مقابل حصولهم على الأمان و عدم تعديهم على الآخرين فإنهم بذلك منحوا للملك الحرية المطلقة، الذي يجسد معنى السيادة و إن السلطان ليس طرفا في العقد مما يجعله لا يخضع لإرادة المحكومين و في النهاية لا خيار عنده سوى بين السلطة المطلقة و المنظمة أو الفوضى. موقف هوبز من عدم طبيعية المجتمع البشري هو الذي جعله يتناقض مع أرسطو ،و افتراضه (أرسطو) إن الناس ولدوا غير متساوين بالطبيعة.

كما أن هوبز يعتبر بأن السياسة غير طبيعية، و بالتالي فالدولة غير طبيعية كذلك، كما يعتبر بأن المجتمع دون دولة هو اللادولة بعينها و هذه الحالة غير ممكنة إلا نظريا، و بناء على ذلك فان الوجود الممكن الوحيد للمجتمع في حالة هوبز هو إذا المجتمع المدني الذي يعني عنده ذلك المجتمع المنظم سياسيا عن طريق الدولة القائمة على فكرة التعاقد، أي أن المجتمع المدني عند هوبز و بشكل يتميز فيه بينه و بين الدولة و غير منفصل عنها هو حالة سياسية اجتماعية اصطناعية وليدة اتفاق و ليس وفاق تعبر عن انتقال مبدأ السيادة من السماء إلى الأرض.

2- جون لوك و المجتمع المدني:

لقد انتقد "لوك" ذلك الجانب من نظرية "هوبز" القائل بان حالة الطبيعة هي حرب "الكل ضد الكل" فمن رأي لوك أن حالة الطبيعة كانت سلام و حسن نية و معونة متبادلة و محافظة متبادلة كذلك على الذات. كما انتقد جانبا من نظرية العقد الاجتماعي و خاصة مسألة التنازل الكلي للأفراد عن حقوقهم لصالح الملك، و إنما فقط يتنازلون عن القدر اللازم لكفالة الصالح العام عن طريق إقامة السلطة التي يتولاها الحاكم و هو طرف في العقد و ملزم بعدم تجاوز ما اتفق عليه وان فعل فقدت سلطته أساس شرعيتها و مبرر بقائها و بالتالي يجوز للأفراد فسخ العقد أو القيام بالثورة على السلطان.

ميز بين المجتمع و الدولة معتبرا الثانية موجودة لخير الأول و أن النظام الأخلاقي هو الدائم و القادر على البقاء، و ما الحكومات سوى عوامل في النظام الأخلاقي الذي يتمتع فيه الأفراد بكامل حقوقهم و حرياتهم الطبيعية و بفضله يتطلعون لحياة أفضل و أرقى من الحياة في المجتمع الطبيعي الذي فيه تحفظ الحقوق المتبادلة و فيه تحترم الملكية بمفهومها العام، و هكذا يصل لوك إلى مفهوم المجتمع المدني الذي يقصد به المجتمع المنظم سياسيا، و الذي يكون مختلفا عن الدولة التي تتجسد في شكل الحاكم، و هكذا أصبح بالإمكان تخيل المجتمع دون الدولة.

بمعنى الخطوة الأولى لانفصال المجتمع عن الدولة، و بالتالي يجد المجتمع نفسه في تنظيم شؤونه تلقائيا دون تدخل من قبل الدولة التي تتجه انشغالاتها إلى أمور أخرى كالدفاع من الخطر الخارجي، و الدولة لا تتدخل داخليا إلا لمنع حدوث

الاستثناء و هي حالة الحرب و مخالفة القانون و محاربة الجريمة كما أن لوك يدعوا لإقامة مجتمع يعيد إنتاج ذاته تلقائيا دون دولة و هذا حتى يكون المجتمع حقا مصدر شرعية الدولة و القادر على مراقبتها و عزلها و هكذا يكون المجتمع المدني هو ذلك المجتمع المنظم سياسيا ضمن إطار الدولة التي تتولى تنظيم عملية سن القوانين التي تتماشى مع القانون الطبيعي و تفسير و تطبيق القانون، و هكذا يكون المجتمع المدني عند لوك هو مجتمع دون دولة و فوق الدولة و لكنهما متلازمان دون تعالي لأحدهما على الآخر، لذا فالمجتمع المدني يكون هو الضامن لحريات الأفراد و حقوقهم الطبيعية و في نفسه الوقت الكابح لجناح السلطة الحاكمة، إلا أن البعض يرى أن مجتمع "لوك" المتخيل خارج الدولة هو المجتمع الاقتصادي و ليس السياسي (الدولة) و

هذا المجتمع الاقتصادي هو ما يسميه ماركس بالسوق أي علاقات التبادل المستقلة عن القسر السياسي. [4]

5- جون جاك روسو و المجتمع المدني:

يرتبط اسم "روسو" بفكرة سيادة الشعب المطلقة و العقد الاجتماعي بالنسبة لروسو هو الذي ينهي عهد الفطرة و يعمل على إنشاء المجتمع حيث تصبح السيادة و السلطان هي من حق المجموع ككل لا من حق فرد واحد من الأفراد على حدى و يتنازل كل فرد على نفسه و على حقوقه للمجتمع كله حينما ينطلق بالصيغة التالية "يضع كل منا شخصه و جميع قوته وضعا مشتركا تحت السلطة العليا للإرادة العامة و سنقبل بصفتنا الجماعة كل عنصر كجزء لا يتجزأ من الكل، و ينتج عن ذلك أن الإرادة العامة وحدها لها الحق في قيادة قوة الدولة و توجيهها نحو الغاية التي أنشئ من اجلها النظام السياسي و هي الصالح العام.

يعتبر روسو أن المجتمع المدني و المدينة بمثابة وقائع تاريخية لا عودة فيها، فالتاريخ لن يعود إلى العصر الذهبي الذي يقع بين حالة الطبيعة و حالة الدولة في التنظيمات الاجتماعية الأولى، و إذا كان هذا صحيحا فيبقى السؤال الرئيسي هو كيف يصبح بالإمكان دفع المجتمع المدني إلى الأمام ليصبح أكثر عدالة و مساواة ليس على أسس طبيعية و فطرية كما قال بذلك "هوبز" و "لوك و بودان"، و من سبقهم بل على أسس مدن واعية؟ هنا نجد روسو يربط السيادة بالأخلاق لان هذه الأخيرة هي التي تهذب صفات الإنسان و سلوكه و تنظم رغباته و حاجاته إلى الملكية كما تضع قيودا على حبه في المزيد من السطو، و هنا يقول روسو أن:"الرجل الأول الذي سيج قطعة و قال هذه لي، و وجد من الناس من هم من البساطة إلى درجة أن يصدقوه، هو أول من أسس المجتمع المدني" و هكذا تتطور فكرة المجتمع المدني بداية من خلال التطابق مع فكرة المجتمع السياسي و لكن بتمييز و انفصال عن الطبيعة، و فكر روسو هو محاولة لإعادة الوحدة إلى الانفصال الذي حدث بين المجتمع المدني و الدولة.

وهكذا يكون روسو قد خالف فلاسفة العقد الاجتماعي ليس فقط في مفهوم المجتمع المدني مقابل المجتمع الطبيعي و لكن أكثر من ذلك في موقع الشعب من العقد الاجتماعي فالشعب في عقد روسو الاجتماعي هو الحاكم و هو الرعية وهو صاحب السيادة وهو المحكوم. [5]

4- نادية خلفة ، **مكانة المجتمع المدني في الدساتير الجزائرية – دراسة تحليلية قانونية** ، (رسالة ماجستير)، (جامعة باتنة، 2003)، ص 23 .

5 – نادية خلفة ، المرجع السابق، ص 23.

وعلى عكس "مونتيسكيو" الذي يعتقد أن كل ديمقراطية بلا ممثلين هي استبداد شعبي مرتقب فان روسو يعتقد أن أي حكومة تمثيلية هي تمهيد لتحول الديمقراطية إلى استبداد حيث انه ينظر بعين الشك إلى كل سلطة تمثيلية و لذلك يترك التمثيل للسلطة التمثيلية فقط و هي التي يجب أن تكون منتخبة و مسئولة أمام الشعب و يبقى الشعب محتفظا بالسلطة التشريعية و بهذا يكون روسو قد جعل الديمقراطية جزء من المجتمع المدني مركزا على أن الأساس فيها ليس السلطة و لكن الحرية من خلال النظام الاجتماعي الذي يؤمن للإنسان بقاءه مع جوهره و نظرية العقد الاجتماعي عند روسو توفر أساسا لا بأس به للمطالبة بأن يتناسب شكل نظام الحكم مع جوهر عملية التعاقد إلى درجة التطابق بينهما.

2- استخدامات المفهوم عند فلاسفة الأنوار:

لم يتقف فلاسفة التنوير على استخدام واحد لمفهوم المجتمع المدني كما اتفق في ذلك إلى حد ما فلاسفة العقد الاجتماعي، حيث نظر كل واحد إلى المجتمع المدني نظرة مغايرة و لكنهم في واقع الأمر اعتبروا أن المجتمع المدني هو ذلك المجتمع الذي يقوم على القانون و المنفصل عن الدولة و ليس مرادفا لها أو جزء منها، و أن ما يحكم المجتمع المدني من حيث الروح هو العلاقات التبادلية النفعية أو الأخلاقية أو العقلانية عند البعض، و التركيز على المصلحة الذاتية التي لا تتنافى مع المصلحة العامة.

و قد اعتبر "هيوم" هذه المصلحة مجسدة في قوانين الملكية و الحيازة أكثر منها في قوانين العقل و الفضيلة و هذا ما ربطه فرغيسون بالمواطن النشط و الفعال الذي لا يقوم المجتمع المدني بدونه. سيتم تناول هذه الأفكار من خلال تناولنا لمونتسيكيو و بين هيوم و فرغيسون.

1- نظرة مونتيسكيو للمجتمع المدني:

يختلف مونتيسكيو عن هوبز و لوك في أنه لم يحاول وضع نظرية في المجتمع أو في الدولة بشكل عام و لم يفترض حالة طبيعية و لم ينطلق من فرد طبيعي مفترض و إنما ركز اهتمامه على معاينة الدول و الشعوب و عاداتها، و في كتابه روح الشرائع (Esprit des lois) الذي ألفه عام 1748م يركز على الشرائع و العادات و التقاليد كموضوع للكتاب ، إن استنتاجات مونتيسكيو تحليلية استقرائية تعود إلى علم النظرية السياسية بتعميمات مستمدة من التأمل التاريخي لتجعل هذه التعميمات أساس النظرية استدلالية.

عكس ما كان يرى هوبز أن الإنسان كائن طبيعي من حيث كونه مخلوق من الله و يعيش في الطبيعة مثل الحيوان،و في الوقت ذاته كائن عاقل يعيش في مجتمع مدني و يحتاج إلى قوانين وضعية، و أن أية حكومة جيدة يجب أن تخضع لحدود أو قيود قانونية، و الاستبداد بالضبط هو غياب و انعدام هذه الحدود مما يعني أن المجتمع المدني لا يكون قائما في ظل الاستبداد ما دام مفهوم المجتمع المدني يأخذ شكل حكم القانون، فان المجتمع المدني عند مونتيسكيو اتخذ الأشكال الثلاثة التالية:شكل حكم القانون شكل الفصل بين المجتمع و الدولة، شكل التوازن بين السلطات أو التوازن بين القوى في الدولة، و إذا كان الشكل الأول يتجسد في النظامين الجمهوري و الملكي الدستوري فان الشكل الثاني نراه كذلك في نفس النظامين، يبقى الشكل الثالث فهو يتجسد عندما يكون هناك دستور متوازن و توزيع للسلطات الثلاث يتم التوازي.

يمتاز مونتيسكيو عن المفكرين التنويريين في انه ارجع أساس المجتمع المدني إلى الطبقة الارستقراطية بصراحة و ليس إلى البرجوازية أو التنظيمات المدنية أو السلطة كما هو الحال عند هيجل، و بهذا ينتهي مونتيسكيو إلى تطوير نظرية الفصل بين الدولة والمجتمع المدني (الانفصال الخارجي) ثم الفصل بين السلطات داخل الدولة من خلال نظرية التوازن بين السلطات (الفصل الداخلي)، و تبين أفكار مونتيسكيو أن عملية التمدن هي عملية فرز و توسط مستمرة تصبح بعدها الوحدة الاجتماعية السياسية أكثر غنى و أكثر مدنية.

2- نظرة "دافيد هيوم" و "توماس بين" للمجتمع المدني:

يعتبر "توماس بين" (1737-1809) في كتابه حقوق الإنسان بان المجتمع المدني بديل للدولة و خارج عنها و الدولة عنده بحاجة من أجل بقائها إلى النظام الهرمي البطريركي الذي يبدأ بالعائلة، أما السلطة فيتم تحديدها عن طريق ائتلاف الأفراد في جمعيات و مؤسسات طوعية، تقوم على التعاون المتبادل بين الأفراد، ثم على التعاون بين الجمعيات ذاتها إلى أن تقوم جمعية واحدة عامة من الأفراد الأحرار هي بديل عن الدولة .

يدعي دافيد هيوم التنويري أنه لا يوجد على العموم ما يؤكد عاطفة إنسانية اسمها حب الجنس البشري مستقلة عن علاقة الإنسان بذاته و علاقته بالآخرين و أن الإنسان لا يطيع القوانين السائدة في المجتمع بسبب وجود شعور عميق و أصلي بالتضامن بين البشر و أنما لأنه يرى في ذلك منفعة بعيدة المدى، فالإنسان يطيع القانون لأنه يعتقد انه إذا تجاوز الجميع القانون فسيكون لذلك تبعات ضارة به في المستقبل، و قوانين الطبيعة عند هيوم ليست هي قوانين العقل و الفضيلة و إنما هي ثبات علاقات الملكية أو الحيازة و إمكانية نقلها بالاتفاق و ضرورة تنفيذ الوعود أو العقود، و أن أساس المجتمع المدني هو ضمان و حماية الملكية و حرية التعاقد و وجود نظام ارستقراطي ديمقراطي يقوم على وجود مجلس يحافظ على حكم القانون و سلطة تنفيذية لها الحق الوحيد في التنفيذ منعا للتنافس بين الارستقراطيين . و المجتمع المدني المتميز عند هيوم كما عند لوك لا يكون بالضرورة ديمقراطيا و لكن يجب أن تتوفر فيه حماية مؤسسية للملكية و حكم القانون و نوع من الرقابة على السلطة و موازنتها.....و عندما يتم احترام ملكية الآخرين و حفظ الوعود يثبت بما لا يدع مجالا للشك أنها عادت اجتماعية نافعة لأنها تمكن من ممارسة حياة اجتماعية منظمة ...و هكذا تكون فضيلة احترام الصالح العام ليست مولودة بل مخلوقة و متبناة اجتماعية. (6)

و أخيرا يمكن الإشارة إلى أن "هيوم" يرفض نظريتي الحكم بالحق الإلهي و الحكم عن طريق العقد الاجتماعي فالأخير مسألة نظرية غير قائمة، و يقبل هيوم مقابل ذلك نظرية الولاء المبني على المصلحة و المنفعة الإنسانية في وجود حكومة لأغراض الحماية الداخلية و الخارجية، و بالتالي يكون هيوم قد جمع أساس وجود السلطة في مبدأين: الأول: أن الحكومة تخدم الخير العام. و الثاني: أن للحكومة الحق في أن تحكم، و أهم ما في خدمة الخير العام هو حماية الملكية و حفظ الوعود و التعاقدات، أما بخصوص الحق في الحكم فيقوم عند هيوم على القدرة على تطوير مؤسسات تحترم القانون و على احترام ملكية الأفراد و تعاقداتهم و احترام التعددية و التوازن بين السلطات.

6- نادية خلفة ، المرجع السابق، ص24.

و هكذا كان النقاش في هذه الفترة لا يدور حول وجود أو غياب محددات للدولة أو للنشاطات السياسية، و إنما حول تعيين هذه المحددات من جهة و الدفاع عن المجتمع المدني في مواجهة توسع الدولة من جهة ثانية.

3- نظرة آدم فرغيسون للمجتمع المدني:

يذهب آدم فرغيسون (1723-1806) في كتابه:"مقالة في المجتمع المدني" إلى التمييز منذ البداية بين المجتمع المدني كعملية تطور من الطفولة إلى النضوج، أو من الخشونة إلى المدنية و هذه الحالة من التطور إنما تقوم على مشاعر العناية و العطف و الميل لكسب احترام الآخرين و التسامح و هي كلها تشكل وظيفة عقلانية و يلاحظ فرغيسون أن ما يقابل المجتمع المدني ليس المجتمع الطبيعي لأن المجتمع المدني هو أيضا طبيعي بمعنى ما، و إنما ما يقابل المجتمع المدني هو المجتمع غير المتطور الموجود في حالة الخشونة البدائية.

إن المجتمع المدني بالنسبة لفرغيسون كان جزء من حلقة متغيرة من القضية المؤلفة هي: المجتمع المدني مقابل الحالة الطبيعية و المجتمع المدني مقابل المجتمع الخشن أو البربري و المجتمع المدني مقابل الدولة.

بالنسبة "لفرغيسون" و بخلاف "لوك" و "هوبز": الذين يرون التطابق بين المجتمع المدني و السياسي فإن المجتمع المدني هو النقيض للمجتمع الخشن و ليس نقيض للمجتمع السياسي، أو حالة الطبيعة و ما بين 1750-1850 أصبح المجتمع المدني رخو متفتح و لكن فيما بعد أصبح مفهوم المجتمع المدني و الدولة شيئان مستقلان و يؤكد "جولاكين" على أنه و رغم أن فرغيسون استمر في استعمال مصطلح المجتمع المدني في معناه الكلاسيكي فإنه كان يعمل التمييز التحليلي بفعالية و الذي مهد الطريق للمفهوم المعاصر، و رغم أننا لا نقرأ التمييز الواضح عند فرغيسون بين الدولة و المجتمع المدني، فإن الفهم الواضح يبرز لمجال المجتمع بجانب الدولة بأشكالها و ديناميكيتها بمعنى يستحسن أن يكون هناك انفصال بين المجتمع المدني و الدولة، و لكن ليس هناك انفصال حقيقي و حاد أو الدعوة إلى ذلك في هذا الوقت بالذات.

و إذا كان فرغيسون قد أكد على المواطن الكائن و النشط و الفعال فإنه في نفس الوقت يربط ذلك بالمجتمع المدني الذي لا يقوم بدون وجود مثل هذا النوع من المواطنين و هذا التركيز على المزاولة النشطة هي المفتاح لنظرية الحياة الجيدة عند فرغيسون[7].

3- استخدامات المفهوم في القرن التاسع عشر:

أما الاستخدام الآخر للمفهوم فقد جاء في القرن 19م بسيطرة الفلاسفة الكبار و على رأسهم "هيجل" و "توكفيل" و "ماركس" حيث اعتبر هؤلاء أن المجتمع المدني هو المجتمع الملازم للدولة و سيتبين لنا ذلك من خلال الآتي:

1- نظرة دي توكفيل للمجتمع المدني:

انطلق "دي توكفيل" من التجربة الأمريكية في الديمقراطية لتجديد تحديد مفهوم المجتمع المدني، حيث ركز الدور الكبير الذي تلعبه الجمعيات داخل مجتمع ديمقراطي متحضر يبحث عن تجسيد معاني العدل و الحرية و المساواة، و قد

7- نادية خلفة المرجع السابق ،ص26،

لفت انتباهه إقبال الأمريكيين على تأسيس الجمعيات حيث يقول:"....الأمريكيون على اختلاف ظروفهم و ميولهم و أعمارهم يسارعون إلى إنشاء جمعيات، فليس عندهم شركات تجارية و صناعية يشاركون فيها جميعا فحسب، بل عندهم كذلك جمعيات شتى من آلاف الأنواع فثم جمعيات دينية و أخلاقية، و جمعيات عامة للمجتمع و أخرى خصوصية".

لقد أعجب توكفيل كثيرا بالجمعيات الأمريكية لأنها تملك المبادرة بل لأنها الوسيلة المثلى للحد من الاستبداد الذي يختفي وراء القوانين و التشريعات.أما العلاقة بين الجمعيات المدنية و السياسة فيقول:"....هكذا الجمعيات المدنية هي السبيل لقيام الجمعيات السياسية و تقويتها ...." .

و بالنتيجة فانه ابرز أهمية المجتمع المدني بكل مؤسساته المدنية و ما تلعبه من دور مهم في الحياة السياسية، خاصة بعد التطورات الاقتصادية و الاجتماعية، التي عرفها المجتمع الأمريكي بعد إرساء قواعد الديمقراطية الليبرالية، و يكون بهذا قد أعطى للمفهوم بعدا مؤسسيا يمكنه من التأثير في الوظيفة السياسية لدعم و تطوير الحريات الديمقراطية . و هنا يتفق معظم المهتمين بهذا الجانب مع توكفيل على أن تقدم العالم المعاصر جاء نتيجة التطورات المؤسسية التي وجدت بتعبيرها الأكثر وضوحا في الاقتصاد الرأسمالي. (8)

و عليه فحسبه فإن هذه التنظيمات أو ما يسمى بالمجتمع المدني الذي تكون له قدرة المبادرة بدل التوجيه من طرف الدولة أو رجال الإقطاع. (9)

2- نظرة هيجل للمجتمع المدني:

يعتبر هيجل المجتمع المدني ضمن نظرية العقد الاجتماعي عاجزا لوحده عن تحقيق الانسجام و الأمن بل لا يتحقق استقراره إلا في وجود الدولة التي توجهه نحو الغاية الأخلاقية المحددة.

الدولة حسبه هنا قادرة على صيانة المصالح الخاصة المتنافسة و المتعارضة بل إن إشباع الحاجات لا يمكن تحقيقه إلا في ظل الدولة، و المجتمع المدني ما هو إلا مستوى واحد من مستويات الدولة التي تتعدى حاجاتها حاجات تنظيمات المجتمع المدني فالدولة عند هيجل كيان مقدس يمثل فيها المجتمع المدني جزءا أساسيا من نظامها الأخلاقي و الروحي و لا يتطابق معها على عكس ما أشار إليه فلاسفة العقد الاجتماعي.

يعتبر هيجل المجتمع المدني على أنه مجال تتنافس فيه المصالح المتعارضة من خلال هذا التنافس لا يمكن أن يوجد إلا داخل الدولة المسماة –بالجماعة الأخلاقية – و التي استوعبت داخلها حقوق الأفراد و واجباتهم و استوعبت في طياتها كل المؤسسات، هذا التنافس في رأي هيجل يجب أن يضبط قانونيا و لا ينبغي أن يخرج عن أخلاقيات الدولة، فكل خروج لهذه المصالح المتنافسة عن حدود الدولة يجعل المجتمع المدني هو المسؤول عن أسباب الخلاف و الإنقسام الإجتماعي و السياسي في نظر أخلاقية الدولة و عندما يصبح الحق المجرد و سلطة قائمة في المجتمع فإنه لا يعود بعدئذ مجردا لكنه يصبح حقا ايجابيا أي قانونيا و هكذا ينشأ نظام العدالة أو الهيئة القضائية.

---

8 - خيرة بن عبد العزيز،**دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد–انموذج المنطقة العربية**، (رسالة ماجيستير)، (جامعة الجزائر،2007)، ص 18.

9– نور الدين حاروش، المرجع السابق، ص82.

من هنا تبرز أهمية القوانين التي تفرض الرقابة من قبل كما يسميها هيجل بأجهزة العدل و الشرطة التي تستلزم تطبيق القانون عندما تنشأ حاجة المجتمع المدني إلى الانتظام في هيئات مدينة من أجل الدفاع عن المصالح المشتركة و التي تقودها الروابط و الهيئات الحرفية و النقابية و التي من حقها أن تحوز أيضا حق إدارة المصالح.

المجتمع المدني في غياب الدولة يعد مجتمعا عرضة للتمزق السياسي في نظر هيجل، تجسده سوى المصالح الخاصة، و يؤدي في الأخير لأن يكون عائقا من عوائق الاستقرار و التي تحول دون تحقيق الوحدة السياسية و الاجتماعية في هذه الحالة يلاحظ تحول الفيلسوف الألماني هيجل من مرحلة ما هو كائن إلى مرحلة ما ينبغي أن يكون و هو رغبته في أن يكون المجتمع المدني يمثل جملة العلائق و الوسائط التي تربط بين الأسرة من جهة و الدولة من جهة أخرى فتتفاعل فيها العلاقات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و السياسية ، بهدف التحول من مجتمع قائم على رابطة القرابة و الدم إلى مجتمع المواطنة و الولاء إلى الدولة و التي تمثل النظام السياسي القادر على صيانة و حماية مصالح تنظيمات المجتمع المدني، يتحقق هذا الانسجام حسب تصور هيجل بشرط تفاعل المنظومات الثلاث التي تحددها فلسفته و التي تمثل اللحظات الحاسمة التي يتشكل منها المجتمع المدني و هي منظومة الحاجات، منظومة العدالة ، منظومة القضاء، منظومة الإدارة و الهيئات الحرفية و تأتي الدولة هنا لتحقق الاتفاق بين المصلحة الخاصة و العامة ضمن الوظيفة الأساسية المسندة إليها، و لا يكون للمجتمع المدني أي دور سوى داخل الدولة. (10)

3- نظرة ماركس للمجتمع المدني:

لا يمكن فهم التصور الماركسي للمجتمع المدني إلا إذا تم تنزيل المفهوم أيضا في ظرفيته التاريخية، و معرفة المفاهيم المستخدمة في فلسفته عند دراسته التي أقامها في معرفة بنية المجتمعات الرأسمالية كمفهوم الصراع الطبقي و مفهومي البنية التحتية و الفوقية إلى جانب مفهوم الثورة و البروليتاريا، و لأن المفهوم إنما يكتسي أهميته من نظرة ماركس إلى تاريخ الجماعات البشرية على انه تاريخ الصراع الحقيقي داخل المجتمع، صراع بين البرجوازية و طبقة البروليتاريا.

إن بروز البرجوازية في تصور ماركس كقوة ثورية ضد الإقطاع و ارتكازها على ايدولوحية رأسمالية قائمة على الاستغلال سيؤدي مع مرور الزمن إلى ظهور طبقة البروليتاريا التي ستبرز هي الأخرى كقوة ثورية لكن ضد ممارسات الطبقة البرجوازية و عندما يصبح المجتمع بلا طبقات مما يؤدي إلى سقوط الدولة و لن تكون هناك حاجة إلى وجود سلطة.

إذا كان هيجل ينظر إلى المجتمع المدني مجال تتنافس فيه المصالح المتعارضة داخل الدولة فإن ماركس يضع هذا المجال مقابلا الدولة و التي لا تمثل في نظره إلا فضاء بيروقراطيا بينما يمثل المجتمع المدني مجالا أوسع و أشمل من الدولة فهو الذي أقامها و أنشاها خلال مرحلة معينة من تاريخ صراع الطبقات من جهة و هو الذي يؤدي إلى اختفائها عند زوال الطبقات من جهة أخرى.

يشمل المجتمع المدني في نظر ماركس "مجمل الحياة التجارية و الصناعية لمرحلة معينة و بذلك يتجاوز الدولة و الأمة بالرغم من أنه لا بد له على أية حال من تأكيد ذاته في الخارج من حيث هو دولة و في الداخل من حيث هو قومية. إن

10- علي بن طاهر ، المرجع السابق،ص 82 .

المجتمع المدني بصيغته هذه لا يتطور إلا مع البرجوازية و مهما يكن من أمر فإن التنظيم الاجتماعي المشتق بصورة مباشرة من الإنتاج و التعامل و الذي يشكل في جميع العصور على أساس الدولة و كل البقية من البنية الفوقية المثالية قد سمي على الدوام بهذا الاسم نفسه". (11)

يعتبر المجتمع المدني وفقا للرؤية الماركسية :التفاعل المادي لعلاقات الأفراد ضمن فترة تاريخية من تطور المادية، ممثلا فضاءا من الصراع بين المصالح الاقتصادية المتعارضة للطبقات و منه تتحدد طبيعة الدولة بناءا على علاقات القوة السائدة التي تفرضها الطبقة المسيطرة اقتصاديا ،حسب ماركس فإن المجتمع المدني لا يمثل فقط الجانب الإقتصادي الذي تتصادم فيه المصالح المختلفة للطبقات بل يمثل أيضا الجانب السياسي ، سمي عموما حسب ماركس بالاقتصاد السياسي ،و من هنا فإن قراءة ماركس للمجتمع المدني تصبح مزدوجة من جهة يمثل القاعدة الواقعية و المادية للدولة "مجتمع مدني اقتصادي" و تناقضه مع الدولة من جهة أخرى يمثل "المجتمع المدني السياسي" .

المجتمع المدني الاقتصادي هو المجتمع البرجوازي الذي أقام الدولة في مرحلة معينة من تاريخ الصراع بين الطبقات و هو أيضا الذي يؤدي إلى سقوطها في نهاية الصراع في حالة ما إذا اشتد الصراع و سيطرت طبقة العمال على الطبقة البرجوازية و عندما يتم ذلك يصبح المجتمع طبقة واحدة هي طبقة البروليتاريا، ثم يظهر المجتمع اللاطبقي و لن تكون هناك حاجة إلى وجود الدولة و من ثم يختفي المجتمع المدني، لذلك نجد كارل ماركس في كتابه " رأس المال" يستغني عن مصطلح المجتمع المدني كبنية تحتية و يحتفظ بمفهوم علاقات الإنتاج الاقتصادية و الاجتماعية كفضاء تاريخي على أساس أن حركة التاريخ هي عملية نقل شكل الملكية الخاصة إلى شكل آخر جديد.

لكن من الناحية الواقعية فإن تكوينات المجتمع المدني ظلت قائمة بمختلف أشكالها الاقتصادية و السياسية و الإيديولوجية و الدبلوماسية و الاجتماعية و الثقافية في كل الأنظمة و حسب طبيعة ثقافتها السياسية و القوة السائدة محددة علاقتها بالدولة. (12)

4- استخدامات المفهوم في القرن العشرين:

1- نظرة أنطونيو غرامشي للمجتمع المدني:

في إطار احتدام الصراع الثوري و في سياق إعادة بناء الإستراتيجية الثورية في مجتمعات أوربا الصناعية، ظهر المفكر الايطالي انطونيو غرامشي الذي يعد من أكبر المفكرين تأثيرا على مفهوم المجتمع المدني و على الرغم من أن غرامشي مفكر ماركسي خالص غير أنه قام بنقل المفهوم إلى مجال البنية الفوقية و مماثلته بالحقل السياسي و الإيديولوجي فهو يعطي الحقل الإيديولوجي قيمة محورية في البنية الاجتماعية و ينظر إليه كوسيط أساسي بين البنية الاقتصادية القائمة[علاقات التبادل و التداول + علاقات الملكية الخاصة] من جهة و بين الحقل السياسي كأفق لبناء دولة من طراز جديد (دولة البروليتاريا) من جهة ثانية.

11- علي بن طاهر ، **الدولة والمجتمع المدني – دراسة تحليلية لمضمون الثقافة السياسية**، (رسالة دكتوراه) ، (جامعة الجزائر ، 2011)، ص 46 .

12- علي بن طاهر ، المرجع السابق، ص 48 .

يقول غرامشي في أحد النصوص الهامة من دفاتر السجن "ما نستطيع أن نفعله حتى هذه اللحظة هو تثبيت مستويين فوقيين أساسيين، الأول يمكن أن يدعى المجتمع المدني الذي هو مجموع التنظيمات التي تسمى (خاصة) و الثاني هو المجتمع السياسي أو الدولة، هذان المستويان ينطويان من جهة أولى على وظيفة الهيمنة، حيث أن الطبقة المسيطرة تمارس سيطرتها على المجتمع، و من جهة ثانية تمارس الهيمنة المباشرة أو دور الحكم من خلال الدولة أو الحكومة الشرعية".

لقد أعاد غرامشي إنتاج مفهوم المجتمع المدني و هو يؤسس مفاهيمه حول الهيمنة المدنية و السيطرة في محاولة لإعادة بناء إستراتيجية الثورة الشيوعية بحيث رأى أن هناك مجالين يضمنان سيطرة البرجوازية و نظامها: مجال الدولة و فيه تتحقق السيطرة المباشرة و مجال المجتمع المدني و فيه تتحقق الوظيفة الثانية هي الهيمنة الإيديولوجية و الثقافية.

و هكذا نخلص لأن المجتمع المدني عند غرامشي يعني المجتمع في كليته أي النقابات و المدارس و الكنيسة و المؤسسات للاجتماعية و الثقافية و وهو نقيض المجتمع السياسي و لكنه وثيق الصلة بالدولة فالعمل في إطار المجتمع المدني هو جزء من العمل في إطار الدولة، كما اهتم تنظير غرامشي بالجوانب غير الاقتصادية للمجتمع المدني.

و انطلاقا من التساؤل عن العوامل التي ساعدت الطبقات العليا في روسيا على الاستيلاء على السلطة يبينه غرامشي إستراتيجية ثورية يكون المجتمع المدني ساحتها الرئيسية حيث يقول: " يعدو سبب انتصار الثورة في روسيا سنة 1917 إلى أن الدولة كانت تمثل كل شيء هناك تقريبا مقابل هلامية وضعف المجتمع المدني و من ثم كانت السيطرة على الدولة تقتضي السيطرة على المجتمع السياسي فقط" و يضيف " بينما نجد الدولة في الغرب متلاحمة مع المجتمع المدني الذي يقوم بمراقبتها و حمايتها في نفس الوقت، و هذا يعني أن إستراتيجية تحقيق الثورة و الوصول إلى السلطة ينبغي تطويرها و تغييرها بما ينسجم و الأوضاع الجديدة للدولة الأوربية الرأسمالية بحيث ستقوم هذه الإستراتيجية أساسا على الهيمنة الإيديولوجية على مكونات المجتمع المدني بواسطة استخدام المثقف العضوي لإنتاج رأسمال رمزي مضاد، مستعينا في ذلك بمؤسسة النقابة و الحزب و المدرسة و الكنيسة و الإعلام ..... هذه الهيمنة إذا ما كتب لها النجاح، فإنها ستستهل السيطرة على المجتمع المدني و بالتالي على الدولة. (13)

5- استخدامات المفهوم في الفكر السياسي العربي الإسلامي:

هذا في الحضارة الغربية عبر مراحلها التاريخية فماذا عن الحضارة العربية الإسلامية؟ قبل ذلك هل يمكن الحديث عن وجود مجتمع مدني أو شيء قريب منه في التراث السياسي العربي و الإسلامي في الممارسة التاريخية عل المستوى العملي، فهناك من يدعو إلى رفض استخدام مفهوم "مجتمع مدني" في الفكر العربي و الإسلامي لأن المفهوم مرتبط بواقع اجتماعي غربي رأسمالي يستند إلى فلسفة نفعية لا ترتكز إلا على الحق الخاص في مجال الملكية و الدفاع عنها كمعالم رئيسية للحريات الفردية، فهو في الأصل وليد ظروف تاريخية لا يمكن مطابقتها مع الظروف التاريخية العربية و هو أيضا المفهوم الذي استخدمه المجتمع الغربي ضد السلطة التي كانت تجمع بين المدني و الكنيسي بهدف الفصل بينهما فلا يجد حينئذ أساسه الإيديولوجي إلا في تفاعلات ثلاث أنظمة من القيم المعتقدات الليبرالية و الرأسمالية و العلمانية ،و هي

13- نادية يونوة ، **دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ وتقييم السياسة العامة – دراسة حالة الجزائر** ، (رسالة ماجستير)، (جامعة باتنة، 2010)، ص 39 .

كلها أنظمة لا تتفق مع القيم الإسلامية، بل يذهب البعض في هذا الاتجاه إلى القول بان الحديث عن صيغة المجتمع المدني وفق "النمط الليبرالي" و إمكانية تطبيقه أو توفر مقوماته من حيث الشكل و المضمون في بلادنا العربية أو بلدان العالم الثالث عموما فرضية غير قابلة للتحقيق في ظل أوضاعها الراهنة لأنها تتخطى التركيبة الاجتماعية و الاقتصادية التابعة و المشوهة في هذه البلدان أو أنها تتعاطى مع المفهوم المجرد للمجتمع المدني في الإطار السياسي الاجتماعي الضيق للنخبة الليبرالية من المثقفين و بعض المنظمات الحاكمة بما لا يضر بمصالح هذه النخب أو حلفائها في الداخل و الخارج.

إن عملية الرفض هذه تنطلق من كون أن التركيبة الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية السائدة في البيئة العربية قائمة على نمط علاقات تقليدية لم ترتق بعد إلى مستوى يسمح لها بالنهوض و أن عملية بناء المجتمع المدني تتطلب وجود علاقات و قوى إنتاجية متينة و متطورة ضمن إطار ثورة تغييرية تطال كل جوانب البنية الاجتماعية بكل تفاصيلها و تسمح بالتطبيق الملائم و الانتقال التدريجي و النوعي الذي يعكس ما يوازي مضامينها.

إن العلاقات التقليدية التي ترتكز عليها التشكيلات الاجتماعية و السياسية و البيئية العربية لا صلة لها بالمجتمع المدني في تصور هذا الاتجاه الرافض للمفهوم في الخطاب السياسي العربي و الإسلامي، فهي امتداد تاريخي لثقافة عشائرية تقليدية قبلية و ممارستها أقرب إلى ممارسات المجتمع الإقطاعي في أوربا في العصر الوسيط و الذي جاء مفهوم المجتمع المدني ليشكل رفضا و تجاوزا لها. (14)

ألا يعتبر هذا الرفض إقصاء للعلاقات التقليدية (الأهلية) من تعريفات المجتمع المدني على أساس أنها تتجه نحو عرقلة العمل الديمقراطي بحجة أن الديمقراطية في العالم العربي و الإسلامي لا يمكن أن ترقى إلى مستوى نوعي، حتى تتحقق نقلة نوعية في الاقتصاد، فإلى متى يضل هذا الطرح قائما و ألا تعد المؤسسات الوراثية و العائلية في التاريخ العربي و الإسلامي المقدمة و المشكلة لنواة المجتمع المدني؟، و ألا يعد ما يسميه البعض اليوم بالمجتمع المدني الحديث امتدادا تاريخيا لتكوينات المجتمع الأهلي بتركيباته التقليدية و تراثه السياسي المتنوع؟.

هناك رأي أخر ينطلق من هذه الافتراضات و يعتبرها أساس البحث عن وجود المجتمع المدني الحالي(الذي تعتبره كافة القوى السياسية عنوانا ثابتا في خطابها و أدبياتها)، فما هي إذن مظاهر هذا الوجود؟ و هل أن أصول الفكر العربي الإسلامي و قيمه يمكن أن تستوعب مبادئ المجتمع المدني على المستوى النظري و العلمي؟.

إن معظم الكتابات و الدراسات المتجهة نحو هذا المنحى الذي تحاول فيه إبراز طبيعة علاقة الدولة بالمجتمع المدني في التراث السياسي الإسلامي أو الذي تحاول فيه إخضاع المفهوم إلى الرؤية الإسلامية فهي في حقيقة الأمر تسعى جادة لتقديم نموذج مؤسسات المجتمع المدني كما تراه في التراث السياسي في الخبرة الاجتماعية الإسلامية من زاوية دفاعية عن الفكر في الوقت الذي لا تخفى فيه إقرارها بانتساب المصطلح إلى منظومة القيم الغربية التي لا يتساوى فيها المدني و الديني.

إن مفهوم المجتمع المدني في مضمون هذه الدراسات و من منظور علم الاجتماع الإسلامي كما يسميه البعض، ليس أمرا جديدا على التراث الإسلامي و على الحضارة الإسلامية ،و وفقا للممارسات الحضارية الإسلامية، فيما عدا بعض الاستثناءات القليلة كبعض فترات الدولة الفاطمية هي دولة مدنية و مجتمع مدني و حكومة مدنية، فليس هناك

14– علي بن طاهر، المرجع السابق، ص 92.

قداسة لفرد أو حاكم أو مؤسسة ،بما فيها مؤسسة علماء الدين نفسها فهي مراجع علمية فقط، يمكن الاختلاف معها دونما وقوع في الإثم و هكذا فتحت أمام سياق مدني في جوهره حتى و لو لم تكن كلمة مدني هي التعبير الأصح. [15]

إن المجتمع المدني الحديث في المنطقة العربية لم يقم و يتسع بالشكل الذي قام به في المجتمعات الغربية و هذا طبعا راجع إلى الظروف التي مرت بها المنطقة العربية خاصة حينما نشأ هناك انفصام بين الدولة و مؤسساتها الاجتماعية، و هذا ما دفع بها إلى إحتواء جميع القوى الاجتماعية داخل نظمها السياسية.

إن التحول الديمقراطي الحاصل في العالم، و ازدياد المطالبة بدمقرطة الأنظمة العربية ساعد على بروز مؤسسات المجتمع المدني و التي تمثلت في النقابات و منظمات حقوق الإنسان و أعمال المعارضة ... الخ، و تمتعها بالقيام بالوظائف الاجتماعية في حدود يضبطها القانون.

و نظرا لأهمية هذا الأخير و ضرورته فلقد ازدادت الحاجة إلى إحيائه و تنمية المجتمع العربي و هذا لمسايرة الظروف التي يمر بها في الوقت الحاضر، خاصة و أنه اتخذ كمؤشر تقاس به درجة ديمقراطية كل نظام سياسي، و كآلية للحد من تسلط النظام السياسي و تفعيل نسق الحكم و بناء عليه فان مفهوم المجتمع المدني لم يحضى باهتمام كبير كما حدث في الفكر الغربي،إلا أن إسهامات بعض المفكرين العرب في العصر الحديث و التي تناولت هذا الأخير انطلاقا من خصائص تثبته، وصولا إلى محاولة تكيفه مع التغيرات الحاصلة في العالم كشفت عن مدى أهميته في الدول العربية الإسلامية.

و عليه فان المجتمع المدني على هذا النحو هو عبارة عن شبكة من المؤسسات (القبيلة العائلة، الكنيسة، و النقابات و الاتحادات و الجماعات) التي تقع بين الدولة و الفرد و التي في الوقت نفسه تصل أو تربط الفرد بالسلطة و تحميه من السيطرة السياسية الشاملة.

إذن فقد انصب اهتمام الفكر العربي المعاصر على ضرورة إحياء المؤسسات المدنية التقليدية و تشكيل مؤسسات حديثة و تكيفها مع المتغيرات الجديدة، تماشيا مع الشكل الجديد للدولة العربية الحديثة انطلاقا من المقومات الذاتية و الخصائص البيئية للنظام السياسي. [16]

المطلب الثاني: تعريف المجتمع المدني و خصائصه.

1- تعريف المجتمع المدني.

رغم الإجماع القائم بين أغلب الأساتذة حول الطابع الغربي لمفهوم المجتمع المدني إلا أنهم اختلفوا نوعا ما في تحديد العناصر المشكلة له ، مما جعلنا أمام تعريفات مختلفة لمفهوم المجتمع المدني و التي سنتعرض لها:

يعرفه الأستاذ ريموند هينيبوش "Raymond Hennebush "المجتمع المدني على أنه: شبكة الاتحادات طواعية التكوين و التي تبدو مستقلة عن الدولة و عن الجماعات الأولية و لكنها في الوقت الذي تعمل فيه على احتواء الانقسامات الاجتماعية و تشكيل منطقة عازلة بين الدولة و المجتمع، فإنها تعمل على ربطها بالدولة و سلطتها.

---

15 - علي بن طاهر ، المرجع السابق، ص 93 .

16- خيرة بن عبد العزيز ، المرجع السابق ، ص 28 .

و كذلك يعرفه الأستاذ عبد الحميد الأنصاري المجتمع المدني باعتباره: "المجتمع الذي تتعدد فيه التنظيمات التطوعية التي تشمل الأحزاب و النقابات و الاتحادات و الروابط و الأندية و جماعات المصالح و جماعات الضغط و غير ذلك من الكيانات الغير حكومية و التي تمثل الحضور الجماهيري و تعكس حيوية المجتمع، الأمر الذي يؤدي إلى إيجاد مؤسسات في المجتمع موازية للمؤسسة السلطة، تحول دون تفردها باحتكارها مختلف سحاحات العمل العام".

أما الأستاذ عبد الكريم أبو حلاوة فيعرف المجتمع المدني على نحو إجرائي و ذلك بأنه:" جملة المؤسسات السياسية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال نسبي عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة ، منها أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني و مثال ذلك الأحزاب السياسية ، و منها غايات نقابية كالدفاع عن مصالح العمال و الارتفاع بمستوى المهنة، و منها أغراض ثقافية كالجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي و منها كذلك أغراض اجتماعية للإسهام في العمل الجماعي لتحقيق التنمية، و بالتالي يمكن القول أن العناصر البارزة لمؤسسات المجتمع المدني هي: الأحزاب السياسية، النقابات العمالية، الجمعيات الثقافية، و الاجتماعية".

كما يعرفه الأستاذ وجيه كوثراني بأنه: مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة و الدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم و معايير الاحترام والتراضي والتسامح والإرادة السلمية. [17]

تعرف أغلب مدارس المجتمع المدني كونه حيزا أو فضاءا يقع وسطا بين الحكومة و الأفراد، يطل و يراقب الدور الرئيس الذي تمارسه الحكومة لصيانة الحريات الأساسية، كما أضاف عدد من الكتاب قطاع الأعمال و المشروع الحر لكونه عنصر حيويا في تنمية و تفعيل المجتمع المدني، و المجتمع المدني شبكة منظمات مستقلة ذاتيا تتواجد على المستويات المحلية و الوطنية و الدولية، تمارس دورا كبيرا في ضمان السلام و الأمن بمفهومه الواسع و تشكل منظماته حلقات وصل بين العائلة و الحكومة و توفر للمواطن فرص بناء الديمقراطية وتعزيز العلاقات الإنسانية و دعم الحوافز الاجتماعية و الاقتصادية، و بذلك فهي مفتاح تحقيق التوازن بين المصالح الخاصة و الدعم الاجتماعي.

و المجتمع المدني يشير إلى المنظمات المنشأة ذاتيا التي تغطي المجال العام للمجتمع، ملتزمة بمجموعة قيم و نواميس مشتركة تشكل منطلقا للأفراد و الجماعات في متابعة المصالح المتنوعة، و هذه المنظمات تقوم في إطار قاعدة قانونية تنظم المصالح المتداخلة، و يتضمن هذا التعريف أن المجتمع المدني يقوم على قواعد مؤسسية منظمة اجتماعيا، و هو يوفر ناديا مستقرا للتعبير عن المصالح المختلفة و التوفيق بينها. [18]

كما يعرفه الأستاذ عبد الغفار شكر: المجتمع المدني بأنه: مجموعة التنظيمات التطوعية المستقلة عن الدولة التي تملأ المجال العام بين الأسرة و الدولة أي بين مؤسسات القرابة (الأسرة ، القبيلة و العشيرة) و مؤسسات الدولة التي لا مجال للإختيار في عضويتها ، هذه التنظيمات التطوعية تنشأ لتحقيق مصالح أعضائها كالجمعيات الأهلية و الحركات الاجتماعية و المنظمات غير الحكومة ، كما تنشأ لتقديم مساعدات أو خدمات اجتماعية للمواطنين أو لممارسة أنشطة إنسانية متنوعة [و يحدد هدفها بتنظيم] و تفعيل مشاركة الناس في تقرير مصائرهم و مواجهة السياسات التي تؤثر في

17- جميل أحمد الجويد ، **دور القيادة في التنمية المحلية وأثرهافي تفعيل نظام الادارة المحلية في الجمهورية اليمنية (2005-2010)** ، (رسالة دكتوراه) جامعة الجزائر ،2011، ص 5.

18- عبد الوهاب حميد رشيد ، **التحول الديمقراطي والمجتمع المدني (مناقشة فكرية وأمثلة لتجارب دولية)** ، ط1 (سوريا : دار المدى للثقافة والنشر) 2003 ، ص 90 .

معيشتهم و تزيد من إفقارهم، و ما يقوم به من دور في نشر ثقافة خلق المبادرة الذاتية، ثقافة بناء المؤسسات والتأكيد على إرادة المواطنين في الفعل التاريخي، وجذبهم إلى ساحته والمساهمة الفعالة في تحقيق التحولات الكبرى حتى لا تترك حكرا على النخب الحاكمة. (19)

2- خصائص المجتمع المدني

إن تنوع واختلاف مصالح الفرد وسعيه المتواصل لتحقيقها، وكذلك تعدد حقوقه وحرياته وحرصه الشديد على تجسيدها واقعيا والتمتع بها، دفعه إلى الانضمام إلى مختلف التجمعات والمؤسسات التي تشكل المجتمع المدني، كالأحزاب السياسية، النوادي الرياضية والثقافية والفكرية، النقابات ،الاتحادات أو إلى جمعيات طوعية أو خيرية، والحديث عن المجتمع المدني يجرنا إلى الحديث عن مؤسسات وتنظيمات هذا المجتمع، وأبرز المميزات التي تتميز بها والتي يراد لها أن تكون العمود الفقري للمجتمع المدني، ومن خلال هذا يمكن القول أن المجتمع المدني لن يتحقق إلى في ضوء مجموعة من الشروط والصفات، إذا فما هي تلك الصفات التي تعد خصائص مميزة لهذا المجتمع مقارنة بغيره من أشكال التنظيم الاجتماعي الأخرى؟.

أ- الخصائص المعنوية.

1- **تنظيمات المجتمع المدني والجماهيرية:** أو بعبارة أدق الطابع الجماهيري للعمل المدني، إن إقامة مجتمع مدني فاعل لا يمكن أن ينزل صدفة من السماء أو تمنح من لدن أي كان كما أن أي نخبة من النخب لن تتمكن من ذلك مهما بلغت ثقافتها وخبرتها، وحسن نيتها واستعدادها النضالي، ولن يتحول المجتمع المدني إلى قوة فاعلة وفعالة إلا بامتلاكه من لدن الجماهير الواسعة، التي تعاني من عدة مشاكل والقادرة وحدها فرض تراجع تسلط الدولة، بفضل عملها الجماعي طويل النفس، فأحسن ضمانة للمجتمع المدني هو امتلاك المواطن للوعي الضروري بأهميته، ولهذا يجب العمل على تنسيق الجهود بين كافة الهيئات والمنظمات والجمعيات المدنية، فالجماهير لا يجب أن تكون مجرد متلقي، بل ذات عارفة تحقق إدراكا عميقا بالحقيقة الاجتماعية الثقافية التي تشكل حياتهم، ويكون لهذه الذات القدرة على تغيير الواقع حتى يتمكن الناس من تحرير أنفسهم بعيدا عن الوصاية، هناك من جهة الديمقراطية كقاعدة للتعامل داخل مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني، لضمان مشاركة كافة الناس في تحديد التوجهات والمواقف الأساسية وفي نقلها إلى حيز الممارسة، ومن جهة ثانية الديمقراطية في العلاقات الخارجية لهذه المنظمات والتنظيمات في علاقاتها الخارجية للعمل على تطوير العلاقات جهويا وطنيا ودوليا و على أسس الاحترام المتبادل، والإقرار الديمقراطي للمهام المشتركة بعيدا عن الهيمنة أو التهميش، وهناك من جهة ثالثة الديمقراطية كعلاقات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية لابد من إقامتها للتمكن من التعبير القانوني والعلمي للمجتمع المدني، فلا مجتمع مدني دون ديمقراطية ولا ديمقراطية دون مجتمع مدني.

2- **الحرية والعمل الطوعي:** المجتمع المدني يرتكز على الأفعال الإرادية الحرة أو التطوعية التي تدفع الأفراد لتشكيل البنى الاجتماعية المختلفة وبهذه الطريقة تتميز تكوينات وبنى المجتمع المدني عن باقي التكوينات

19- غازي الصوراني ، **تطور مفهوم المجتمع المدني وأزمة المجتمع العربي**،ط2 (مصر ،مركز دراسات الغد العربي) 2010 ، ص110.

الاجتماعية المفروضة أو المتوارثة تحت أي اعتبار كالجماعات القرابية مثلا (الأسرة، القبيلة، العشيرة)، والتي لا يتحكم الفرد ولا يختار الانتماء إليها، فهي محكومة عليه بحكم المولد أو الإرث، أو كالدولة التي تفرض قوانينها وسيادتها وجنسيتها على من يولدون أو يعيشون ضمن إقليمها الجغرافي دون قبول مسبق منهم.

3- **المنظومة الأخلاقية:** يعتبر المجتمع المدني جزءا من منظومة مفاهيمية أوسع تشتمل على مفاهيم مثل الفردية، المواطنة، حقوق الإنسان، المشاركة السياسية، الشرعية الدستورية...الخ، ويقوم المجتمع المدني على ركن أخلاقي وسلوكي ينطوي على قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين، وعلى حق الأفراد في تكوين منظمات تحقق وتدافع عن مصالحهم المادية والمعنوية والالتزام بالإرادة السلمية للخلاف، وذلك بالوسائل السلمية والمتحضرة المتمثلة في قيم المجتمع المدني وضوابطه المعيارية وهي قيم الاحترام والتعاون.[20]

4- **التسامح:** التسامح هو الذي يجعلنا نطلق صفة مدني على المجتمع، فالمجتمع الذي تسوده روح المدنية هو المجتمع الذي يقبل فيه الأفراد والجماعات وجود آخرين يختلفون معهم في الرأي والمصلحة، كما يحترمون حقوقهم في التعبير عن وجهات نظرهم، كما يعني اعتراف الجميع بأنه ليس هناك أي طرف يمتلك وحده حقيقة و تعدد واختلاف الآراء والاتجاهات هو ظاهرة طبيعية وصحية، أما التنافس فهو ليس عيبا يقلل من تضامن المجتمع ووحدته، كما أنه ليس مشكلة إلا إذا تحول إلى صراع عنيف وهذا يحدث في حالة خروج أطراف المنافسة على القواعد القانونية التي تحدد لهم القنوات السلمية للمشاركة والقواعد المقبولة والجائزة للسلوك، أما إذا ارتبط التعدد بالتسامح والتعايش السلمي بين الأطراف المختلفة فإنه يتحول من سبب محتمل للانقسام والصراع والتمزق والتفكك إلى عامل أساسي وراء تعاون وتضامن الجماعات والأفراد وتماسك المجتمع وتحضره ورقيه.

5- **عدم السعي إلى الربح:** لا تنشأ المنظمات الطوعية بغرض تحقيق أرباح شخصية أو لتوزيع الأرباح على الأعضاء ولكن هناك معطيات أخرى تتعلق بهذه السمة وهي:

1. تستخدم المنظمات موظفين وتدفع لهم أجور بيد أنه لا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة أن يتلقوا أجورا مقابل أعمالهم فيما عدى حقهم في استرداد ما قد يدفعونه في سبيل أداء عملهم.

ب .أن بعض المنظمات الطوعية تمارس أنشطة تستهدف تحقيق إيرادات من جراء بيع خدماتها، ولكن لا يجوز أن توزع الأرباح على الأعضاء بل عليها أن توجه ما تحصل عليه من إيرادات إلى توسيع وتنمية أنشتطتها.

ب- الخصائص المادية:

1- **المؤسسية أو التنظيم الاجتماعي:** يختلف المجتمع المدني بهذا العنصر عن المجتمع التقليدي، حيث يشير إلى فكرة المؤسسية التي تطال مجمل الحياة الحضارية تقريبا والتي تشمل الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، إذ يتشكل المجتمع المدني من مجموعة من المنظمات أو التنظيمات التي تعتبر الوضع الذي تشكل فيه أية مجموعة بشرية لتحقيق غرض معين، ويمكن اعتبارها عملية تنسيق الجهود والقدرات والمواهب في اية منظمة أو مؤسسة لتحقيق الأهداف وتنفيذ السياسات المرسومة بأقل جهد وأقل ما يمكن من التضارب أو التنافر أو

(20) - سلاف سالمي ، **دور المجتمع المدني في المغرب العربي في عهد التعددية السياسية- الجزائر دراسة حالة** ، (رسالة ماجستير)، (جامعة بسكرة ، 2010)، ص 45 .

الازدواج، بمعنى آخر أن المجتمع المدني مجتمع منظم، ويختلف عن المجتمع بشكل عام فهو يجمع نسقا من منظمات أو مؤسسات تعمل بصورة منهجية وتقبل الأفراد أو الجماعات عضويتها بمحض إرادتهم ولكن بشروط وقواعد يتم التراضي بشأنها وقبولها.

2- **الموارد:** كذلك تعد الموارد التي تمتلكها المؤسسات والجمعيات المكونة للمجتمع المدني سواء كانت موارد مادية أو معنوية من أهم متطلبات قيامه بدوره السياسي والاجتماعي وإدارة علاقته بالدولة بما يضمن استقلاله في مواجهتها، أما إذا كانت الموارد شحيحة أو قليلة فإن المجتمع المدني قد يضطر إلى اللجوء إلى الحكومة لطلب العون و المساعدة والتي يتبعها التدخل الحكومي في شؤون المنظمات التي تحصل على الدعم الحكومي، كما يفتح أبواب الفساد الذي يصبح كالسوس الذي ينخر عظام المجتمع ويؤدي إلى انهياره. [21]

في المقابل تتفق معظم الدراسات الأكاديمية والمتناولة لظاهرة المجتمع المدني مع الخصائص التي قدمها "صمويل هنتغتون" والمحددة في أربع خصائص واجبة التوفر في المجتمع المدني وهي:

1- **القدرة على التكيف في مقابل الجمود:** ويقصد بها القدرة على التكيف مع تطورات البيئة التي تعمل فيها، إذا فكلما كان للمؤسسة قدرة عالية على التكيف كلما كان أكثر فعالية لأن الجمود يؤدي إلى تضاؤل أهميتها، وربما إلى القضاء عليها، وثمة أنواع للتكيف وهي:

- التكيف الزمني: ويقصد به قدرة المؤسسة على الاستمرار لفترة طويلة من الزمن.
- التكيف الجيلي: ويقصد به قدرة المؤسسة على الاستمرار مع تعاقب الأجيال من الزعماء في قيادتها.
- التكيف الوظيفي: ويقصد به قدرة المؤسسة على الاستمرار في إجراء تعديلات على أنشطتها للتكيف مع الظروف المستجدة.

2- **الاستقلال في مقابل الخضوع والتبعية:**

أي أن لا تكون مؤسسات المجتمع المدني خاضعة أو تابعة لغيرها من المؤسسات أو الجماعات أو الأفراد بحيث يسهل السيطرة عليها وفق ما يتماشى مع رؤية وأهداف المسطر، ويمكن تحديد استقلالية المجتمع المدني عن الدولة من خلال المؤشرات التالية:

- **الاستقلال المالي:** ويظهر ذلك من خلال مصادر التمويل، هل هو تمويل خارجي تمنحه الدولة أو بعض الجهات الخارجية، أو هو تمويل ذاتي من خلال مساهمات الأعضاء أو التبرعات أو عوائد نشاطاتها الخدماتية أو الإنتاجية.
- **الاستقلال الإداري والتنظيمي:** أي مدى استقلاليتها في إدارة شؤونها الداخلية طبقا للوائحها وقوانينها الداخلية بعيدا عن تدخل الدولة [22].

---

21 - المرجع نفسه، ص 46 .

22- فيروز حنيش ، **إشكالية المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر (1989-2005)** ، (رسالة ماجستير)، 2008، ص 31 .

- **مدى تدخل الدولة في عملية تأسيس ونشأة مؤسسات المجتمع المدني:** وذلك من خلال حدود تدخل الدولة في هذه العملية فالأصل هو أن تتمتع المؤسسات بهامش من الاستقلالية عن الدولة.

3- التعقد في مقابل الضعف التنظيمي:

ويقصد بذلك تعدد المستويات الرأسية والأفقية داخل المؤسسة، بمعنى تعدد هيئاتها التنظيمية من ناحية ووجود مستويات تراتبية داخلها وانتشارها الجغرافي على أوسع نطاق ممكن داخل المجتمع الذي تمارس نشاطها من خلاله من الناحية الأخرى وكلما ازداد عدد الوحدات الفرعية وتنوعها ازدادت قدرة المؤسسة على ضمان ولاءات أعضائها والحفاظ عليها، إضافة إلى ذلك فإن المؤسسة التي يكون لها أهداف تكون أكثر قدرة على تطبيق نفسها حين تفتقد أي هدف من أهدافها، بشكل أفضل من المؤسسة التي يكون لها هدف واحد.

4- التجانس في مقابل الانقسام:

ويقصد به عدم وجود صراعات داخل المؤسسة تؤثر على ممارستها لنشاطها، وكلما كان مرد الانقسامات بين الأجنحة والقيادات داخل المؤسسة إلى أسباب عقائدية تتعلق بنشاط المؤسسة وكانت طريقة حل الصراعات سلمية، كان هذا دليلا على تطور المؤسسة، وعلى العكس كلما كان مرد الانقسامات إلى أسباب شخصية كانت طريقة حل الصراع عنيفة وكان هذا دليلا على تخلف المؤسسة، وتجانس المؤسسة لا يعني تحولها إلى تشكيل صلد لا تباين فيه، فمثل هذا تشكيل ميت.

وأهمية المجتمع المدني بتناقضاته وتعدديته حيث تكون دينامية الإبداع والخلق والتغيير في المجتمعات، وهذا يعني أن المجتمع المدني لا يتسم بالضرورة بالتجانس، بل قد يكون بمثابة ساحة للتنافس والاختلاف بين القوى والجماعات ذات المصالح المتناقضة والرؤى المختلفة ومع هذا كلما تزايدت أنماط العلاقات القائمة على أسس التعاون والتنافس على حساب العلاقات القائمة على أساس الصراع بين قوى المجتمع المدني وفئاته اعتبر ذلك مؤشرا على حيوية هذا المجتمع بالمعنى الإيجابي والعكس صحيح. (23)

المبحث الثاني: الضوابط البنائية– الوظيفية للمجتمع المدني

المطلب الأول: مبادئ قيام المجتمع المدني ووظائفه.

1- مبادئ قيام المجتمع المدني:

1- مبدأ القيم الديمقراطية:

هناك صلة بين المجتمع المدني والقيم الديمقراطية، فلا وجود لمجتمع مدني خارج إطار لا تتواجد فيه الديمقراطية، التي هي عبارة عن مجموعة من قواعد الحكم ومؤسساته، ونفس الشيء بالنسبة للمجتمع المدني الذي أساسه المعياري عبارة عن مؤسسات ومنظمات للمشاركة الشعبية ، بمعنى أن القيم الديمقراطية هي المحرك الجوهري لدفع عجلة المجتمع المدني من خلال عملية التنشئة القائمة على الاحترام وقبول التعددية والاختلاف والتنافس السلمي وتشجيع التعددية الفكرية

23- أحمد شكر الصبيحي ، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي** ، ط1، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، 2000 ، ص 36 .

والثقافية والسياسية، ومنه نجد الأحزاب السياسية تعول كثيرا على الدعم اللامحدود لمؤسسات المجتمع المدني لأن هذه الأخيرة هي بمثابة الشرايين التي تجري فيه القيم الديمقراطية هذا يجرنا إلى القول بأن هناك علاقة وطيدة بين الديمقراطية والمجتمع المدني، أي أن هدف المجتمع المدني هو الدفاع وحماية مصالح وقيم المواطنين ولن يتأتى هذا إلا بإشاعة القيم والثقافة الديمقراطية.

2- مبدأ الثقافة المدنية:

لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تنمو الديمقراطية في مجتمع تنعدم فيه ثقافة مدنية وسياسية إيجابية مثل الإقرار بمبدأ التداول السلمي على السلطة والتعددية والمشاركة واحترام حقوق الآخرين في التعبير والاختلاف، وجود هذه القيم يدفع بالأفراد إلى الانخراط في منظمات المجتمع المدني، وبالتالي تنشيط مؤسساته وإمداده بالطاقات البشرية والكفاءات الفكرية التي تساهم بدون شك في الرقي بالممارسة الديمقراطية وبناء دولة الحق والقانون. (24)

5- مبدأ المواطنة:

يرتبط المجتمع المدني المعاصر ارتباطا وثيقا بمفهوم المواطنة لأن هذا المفهوم حسب منظري الحداثة عرفته المجتمعات الغربية على الخصوص، كما أن المواطنة التي أعيد اكتشافها في أوربا والعالم بعد عصر النهضة والتي أصبحت اليوم محور شد وجذب بين الأنظمة الحاكمة والمؤسسات الديمقراطية والتشكيلات الحزبية المعارضة بالإضافة إلى تنظيمات المجتمع المدني وكما ذكرنا من قبل فإن هذا الأخير مرتبط ارتباطا وثيقا بالديمقراطية التي هي عكس الملكية المطلقة أو الدكتاتورية، ذلك بأن تنظيمات المجتمع المدني تقيم معاملاتها وعلاقاتها مع الأفراد وفق مبدأ احترام مواطنية المواطن التي تعني فقط انتمائه لجنسية معينة والتي تشكل له هوية اجتماعية ،سياسية وقانونية تستدعي في كثير من الأحيان تدخله للدفاع عن مواطنيه حتى خارج دولهم إذا لزم الأمر بحيث يحدث هذا غالبا في الدول الديمقراطية، أما في الدول غير الديمقراطية فإن مفهوم المواطنة المرتبطة بالجنسية لا يعني سوى تبعية الفرد لدولة تتحكم في مصيره وحرياته. (25)

2- وظائف المجتمع المدني:

المجتمع المدني هو من وجهة نظر البعض هو وسيلة لاستكمال السلطة والسيطرة على المجتمع من خلال آلية الهيمنة الإيديولوجية الثقافية، ومن وجهة نظر البعض الآخر هو ساحة للصراع يمكن من خلاله توسيع نطاق التأثير في المجتمع، وقد تبلورت في هذا الإطار وظائف أساسية ومتعددة وتقوم بها مؤسسات المجتمع المدني فالحديث عن هذه الوظائف مرتبط بالحديث عن الدور التنموي للمجتمع المدني وهذا ما يفسر أهميته بصفة عامة، وبالنسبة للمجتمعات النامية بصفة خاصة في سعيها إلى تحقيق التنمية بشتى مجالاتها.

24- نور الدين حاروش، المرجع السابق، ص146.

25- رضا بن تامي ، " المجتمع المدني والمؤسسات السياسية : دعائم قيام المجتمع المدني، دراسات استراتيجية، العدد 08. سبتمبر2009، ص133.

- **وظيفة تجميع المصالح:** حيث يتم من خلال مؤسساته بلورة مواقف جماعية من القضايا والتحديات التي تواجهها وتمكن أعضائها من التحرك جماعيا لحل مشاكلهم وضمان مصالحهم على أساس هذه المواقف الجماعية.
- **تحقيق الديمقراطية:** فهو يساهم في تعزيز التطور الديمقراطي وتوفير الشروط الضرورية لتحقيق الممارسة الديمقراطية وقد حدد "دياموند L. Dimand" الطرق التي يمكن من خلالها للمجتمع المدني أن يعزز الديمقراطية مركزا على أساس التصور الليبرالي لوظائفها المتمثلة في كبح وضبط قوة سلطة الدولة، وتدعيم المشاركة السياسية ومقاومة التسلطية، مما يمكنه من القدرة على الضغط فيساعد على إجراءات سياسية في المجتمع.
- **وظيفة حسم وحل الصراعات:** حيث يتم من خلاله حل كافة النزاعات الداخلية بين أعضائه بوسائل ودية وهي صيغة لإدارة الصراع في المجتمع سلميا وهذا يكسب ثقافة ممارسة الصراع الطبقي والسياسي في المجتمع وتهيئته للممارسة الديمقراطية السياسية. (26)
- **التنشئة الاجتماعية والسياسية:** هذه الوظيفة تعكس قدرة المجتمع المدني على الإسهام في عملية بناء المجتمع، وإعادة بنائه من جديد من خلال غرسه لمجموعة من القيم والمبادئ على رأسها قيم الولاء والانتماء والتعاون والتضامن والمبادرة بالعمل الإيجابي والاهتمام بشؤون العامة والمشاركة في تحقيق التقدم وتنمية المجتمع.
- **الوفاء بالحاجات وحماية الحقوق:** أو على رأسها الدفاع عن حقوق الإنسان وحرية التعبير والتجمع والتنظيم والحق في معاملة متساوية أمام القانون والمشاركة وحرية التصويت...الخ، بما لديه من قوة مادية ومعنوية.
- **زيادة الثروة وتحسين الأوضاع:** بمعنى القدرة على توفير الفرص لممارسة نشاط يؤدي إلى زيادة الدخل من هذه المؤسسات نفسها وقد أثبتت الدراسات الميدانية أن تمتع المواطنين بأوضاع اقتصادية جيدة يساعدهم على ممارسة النشاط السياسي والاهتمام بالقضايا العامة للمجتمع.
- **الوساطة والتوفيق:** أي التوسط بين الحكام والجماهير من خلال تفجير قنوات الاتصال حيث تتولى مؤسسات المجتمع المدني مهمات متعددة تبدأ بتلقي المطالب وتجميعها وإعادة ترتيبها وتقسيمها إلى فئات محددة من قبل توصيلها إلى الحكومة، فلو تصورنا غياب هذه الوظيفة التنظيمية ستكون النتيجة هي عجز الحكومة عن التعاون مع هذا الكم الهائل من المطالب المختلفة، هذه الوظيفة كما رأينا تعني أن المجتمع المدني لا يحقق الحماية للمواطنين المحكومين ضد الحكومة فقط، وإنما هو أداة لحماية الحكومة ذاتها من خطر التعرض للاضطرابات والاحتجاجات العنيفة، كما أنه يوفر عنصر الوقاية للمجتمع ككل من الانقسام والصراع والتفكك.
- **ملأ الفراغ في حالة غياب الدولة أو انسحابها:** لقد أدى انسجام الدولة من عديد من الأدوار والوظائف التي كانت تؤديها في الماضي وخاصة في مجالات النشاط الاقتصادي إلى بروز دور المجتمع المدني في أداء بعض الوظائف التي انسحبت منها الدولة، وشغله للفراغ الذي تركته الدولة بعد انسحابها.
- **التنمية الشاملة:** صحيح أن المجتمع المدني هو أداة هامة في تحقيق الاستقرار إلا أن ذلك لا يعني أنه لا يحقق التغيير والتطوير، فمنذ فترة قريبة ظهرت منظمات مهتمة بالتنمية تؤكد على معنى جديد هو التنمية بالمشاركة، وهنا

26- المرجع نفسه، ص 134.

تبرز أهمية المجتمع المدني حيث يتم من خلال منظماته تنمية وتطوير القدرات والمهارات الفردية للأعضاء بشكل يقلل من العبء على الحكومة، حيث يصبح لمؤسسات المجتمع المدني دور شريك في تنفيذ برامج لخطط التنمية الشاملة بمختلف جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.[27]

- تعزيز التنمية المجتمعية من خلال المساهمة الفعالة ببناء رأسمال اجتماعي علاوة على نشاطاته التعاونية.
- نشر ثقافة حضارية كونية أساسها أن المجتمع المدني مفتاح الديمقراطية.[28]
- **إفراز قيادات مقتنعة بمبدأ الديمقراطية:**

أي بتعبير آخر تتميز منظمات المجتمع المدني بدرجة أعلى من السيولة والمرونة وبهامش أكبر من الحرية في دخول وخروج الأفراد منها، ولذلك فإن هذه المنظمات حريصة على أن تكون جاذبة وجذابة لأعضائها وفي ذلك تستخدم آليات الإقناع والترغيب، وهنا تكمن قوة منظمات المجتمع المدني في التأثير على سلوك أعضائها، ومن ثم قدرتها الكامنة على غرس قيم وسلوكيات متوائمة ومتوافقة مع متطلبات التنمية الشاملة، كما لوحظ أن منظمات المجتمع المدني تزود أعضائها بقدر لا بأس به منه من المهارات التنظيمية والسياسية فبحكم ما تنطوي عليه من حيوية نسبية في تنظيم الاجتماعات والحوار والمنافسة لاختيار القيادات، ومن ثم للترشح والانخراط في الحملات الانتخابية، والتصويت ومراقبة ومحاسبة هذه القيادات، فإن أعضاء هذه المنظمات يتلقون ويمارسون قدرا من الثقافة السياسية لايتاح لهم عادة في نطاق الأسرة، أو المدرسة أو العمل، لذلك ففي الحالات القليلة التي يتاح فيها قدرا من الحرية السياسية في المجتمع الأكبر، فإن أعضاء هذه المنظمات يكونون هم الأكثر تهيأ للاستفادة من هذا القدر من الحرية المتاحة، وحتى حينما لا يتاح هذا القدر فإنهم يطالبون به ويحرصون على توسيعه باضطراد.[29]

إذا للمجتمع المدني أدوار ووظائف متعددة تشمل جميع النواحي المتصلة بالحياة المجتمعية والتي تبرز أكثرها أهمية في هذا المجال هو الدور التنموي وهو مجال اهتمامنا في هذه الدراسة .

المطلب الثاني: علاقة المجتمع المدني بالهيئات والمنظمات الاجتماعية الأخرى.

قبل التطرق لعلاقة المجتمع المدني بالهيئات والمنظمات الاجتماعية الأخرى لابد من استعراض مكوناته، حتى يتسنى لنا فهم أكثر لهذا الأخير وما يربطه من تفاعل مع كيانات سياسية أخرى.

إن مكونات المجتمع المدني بالنسبة " للسيد شكر" فهي أي كيان مجتمعي منظم يقوم على العضوية المنتظمة التطوعية في قطاعات عامة أو مهنية اجتماعية، ولا تستفيد منها العضوية على عوامل الوراثة وروابط الدم والولاءات الأولية مثل الأسرة أو العشيرة أو الطائفة والقبيلة وبالتالي فإن أهم مكونات المجتمع المدني حسب هذا الكاتب هي: النقابات المهنية، النقابات العمالية، الحركات الاجتماعية، الجمعيات التعاونية الزراعية والحرفية والاستهلاكية والإمكانية، الجمعيات الأهلية، نوادي هيئات التدريس بالجامعات، النوادي الرياضية والاجتماعية، ومراكز الشباب والاتحادات

27– هشام عبد الكريم ، **المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية (1989–1999)**، (رسالة ماجيستير)، (جامعة الجزائر، 2006)، ص37–38.

28 – عبد اللطيف باري، **المجتمع المدني وتأثيره على المجتمع المدني العالمي**، (رسالة ماجستير) ، (جامعة الجزائر 2007)، ص25 .

29– سعد الدين إبراهيم ، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي** ، ب ط، مصر : دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 2000 ، ص 77 .

الطلابية، الغرف التجارية والصناعية وجماعات رجال الأعمال، المنظمات غير الحكومية المسجلة كشركات مدنية مثل: مركز حقوق الإنسان والمنظمات الدفاعية الأخرى للمرأة والبيئة...الخ، الصحافة المستقلة وأجهزة الإعلام والنشر غير الحكومية، مراكز الأبحاث والدراسات والجمعيات الثقافية. [30]

1- علاقة المجتمع المدني بالدولة:

تعتبر الدولة كجهاز قائم لتنظيم أمور شعب ما بحيث أن الدولة تحتكر عدة وظائف نيابة عن موظفيها كمسألة حفظ النظام، القمع المؤسسي، صك العملة، فرض الضرائب، و تنظيم التنافس السياسي و الاقتصادي و يشترط لقيامها ثلاث شروط و هي: الشعب، الإقليم و السلطة، و يظهر مفهوم الدولة الحديثة و علاقتها بالمجتمع المدني أكثر إلحاحا باعتبار أن المجتمعات المدنية المتقدمة حاليا في العالم إنما تتواجد داخل دول أكثر رقيا و حداثة و تنظيما، فهناك من يقول بضرورة ذوبانه في الدول، بحيث يصبح لاحقا لها دور و بدون أن يقوم بأي تأثير هذه الآراء المتناقضة إنما تعبر عن تباين في آراء مدارس فكرية مختلفة إيديولوجيا بينما نجد في الواقع بأن الدولة و المجتمع المدني لهما علاقة تكاملية فيما بينهما و تظهر هذه العلاقة فيما يلي:

إن الدولة هي السباقة قبل المجتمع المدني و لن يكون هناك وجود لهذا الأخير بدون وجود دولة قائمة و مستقلة.

و يشترط على الدولة توفير المناخ الديمقراطي من اجل نمو أحسن لتنظيمات المجتمع المدني بالإضافة إلى توفير الحريات، الدعم المادي، المعنوي و القانوني لها، و اعتباره كشريك فاعل على الساحة الاجتماعية و السياسية، بالإضافة إلى كل هذا على الدولة أن تقوم بمساعدته على تجاوز تشتته و تناقصه ، لأنه معروف بأن هذا الأخير يتأس من أجل تحقيق مصالح مادية و تنظيمية معينة.

بينما تكون من أهمية المجتمع المدني بالنسبة للدولة في عدة نقاط منها: تخلي الدولة لهذه التنظيمات على تجنيد الأفراد، تكوينهم و تنشئتهم وفق مبادئ مدنية ضمن قوانين تلك الدولة و كذا نشر الوعي بين مواطنيها.

بالإضافة إلى رقابة الدولة و منعها من التجاوزات التي تضر بمواطنيها و التجنيد لإنجاح الاستحقاقات الانتخابية.

2- علاقة المجتمع المدني بالبرلمان:

كما أسلفنا سابقا فإن فعالية وجود المجتمع المدني إنما تظهر في إطار دولة حديثة تحافظ على النظام العام و ترعى الحريات الفردية و الجماعية فبدون حرية لا يمكن لتنظيمات المجتمع المدني أن تزدهر و أن تلعب الدور المنوط بها و يمكن القول بأن هذه الأخيرة لها عدة علاقات خاصة مع المؤسسات الدستورية و منها مؤسسة البرلمان التي تعتبر كمؤسسة دستورية و تشريعية تجمع تحت قبتها أطياف سياسية و تنظيمات عديدة للمجتمع المدني، الأعيان النقابات ... الخ، إذن ففيما تبرز العلاقة بينهما؟

---

30 – صالح ياسر، **المجتمع المدني والديمقراطية**، ب ط، ب د ن، ص 6.

إن تنظيمات المجتمع المدني تقوم برقابة أداء هذه المؤسسة الدستورية التشريعية و هي المسؤولة عن تنشئة كثير من الأفراد الذي هم عبارة عن برلمانيين سواء كانوا من المعارضة أو من السلطة الحاكمة و هو عضو مشارك أو متحالف مع تشكيلات سياسية بالإضافة إلى تمثيلها للمواطنين الذين ساندوا هذه التشكيلات بفعل الدعاية السياسية التي وفرتها لهم تنظيمات المجتمع المدني.

بالإضافة إلى اشتراكها مع مؤسسة البرلمان لجلب تحقيق اكبر قدر من المصالح التي تعود بالنفع على المواطنين كما أنهما مشتركان في المحافظة على مكتسبات النظام الجمهوري الديمقراطي. [31]

أما ما يوفره البرلمان لهذه التنظيمات باعتباره كمنبر لسن القوانين و التشريعات تدعوا إلى تشجيع المجتمع المدني لتوسيع نشاطاته و دعمه ماديا و معنويا، كما أن بعض البرلمانات العالمية تفتح لهذه التنظيمات مباشرة من أجل تمثيل نفسها سياسيا و الاقتراب أكثر من اجل صناعة القرار السياسي و إشراكها في رقابة و تطبيق المشاريع الاقتصادية و السياسية، كما لا ننسى بأن بعض التنظيمات و اشتراكها في المجتمع المدني قد تحولت انطلاقا من العمل الجمعوي، إلى تأسيس أحزاب سياسية ناطقة باسمها.

3- علاقة المجتمع المدني بالمنظمات الجماهيرية و الأهلية.

من المؤكد بأن الإنسان قد عرف أشكالا عديدة من أشكال التنظيم منذ القديم إلى غاية عصرنا الحالي فمن العشيرة و القبيلة وصولا إلى الجمعية بشكلها الحديث، فهذه الأخيرة تعرف حسب المفهوم المعاصر على أنه النواة الرئيسية للتنظيم الاجتماعي لما تقوم به من نشاطات و للبنية الهيكلة التي تمتاز بها و بتزايد أعدادها و تنوع مساهماتها و تخصصاتها في المجتمع فقد أصبحت تعد كحركات اجتماعية قائمة بحد ذاتها بحيث أصبحت تقيم علاقات تكاملية مع تنظيمات المجتمع المدني الأخرى ففيما تتمثل هذه العلاقة يا ترى؟.

إن المنظمات الأهلية بحكم أسبقيتها في التشكل و الظهور على المجتمع المدني قد لعبت دورا مهما في النضال و التجنيد من أجل تحسين أوضاع العمال و الطلبة و الشعوب بصفة عامة في جميع الأصعدة الاجتماعية الثقافية، الاقتصادية و السياسية ... الخ، و باعتبارها كحلقة وسيطة بين المجتمع المدني و الدولة، و ذلك لأن المجتمع المدني مشكل أساسا من شبكات من الجمعيات النشطة و المتنوعة و يمكنها تشبيه المنظمات الأهلية كسكة حديدية يسير عليها قطار المجتمع المدني و نجد من بين أبرز نقاط الاشتراك بينهما نشأتهما النابعة من الإدارة الحرة للمواطنين من أجل تحقيق مصالحهم الخاصة و إنهما مستقلان تماما عن وجود الدولة.

كما أن لهما دورا بالغ الأهمية في النهوض بالمواطنين و بمطالبهم و السعي وراء تنظيم عناصر و أفراد المجتمع في هذه الجمعيات كمؤسسات للتنظيم، التجنيد و النضال من أجل إحراز مكتسبات مادية و معنوية بالإضافة إلى إشراكها في عملية مراقبة أداء أجهزة الدولة و العمل على ترقية مشاركة المواطن لمراقبة و تتبع تسيير الشأن العام للأفراد و تنشئة هذا المواطن اجتماعيا و سياسيا و ثقافيا لأداء دوره على أحسن ما يرام و تهيئته ليصبح فردا صالحا في مجتمعه بالإضافة إلى ذلك يظهر دور المجتمع المدني في تنظم و تأطير المنظمات الأهلية بإقامة تحالفات من أجل الإعداد إلى المهرجانات

31- رضا بن تامي، المرجع السابق، ص 136 .

ثقافية اقتصادية أو اجتماعية ... الخ، بينما تظهر فعالية دور المنظمات الأهلية بالنسبة للمجتمع المدني عند إقامة مظاهرات أو مسيرات سلمية و ذلك بحشد أعضائها في تلبية نداء المساندة و المشاركة في هذه المظاهرات و التي تشكل الدعامة الأساسية في الضغط على السلطات من اجل تحقيق مطالبه فكلما زاد حجم التنظيمات الأهلية في العدة و التنظيم كلما زاد المجتمع المدني صلابة نتيجة للكم الهائل من الأشخاص المشاركين عند إقامة مسيرة شعبية مثلا و ذلك بحشد أعداد غفيرة من الجماهير.

بالإضافة إلى كل هذا فإنه ينظر لهذه المنظمات الأهلية الجماهيرية بحكم تجربتها الميدانية وممارستها للفعل الديمقراطي على أنها عبارة عن مضخة لقيم الحرية الديمقراطية والمساواة التي ناضل المجتمع المدني من أجل نشرها بين مواطنيه لكي تقوم ضمنيا بملأ المساحات العامة للمجتمعات.

4- علاقة المجتمع المدني بالأحزاب السياسية:

إن الحزب السياسي هو مظهر من مظاهر الحداثة بمعنى أنه ناتج عن التطور الملحوظ للتقدم الحاصل على الصعيد الاجتماعي والسياسي فبعد انتشار النظام الديمقراطي في العالم والذي مكن من الاعتراف بالتنظيمات السياسية المستقلة للدفاع عن مصالح الجماعات وفقا لتصور برنامج يقترحه هذا الحزب من أجل المشاركة في العملية الديمقراطية بغية الوصول إلى السلطة، ونظرا لأهمية هذا التنظيم الذي يمكن الأفراد من الوصول إلى دواليب الحكم وفق إيديولوجيات مختلفة، فقد حتم ظهور هذه الأحزاب إنشاء تخصص علمي أكاديمي تابع لعلم الاجتماع من اجل تتبع هذه الظاهرة دراسة وتمحيصا منذ سنة 1900 وهو ما يصطلح عليه باسم "علم اجتماع الأحزاب السياسية"، وفي هذه الجزئية نريد معرفة العلاقة القائمة بين تنظيمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية ولمعرفة ذلك وجب علينا معرفة عناوين مشتركة بينهما والتي نجد من أهمها تشابهها في بنية تنظيمها الداخلي وعلى سبيل المثال يعتبر الحزب حسب بعض القوانين جمعية ذات طابع سياسي في حالة اعتماد النظام الديمقراطي اللذان يتواجدان فيه.

وباعتبارهما نتاج لتجمع أفراد معينين وفق طرح معين خارج إطار نظام السلطة الحاكمة، إذا فالمجتمع المدني يقوم بتنشئة الأفراد وتهيئتهم سياسيا لتم فيما بعد استقطابهم من طرف الأحزاب السياسية كما أن المجتمع المدني يناضل دائما من أجل احترام الحريات واحترام الديمقراطية وهو مبدأ هام يناضل الحزب لتحقيقه كما أنه غالبا ما يقوم بتحالفات مع أحزاب المعارضة من أجل تحقيق مصالح مشتركة حيث يقوم بالدعاية السياسية والإعلامية لحزب ما وتجنيد جميع كوادره البشرية وإمكاناته المادية من أجل إنجاح مرشح معين، وفي كثير من الأحيان يمثل المجتمع المدني البيئة الأولية للعملية الديمقراطية والتسامح، فعلى سبيل المثال يمكن أن تظم جمعية اجتماعية أعضاء مختلفين سياسيا، فقد يكون كل واحد من أعضاء جمعية ما منتميا لحزب معين بينما تجمعهم هذه الأخيرة في إطارها هدف اجتماعي آخر.

أما فيما يخص علاقة الحزب بالمجتمع المدني فإنه يعتبر كجسر إيصال صوت هذا الأخير سياسيا بالاضافة إلى دفاعه عنه، حيث أصبح من المألوف لدى الجميع القول بأن هذه الجمعية إسلامية وطنية أو شيوعية...الخ كما أن تغلغل هذا الحزب في الأوساط الاجتماعية والشعبية إنما تقاس حجم مساندته من طرف جمعيات المجتمع المدني، لذلك بات من

المؤكد أن قواعد أي حزب في أي مجتمع إنما تبنى وفق دعائم تنظيمات المجتمع المدني في الأوساط الشعبية، وهكذا تظهر لنا مدى العلاقة المتينة بين المجتمع المدني والحزب السياسي خاصة أثناء الاستحقاقات الانتخابية. (32)

المبحث الثالث: المدلول النظري لمفهوم التنمية المحلية.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية وعلاقتها ببعض المصطلحات.

إن مفهوم التنمية المحلية يستمد مرجعيته النظرية من مفهوم التنمية عموما والذي استمد من نظرية التطور الطبيعي théorie de l'évolution naturelle ، حيث يختلف عنها من حيث اهتمامه بالتغير الاجتماعي عوضا عن التطور الطبيعي processus de développemet ininterrompu تتميز بالاستمرارية وهو في نهاية الأمر يمثل عملية غير قابل للتراجع وموجهة لتحقيق أهداف وغايات irreversible ونهائي à effet cumulatif وذات اثر تراكمي محددة.

إن العناصر الأربعة المبينة سابقا والتي استخدمها جيلبرت ريست لمفهوم التنمية نجدها إسقاطا للمبادئ الأربعة الخاصة بنظرية التطور الطبيعي والمتمثلة في الحتمية الطبيعية للتطور، الاستمرارية، التراكمية في التطور وعدم الرجعية. (33)

قبل الخوض في مفهوم التنمية المحلية لابد أولا من التعريج على مفهوم التنمية على وجه التحديد حتى يتسنى لنا إيضاح المفهوم الثاني.

شاع استعمال مصطلح التنمية لاسيما بعد ارتباطه بالإطار الاقتصادي والمتمثل بالتنمية الاقتصادية، وكثيرا ما يحصل الخلط والتداخل بين هذا المصطلح مع مصطلحات أخرى كالتطور والتقدم والتغير...الخ، كما أن شيوع مصطلح التنمية لم يأتي من العدم، بل أن ارتباطهم بقضايا التنمية المتعددة والمتنوعة فضلا عن أن التنمية تعد قضية عالمية من هذا المنطلق يشير تقرير اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للعلوم والتكنولوجيا من اجل التنمية إلى أن المسلم به عموما هو أن التنمية ليست مرادفة لمجرد النمو، ولا كنها تتضمن اعتبارات أخرى عديدة تتعلق أساسا برفاهية الإنسان ومن هذه الاعتبارات ما هو ثقافي وما هو روحي وما هو مادي.

ورغم أن مفهوم التنمية قد ارتبط بظاهرة النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية إلا ان حاجات الإنسان المتنوعة والمتعددة قد أدت إلى توسيع مجالات مفهوم التنمية حيث اشتمل على قضايا اجتماعية سياسية وثقافية إلى جانب القضايا الاقتصادية، وهذا التعدد والتنوع جعل من التنمية منهاجا شاملا بكل ما يتعلق بحياة الفرد والمجتمع، وعلى اعتبار أن الإنسان في تطور دائم فإن حاجته أيضا متجددة لذا فالتنمية لابد أن تواكب هذا التطور والتغير للحاجات الإنسانية.

إذا فالتنمية في أبسط معانيها هي "عملية تغيير في البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع وفق توجهات عامة لتحقيق أهداف محددة تسعى أساسا لرفع مستوى معيشة السكان في كافة الجوانب وبمعنى أن أيه تنمية يقصد بها ما سبق إذا فهي الارتفاع الحقيقي في دخل المواطنين من جوانب اقتصادية وغير اقتصادية".(34)

32– رضا بن تامي، المرجع السابق، ص 137.

33 – عبد الرحمان صديني ، **التنمية المحلية للبلديات الجزائرية – دراسة تحليلية للوضعية المالية للبلديات في الفترة 1995–1999**، (رسالة ماجستير)، (جامعة الجزائر ، 2009)، ص 14 .

34 – جميل أحمد الجويد، المرجع السابق، ص 11.

كما تعرف بمفهومها الواسع على أنها تلك التغيرات العميقة في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة التي يكون من شأنها زيادة تراكمية قابلة للاستمرار في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن إلى جانب عدد من النتائج الأخرى وغير الاقتصادية، فمفهوم التنمية يتضمن أبعاد مختلفة ومتعددة منها بعدين هامين:

- البعد الاقتصادي للتنمية ويتضمن التأكيد على مفهوم النمو.
- البعد الاجتماعي الإنساني للتنمية ويتضمن اجتثاث الفقر وإشباع الحاجات الأساسية للغالبية من السكان والتوزيع الأكثر عدالة للدخل بالإضافة إلى أبعاد أخرى سياسية وبيئية،

فليس المقصود بالمفهوم الواسع للتنمية التقليل من شأن النمو الاقتصادي او اعتباره هدفا ثانويا من أهداف التنمية، فالنمو الاقتصادي عنصر أساسي من عناصر التنمية ومكون ضروري من مكوناتها.[35]

كما جاء في تعريف هيئة الأمم المتحدة سنة 1955: "أن التنمية هي العملية المرسومة لتقدم المجتمع جميعه اقتصاديا واجتماعيا اعتمادا على إشراك المجتمع المحلي ومبادأته"، ثم عرفت في عام 1956 تعريفا آخر: "باعتبارها العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية ولمساعدتها للاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع".

من خلال ما سبق نجد أن التنمية تقوم على مضامين عديدة أهمها:

- أن التنمية هي عمل واعي وموجه.
- أن تقوم على أساس مشاركة الأفراد والجماعات بهدف تنظيم قدراتهم.
- أنها تنطلق من القيم والظروف السائدة في المجتمع وتسعى لإحداث تغييرات.
- أن التنمية مفهوم شامل حيث لا تركز على جانب دون آخر.
- أن التنمية هدفها هو توفير الحياة الكريمة للفرد في المجتمع من حيث توفر المسكن الصحي الملائم والخدمات المناسبة الصحية التعليمية، الاجتماعية، إلى جانب توفير الحاجات الضرورية بالكمية والنوعية المناسبة.[36]

1- التطور التاريخي لمفهوم التنمية المحلية:

ظهر مفهوم التنمية المحلية بفرنسا خلال سنوات الستينات والسبعينات كرد فعل على الممارسات الفوقية لتهيئة التراب الوطني المرتكزة على النظريات القطاعية لكل مصلحة حيث تقترح التركيز على إحساس الانتماء للسكان إلى مكان عيشهم والأخذ بعين الاعتبار تطلعاتهم ودفعهم إلى القيام بمبادرات في جميع الميادين التي من شأنها أن تساهم في ضمان تنمية سوسيو- اقتصادية متناسقة، يمر هذا المسلسل خصوصا عبر حركية داخلية لإبراز الخاصيات والموارد المحلية التي تمتزج مع حركية خارجية لانفتاح المنطقة بشكل يسمح باندماجها في تدرجات فضائية عليا، وقد ساهمت هذه العناصر بالمشاركة مع تطور النماذج الاقتصادية لعمل تغيرات النسيج الإنتاجي الفرنسي خلال الثمانينات في الاعتراف

35- إيمان زوين، **دور الجيل الثاني من الاصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية – دراسة حالة الجزائر**، (رسالة ماجيستير)، (جامعة قسنطينة، 2011)، ص33.

36- محمد شفيق،التنمية الاجتماعية : **دراسات– في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع**، ب ط، الإسكندرية :المكتب الجامعي الحديث، ب س ن، ص19.

بجدوى ممارسات التنمية المحلية كآليات لتهيئة الإقليم تم وضع هذا النمط من التنمية في بارتناي وهي مدينة صغيرة يبلغ عدد ساكنيها عشرة آلاف نسمة وتقع في قلب بلد غاتين **"pays de gatine"** بالقرب من مدينة نيورت "Niort" وبواتي "Poitiers" في الشمال الشرقي لمقاطعة دوسيفر "Deux- Sèvres" (بواتو شارونت Poitou charentes) في أواخر السبعينات بدأ مستقبل هذه الجماعة وضاحيتها الصغيرة و كأنه مرهون بتدهور أنشطتها الاقتصادية غير أنه لم يحدث أي شيء من هذا وبارتناي اليوم مدينة نشيطة تجاوزت شهرتها حدود فرنسا.

في بداية الستينات قررت الدولة أن تجعل من إعداد التراب أولوية وطنية وكان الهدف المعلن عنه هو القضاء على الفوارق الجهوية بين باريس والضاحية وداخل هذه الأخيرة نفسها عن طريق سياسة إرادية تعيد تنظيم الأنشطة الاقتصادية من فوق حسب منطق قطاعي للمصالح وكما اختصر ذلك جورج غونتيشاروف: "ينصب عمل الدولة التي يسطر عليها التفكير التكنوقراطي لفترة ديغول DEGAULE في الوقت نفسه على عقلنة الخيارات المتعلقة بالميزانية وعلى تقسيم العمل الحكومي إقليميا " .

هذه النظرة الفوقية للتنمية "تتخذ القرارات من أعلى دون التشاور مع الساكنين المعينين" مرفوضة خلال الستينات والسبعينات من قبل مختلف الفاعلين المحليين الذين يعتبرون ان تنمية إقليم ما يجب أن تأخذ بعين الاعتبار حاجيات ساكنيه وتطلعاتهم: هي التنمية "من تحت" وهذه التنمية "من تحت" التي كانت رفعتها "حركة البلدان" وكان شعارها "العيش والعمل واتخاذ القرار داخل البلد تعكس جيدا منطق الاستقلالية تجاه مراكز القرار سواء كانت سياسية أو اقتصادية" وانطلاقا من الثمانينات أخذت التنمية المحلية التي تخلصت من ضعف الإيرادات الإستكفائية وهي دعاوي عبر عنه بعض مؤسسوها، تفقد صورة الطوباوية المناضلة وتكتسب تدريجيا بالقبول وتجسيد تطور ما يمثله مفهوم التنمية المحلية بالخصوص في الإنتاج الوفير من المحاضرات والخطابات السياسية والمقالات والمؤلفات التي تتناول موضوع "الخروج من الظل أو الهامش، ففكرة التنمية في حد ذاتها هي معترف بها الآن من قبل أوساط رجال الأعمال والنقابات والجمعيات والمؤسسات البنكية والمنتخبين وباقي الهيئات الحكومية".[37]

2- تعريف التنمية المحلية:

أصبحت التنمية المحلية تأخذ أهمية كبيرة كونها تهدف إلى تطوير المجتمعات المحلية وفي هذا الإطار يمكن أن نعرف التنمية المحلية في أبسط معانيها على أنها "العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتقاء بمستويات المجتمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة.

كما يرى الدكتور احمد رشيد بأن التنمية المحلية: هي دور السياسات والبرامج التي تتم وفق توجيهات عامة لإحداث تغيير مقصود ومرغوب فيه في المجتمعات المحلية تهدف إلى رفع مستوى المعيشة في تلك المجتمعات بتحسين نظام توزيع نظام الدخول".

37– ـ، نظرة على التنمية المحلية jamanor27@yahoo.fr

كما يرى أيضا الدكتور بأن "التنمية المحلية في تلك العمليات التي توحد جهود الأهالي وجهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية للمجتمعات المحلية وتحقيق تكامل هذه المجتمعات ومساعدتها على المساهمة التامة في التقدم القومي".

ويرى الأستاذ (آرثر دونهام Arthure Duneham) بأن التنمية المحلية ما هي إلا نشاط منتظم لغرض تحسين الأحوال المعشية في المجتمع وتنمية قدراته على تحقيق التكامل الاجتماعي والتوجيه الذاتي لشؤونه، ويقوم أسلوب العمل في هذا الحقل على تعبئة وتنسيق النشاط التعاوني والمساعدات الذاتية ويصحب ذلك مساعدات فنية من المؤسسات الحكومية والأهلية.

من خلال هذا التعريف يبين لنا الأستاذ آرثر دونهام بأن التنمية المحلية تتحكم فيها ثلاثة عناصر مهمة تتمثل في:

- ضرورة وجود برنامج مخطط يشتمل حصر كافة احتياجات الأفراد كما يفسح المجال للمشاركة الشعبية والجماهيرية، وذلك بغرض إنجاز مشاريع التنمية المحلية من حيث الاهتمام بالحلول الذاتية التي قدمها هؤلاء لحل عدة مشاكل قد تظهر في المستقبل.
- ضرورة توفير مساعدات فنية وإعانات مالية تقدمها السلطات المركزية لتلك المجموعات المحلية التي تتمثل بدعمها بالمعدات والأجهزة التي تيسر علبها نشاطها.
- توفير الأموال التي لها دور في عملية دعم التمويل المحلي.[38]

من خلال ما سبق يمكن القول بأن التنمية المحلية هي حركة تهدف إلى تحسين الأحوال الاجتماعية للمجتمع في مجمله على أساس المشاركة الإيجابية لهذا المجتمع وبناء على مبادرة المجتمع إن أمكن ذلك، فإذا لم تظهر المبادرة تلقائيا تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها واستثارتها بطرق تضمن لنا الاستجابة حماسية فعالة لهذه الحركة.[39]

1- بعض المفاهيم ذات الصلة بالتنمية المحلية:

- **النمو**: يشير النمو إلى عملية الزيادة الثابتة أو المستمرة والتي تحدث في جانب معين من جوانب الحياة، وهو يحدث في الغالب الأعم عن طريق التطور البطيء والتحول التدريجي وهو عملية تلقائية تحدث من غير تدخل الإنسان.
- **التغير**: يشير التغير إلى حدوث تغيرات في الظواهر والأشياء دون أن يكون لهذا التغير اتجاه واضح يميزه عما كان وسيكون، فالتغير قد يكون ارتقاء أو تقدما، وقد يكون نكوصا أو تخلفا، ذلك لأن المجتمعات تشهد التحسن والارتقاء في بعض مظاهر حياتها والتأخر والتخلف في البعض الآخر.
- **التحديث**: هو عملية معقدة تستهدف إحداث تغييرات في جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية والإيديولوجية، وتنتهي عملية التحديث إلى تطوير اتجاهات إيجابية داخل المجتمع، والتحديث يمثل أحد أهداف التنمية ونتائجها في الوقت نفسه، فإذا كانت التنمية المحلية تهدف من خلال البرامج التنموية المسطرة إلى

38– جميل أحمد الجويد ، المرجع السابق، ص 11.

39– نور الدين حاروش، المرجع السابق، ص 33.

مستوى تحسين معيشة الأفراد وتحقيق رفاهية الإنسان، وإذا كان التحديث يتضمن تخصص الأنشطة تخصصا فنيا رفيعا، وتحديث الوظائف الاقتصادية وتكاملها تكاملا متجانسا وترشيد التنظيم وتكافؤ الفرص، فليس ثمة اعتراض على كون عملية التحديث هي محتواة ضمن عملية اشمل وهي عملية التنمية المحلية.

- **التطور**: هو تحول تدريجي يتم بتغيير بطيء لا يمكن قياسه من يوم إلى آخر، ويتم التكيف اللازم للتطور في سهولة وسير دون حاجة إلى ثورة أو عنف، ومن خلال هذه النظرة فإن التطور يعد صورة من صور التنمية المحلية لأن المجتمعات المحلية تظل في تطور مستمر حيث تنتقل من مرحلة التمايز إلى مرحلة التمركز وأخيرا الوصول إلى مرحلة التضامن والمجتمع المحلي كمجتمع إيكولوجي، فهو مثل الكائن العضوي تبدأ فيه العلاقة بسيطة في مراحل تطوره الأولى ثم تنمو وتتنوع بنمو وتنوع المجتمع المحلي إلى أن تصبح العلاقة فيه شديدة التعقيد. (40)

2- أهمية التنمية المحلية:

- تحسين مستوى نوعية وجودة الخدمات الأساسية للمجتمعات السكانية.
- خفض مستوى المركزية في العمل التنموي.
- دعم مبادئ الحكم الراشد في المستويات المحلية ورفع مستوى الأداء الخدمي.
- زيادة معدلات النمو الاقتصادي على المستوى المحلي.
- زيادة مستوى العدالة في توزيع عوائد التنمية بين مناطق الدولة.
- تفعيل أدوات تخطيط التنمية الإقليمية على مستوى المحافظات الولايات.
- تحسين مستوى الخدمات المحلية والبنية التحتية المقدمة للمواطنين.
- زيادة الوعي بالقضايا السكانية وأثرها على تنمية البيئة المحلية.
- تدعيم العلاقات الإرتباطية بين القطاعات الرسمية وغير الرسمية لإقامة مشاريع تنموية مشتركة.
- إيجاد مصادر تمويل لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة للأفراد والمؤسسات والمرأة.
- تطوير اقتصاديات تنافسية محلية. (41)

المطلب الثاني: خصائص التنمية المحلية وآليات تحقيقها.

1- خصائصها: تتصف بعدة صفات من أبرزها:

- أن التنمية المحلية عملية فرعية وليست حالة عرضية فهي عملية تفاعل حركي ديناميكي مستمر ومتجدد، إذ أنها تقتضي حركة مستمرة في الجسد الاجتماعي، بأعضائه وأبنيته المتنوعة بغية إشباع الحاجات والمطالب المتجددة للجماعة السياسية ومن أجل الاقتراب من القيم والمثل العليا لتلك الجماعة.

40– رضا ونية رابح أشرف ، **معوقات التنمية المحلية – دراسة ميدانية لولاية سكيكدة** – (رسالة ماجيستير) جامعة قسنطينة ، 1999، ص38.

41– مروان النسور، " استراتيجية ودور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المحلية بالاردن " ، **دراسات استراتيجية**، العدد 16، سبتمبر 2011 ، ص103 .

- التنمية المحلية عملية موجهة ومتعمدة وواعية تستهدف الأقاليم الفرعية من الوطن وهذا يعني أنها ليست عشوائية أو تلقائية بل هي عملية إدارية مخططة، ويقصد بالتخطيط هنا التدبر والنظر إلى المستقبل وتحديد القدرات الذاتية بموضوعية والسعي نحو تحقيق أهداف الجماعة السياسية بأقصى قدر من الفعالية والكفاءة.
- إن كون التنمية المحلية عملية إرادية واعية تتطلب إرادة جماعية شعبية، هي إرادة التفكير والتخلص من التخلف، وهذا يقتضي وعي وشعور بالتخلف والرغبة في التخلص منه من قبل المجتمع المدني ككل المحلي والوطني.
- إن التنمية بصفة عامة عملية متكاملة وغير قابلة للتجزئة والتكامل يعني أن تسيير التنمية في جميع القطاعات والمستويات بطريقة متوازنة وتبعا لذلك يكون من المستحيل تنمية الصناعة مثلا دون التعليم أو حل مشكلات المدينة دون اهتمام مماثل بمشكلات الريف، وأساس مفهوم التكامل أن المجتمع يشكل كلا عصويا واحدا وهنا تقوم فكرة التكامل والشمول بدور أساسي في تأكيد الاعتماد المتبادل بين جميع أوجه النشاط والتكامل في التنمية. [42]

2- آليات تحقيقها: يتطلب إنجاز برنامج تنموي محلي، جملة من الآليات الواجب توافرها لتحقيق مشروع طموح، يعيد النظر في اتجاه المسار العقلاني والطبيعي لبعض القضايا في تسيير المجموعات المحلية أهمها.

1. وضع قوانين تتماشى وتطوير التنمية المحلية، إذ يتطلب التسيير المحلي الفعال، إعادة النظر في القوانين الحالية على المستوى المحلي وفسح المجال للمبادرات المنظمة وفق برامج مسطرة ومحددة الأهداف للجهات المحلية مسؤولية التخطيط والتنفيذ وللدولة دور الرقابة والمحاسبة وأهم ما يجب مراجعته في هذه القوانين، توسيع صلاحيات مسئولو الجماعات المحلية بما يسمح من تحقيق التنمية المحلية وتمكينهم من التسيير الفعلي للثورات المحلية، كما يجب أن ترافق هذه المراجعة، إعادة النظر في القوانين والهيئات الأخرى المساعدة لتحقيق هدف التنمية كالقانون المصرفي (البنكي) والمؤسسات الاقتصادية المحلية...الخ.
2. تأهيل الكفاءات إذ أن من أوكد الآليات في تحقيق التنمية المحلية تأهيل الكفاءات العالية للاضطلاع بمهام التسيير على المستوى المحلي، ولتحقيق هذا المبتغى يجب الرجوع إلى كيفيات التأهيل المعمول بها حاليا على المستوى المحلي واستبدالها بما يوافق أحداث التنمية. [43]
3. ضرورة تناسب المشروعات المنفذة أو المقترحة مع الحاجات الأساسية في المجتمع حيث أن أساس نجاح المشروعات يتوقف على الاستجابة لرغبات المجتمع المحلي، كما تقوم على أساس الاعتراف بوجود مشاكل والعمل على الحد من شدتها أو حلها نهائيا.
4. ان تستهدف مشاريع تنمية المجتمع المحلي أحداث تغييرات في الاتجاهات وإشباع الحاجات حيث يعتبر إثارة وعي الناس وإحساسهم بأن التحسن في أحوالهم هو نتيجة جهودهم وأن عليهم أن ينتظروا المزيد من التحسن طالما هم يزودون بالمعرفة ويقفون على الجديد من الوسائل والأفكار هو أحد الأهداف الأساسية لمشاريع تنمية المجتمع المحلي.

42- عبد السلام عبد اللاوي ، **دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر – دراسة ميدانية لولايتي المسيلة وبرج بوعريريج**، (رسالة ما جيستير) ، (جامعة ورقلة ،2012)، ص55.

43- جمال الدين مغوفل ، **التنمية المحلية – البلدية ،الولاية** – ب ط، الجزائر:دار الخلدونية، ب س ن، ص29.

5. ضرورة مساعدة الجهات الحكومية في العمل التنموي حيث لا ينبغي أن تقف الجهود الحكومية على مجرد التشجيع وحث المواطنين المحليين بالعمل عليها أن تستند على هذه الجهود لتقديم المساعدات المالية والفنية لقيام هذه البرامج على نحو يدعم سياسة الدولة في إحداث التنمية.

6. المشاركة كأساس للتنمية المحلية إذ تعتبر العمود الفقري لأي جهد تنموي يستهدف النهوض بالمجتمع والارتقاء به والعمل على تحسين مستوى حياة المواطنين اجتماعيا واقتصاديا لذلك تعرف المشاركة بأنها "إسهام أفراد المجتمع تطوعا في جهود التنمية سواء بالرأي، العمل، التمويل وغير ذلك من الأمور التي تؤدي إلى تنمية المجتمع وتحقيق أهدافه[44] ، حيث أصبحت هنالك ضرورة لمساهمة المواطنين في صنع تغييرات هامة التي تجري بمجتمعاتهم والسيطرة عليها ومساهمة الناس في العمل المجتمعي يتم عن طريق تكوين التنظيمات التي تعمل على تحقيق أهدفهم المشتركة وينظم مجتمعاتهم وليس من المستحيل أن يتم التعبير بدون الرجوع إلى المجتمع إلا أن مشاركة الموطنين في إحداث التغيير يصبح ذا أهمية بالنظر إلى بعض الاعتبارات الهامة:

1- بدون مساهمة السكان مشاركتهم لا يصبح هنالك معنى للديمقراطية.

2- غياب المساهمة يؤدي إلى الانعزال والسلبية والمشاكل.

3- أن مساهمة الإنسان في توجيه حياته تؤدي إلى نمو إحساسه بكيانه الشخصي.

4- أن المشاركة تؤدي إلى فهم متكامل وإمكانية كبيرة في التعامل مع المشكلات ذلك أن السكان هم أصحاب المصلحة الحقيقية وهم الذين يشعرون بحقيقة المشاكل التي تواجه حياتهم ومن ثم فإنهم من المنطقي أن يشتركوا في حله.

5- أن المشاركة تضمن استمرار ونجاح التغيير وفرض التغيير على السكان يؤدي إلى رفضه ومقاومته وبالتالي فشل أي جهود لعلاج المشكلات. [45]

المطلب الثالث: مداخل دراسة التنمية المحلية.

لقد حضيت التنمية المحلية باهتمام العديد من المفكرين والسياسيين الذين تناولوا هذا الموضوع كل من زاوية معينة أو مدخل معين، ويمكن عموما حصي مداخل التنمية حسب رؤية آرين ساندرز A. Sanders في أربع هي: تنمية المجتمع المحلي كعملية، تنمية المجتمع المحلي كطريقة، التنمية المحلية كبرنامج، والتنمية المحلية كحركة وذلك كما يلي:

1. تنمية المجتمع المحلي كعملية (as a process).

يكون التركيز من خلال هذا المدخل على سلسلة الخطوات المتعاقبة التي ينتقل من خلالها النسق من النموذج البسيط إلى الأكثر تعقيدا، كما يعني الانتقال التدريجي من الحالة التي تقرر فيها الأقلية شؤون المجتمع المحلي الذي يعيشون فيه نيابة عن بقية الأشخاص إلى الحالة التي يقرر فيها لأفراد المجتمع ككل مصيره ويعملون معا على تنظيمه وتوجيهه، إنها حالة يستنبط منها السكان المحليون طرق الاستخدام القصوى لمواردهم الذاتية والتركيز هنا يتعلق بما يحدث للناس نفسيا

44– عبد اللطيف ارشاد أحمد، **التنمية المحلية** ،ط1(مصر :دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2011، ص ص 86-228.

45– منال عبد المعطي صالح قدومي ،**دور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي**، (رسالة ماجيستير)، (جامعة نابلس، 2008)، ص28.

وفي علاقاتها الاجتماعية حيث أن هذا الانتقال من البساطة إلى التعقيد يمكن قياسه في معايير متخصصة تدور حول التغيرات السيكواجتماعية.

2. تنمية المجتمع المحلي كمنهج أو كطريقة (as method):

وهنا يكون التركيز على التنمية كمدخل موجه للعمل ويظل الاهتمام في هذا البعد بالعملية قائما، ولكن الخلاف في التركيز على المنجزات أكثر من التركيز على العمليات الاضطرارية المتعاقبة، وبهذا المعنى تصبح حركة التنمية وسيلة لغاية أو طريقة تستهدف منجزات بعينها، وفي هذا الإطار توجه العملية لخدمة الهدف.

على العموم يمكن القول أن تنمية المجتمع المحلي تستخدم كمنهج أو كأسلوب للوصول إلى الرفاهية الاجتماعية عن طريق العمل في مختلف المجالات الاجتماعية التي تنمي المجتمع المحلي المعني: تعليم، الترفيه، الصحة...الخ.

3. تنمية المجتمع المحلي كبرنامج (as program):

المقصود بصفة البرنامج هو التركيز على قائمة النشاطات والإجراءات التي تحدث التنمية وفعاليتها، وقد يكون البرنامج بسيطا مما قد يكون منظما بشكل عالي المستوى مقل المخططات الخماسية، وهنا يميز التركيز على البرنامج نفسه وليس على ما يحدث للأشخاص المعنيين فيصبح البرنامج في حد ذاته هو الهدف والتأكيد يكون على تحقيق مجموعة من النشاطات التي يمكن تقدير حجمها، ويوضح ساندرز أن المنهج (الطريقة) يصبح مجموعة من الإجراءات، أما المضمون فيحتوي على قائمة الأنشطة (البرامج) وليس على الجماهير.

4. تنمية المجتمع المحلي كحركة (as movement):

على خلاف المدخل السابق فإن هذا المدخل لا يركز على البرنامج وإنما يركز على الارتباط الجماهيري، وعلى الشحنة الوجدانية التي يجب أن يزود بها المواطنون حتى يتحولوا إلى عنصر إيجابي في الموقف الإنمائي، وذلك من خلال الإيمان بقضية التنمية والتقدم.

فتنمية المجتمع المحلي ليست عملية حيادية وإنما قضية ذات طابع عاطفي ينبغي الالتزام بها بعمق، ومن خلال ذلك تتشكل الدافعية لدى المواطنين للمساهمة الفعالة في تنمية المجتمع سواء على التخطيط أو التنفيذ.

لقد نظر العديد من الكتاب إلى تنمية المجتمع المحلي باعتبارها حركة اجتماعية او فلسفة اجتماعية، وفي ذلك إشارة إلى ان التنمية المحلية تمثل جهود جماعة من السكان تهدف إلى إحداث تغيير إيجابي لأوضاع المجتمع وتتجه هذه الحركة إلى اكتساب الطابع المؤسساتي وان تخلق هيكلها التنظيمي الخاص بها، وإجراءاتها المعترف بها وممارساتها المهنية. (46)

46- جهيدة شاوش إخوان، **المجتمع المدني و التنمية المحلية – جمعيات الأحياء بمدينة بسكرة نموذجا**، (رسالة ماجستير)، (جامعة بسكرة، 2004)، ص 42.

خلاصة الفصل

شكل مفهوم المجتمع المدني مادة خصبة للدراسات الفلسفية والاجتماعية والسياسية منذ القرن السابع عشر فلقد حظي باهتمام كبير وخصصت له تعريفات عديدة ومتنوعة بتنوع الوظائف والمكانة التي أرادها المفكرون ضمن البناء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي للجمعيات البشرية في علاقتها الاتصالية أو الانفصالية مع الأطر التنظيمية المؤسساتية لجهاز الدولة أو السلطة العسكرية.

ومن هنا يمكن النظر إلى المجتمع المدني في مفهومه المعاصر ومواصفاته وأهدافه بأنه يعبر عن رسالة اجتماعية من القيم والأفكار والممارسات الحضارية المساهمة في البنية التحتية للمسيرة التنموية ويقوم على مبادئ التطوعية والاستقلال الذاتي والمواطنة الفعالة والمشاركة العاملة على التوفيق بين المصالح الخاصة المتباينة من أجل الصالح العام بالإضافة إلى ذلك أن المجتمع المدني ليس قالبا جاهزا يمكن استيراده وإقامته، بل إنه جملة أفكار وقيم وممارسات قائمة في مجتمع حسب مرحلة تطوره، وهي تتطلب إنهاضها وفق بنية مؤسسية دستورية – قانونية- متوافقة مع ظروف المجتمع ليصار إلى تطويرها بالتوافق مع المسيرة الديمقراطية في سياق عملية ممتدة.

كما تعرضنا في هذا الفصل لمفهوم التنمية حيث لم تعد هذه الأخيرة ضرورية من اجل اللحاق بالركب الحضاري فحسب، بل أن التفعيل الفوري والسريع لجهود التنمية أصبح من الإلحاح بمكان، وذلك أمام ما تعانيه شعوب العالم التي لا يزال كثير منها، يعيش تحت مستوى خط الفقر، وقد برزت التنمية المحلية في هذا السياق منذ بداية القرن العشرين كإحدى الوسائل التي بنتها الحكومات والهيئات التطوعية من أجل رفع مستوى الحياة الاجتماعية في بعض المجتمعات المحلية الريفية والحضرية وذلك من خلال مداخل مختلفة للتنمية المحلية سعيا للوصول إلى التنمية الشاملة كمحصلة لتنمية مجموع المجتمعات المحلية، بالاعتماد على مختلف الإمكانيات والموارد البشرية والطبيعية للمجتمع المحلي وتفعيل المبادرة المحلية ومشاركة سكان المجتمع المحلي.

الفصل الثاني

السياقات السياسية والاقتصادية لقيام مجتمع مدني في المنطقة المغاربية

من غير السهل الحديث عن نموذج مغاربي قابل لاستيعاب الاختلافات الواسعة بين ثلاثة فضاءات إقليمية تتقاطع أحيانا من حيث التاريخ و التركيبة الاجتماعية و تتباين أحيانا أخرى في العناصر ذاتها، إلا أنه يمكن حصر جملة من المقومات المحددة لنمط البنية الاجتماعية المشتركة، هي مجموعة الثوابت في موضوع دور المجتمع المدني في التنمية المحلية.

تاريخيا شهد عقد الثمانينات بذور جنينية جديدة لليبرالية العربية الثانية، و تمثلت البذور في نهضة فكرية قادتها مجموعة من مراكز البحوث المستقلة عن الحكومات، ثم دعمتها مجموعة من تنظيمات المجتمع المدني المستقلة أيضا و خاصة في مجالات حقوق الإنسان و التنوير و الدعوة إلى الحرية و الديمقراطية، و في بداية التسعينات لم يكن هنالك إلا بلد واحد أو بلدين بدأ على الفور في مسيرة ديمقراطية: هي المغرب و الأردن و لكن سرعان ما انضمت إليهما لبنان و الكويت ثم الجزائر و موريتانيا و تونس.

سنحاول في هذا الفصل البحث في خلفيات بداية ظاهرة المجتمع المدني في المنطقة المغاربية و التي اقتصرت على ثلاث دول مغاربية هي: الجزائر، تونس، المغرب، و كذا علاقة مؤسسات المجتمع المدني في هاته الدول بأنظمتها السياسية و مدى مساهمتها في التنمية المحلية في مجتمعاتها.

المبحث الأول: واقع مؤسسات المجتمع المدني في المنطقة المغاربية.

المطلب الأول: المجتمع المدني في الجزائر.

سنحاول من خلال هذا المطلب تبيان التطور التاريخي للمجتمع المدني بالجزائر من خلال مرحلتي الاحتلال و الاستقلال (مرحلة الأحادية الحزبية و كذا التعددية الحزبية) إضافة إلى التعرض إلى أهمية و مكانته في الجزائر، إذا فما هي بوادر تشكل المجتمع المدني في الجزائر؟.

لقد مر المجتمع المدني في الجزائر بعدة مراحل، فقبل التحدث عن وجوده، يجب أولا أن نتحدث عن جذور ونشأة هذا المجتمع المدني.

1- مرحلة الاحتلال:

ارتبطت نشأة المجتمع المدني بالدين وخاصة الزوايا، و يرجع "أيمن الدسوقي" البدايات الأولى لتشكل المجتمع المدني إلى القرن الحادي عشر ميلادي، مع بروز الطرق الصوفية التي تشكل الإطار العام الذي من خلاله يدافعون عن الحرية الوطنية ضد الأفكار الدخيلة الآتية من الاستعمار و أهمها: الطريقة التيجانية (1786)، الطريقة القادرية .....

و مع بداية الاستعمار الفرنسي للجزائر في 1830، اختفت التنظيمات التقليدية في العشرية الأولى، لكنها عادت إلى الظهور بعد ذلك، و ذلك لحاجة الأفراد للتنظيم و التضامن للحفاظ على هويتهم و تراثهم الإسلامي من الضياع و الطمس، وتؤكد معظم الدراسات التي تناولت تاريخ الجزائر المعاصر أن مؤسسات المجتمع المدني كان لها فضل كبير في مقاومة المحتل الفرنسي، بالرجوع مثلا لفترة الاحتلال الفرنسي للجزائر. [47]

يمكن تحديد العديد من المؤسسات ضمن نسيج المجتمع الجزائري و التي ساهمت في مقاومة المستعمر، فمنذ بداية القرن العشرين ساهمت بعض الزوايا و الطرق الصوفية و المدارس القرآنية و مؤسسة الأوقاف بدور لا يستهان في هذا الشأن، ولم تمنع الوضعية السيئة التي آلت إليها الزوايا خلال فترة الاحتلال لتكون بمثابة المؤسسة الشاملة للعبادة و التعليم و حتى الإيواء، و لقد ساهمت هذه الزوايا في تجنيد المجاهدين لمحاربة المستعمر الفرنسي لاسيما خلال العقود الأولى التي

---

47 – سمية أوشن، **دور المجتمع المدني في بناء الامن الهوياتي في العالم العربي – دراسة حالة الجزائر**، (رسالة ماجيستير)، (جامعة الجزائر 2010)، ص 98 .

تلت الاحتلال، كما قامت زوايا أخرى بمواصلة رسالة التعليم و ذلك بالرغم من تأميم المستعمر الفرنسي للمصادر التي تقوم بتمويلها مثل الأوقاف.

و عليه فقد عمد الشعب الجزائري على إحياء مؤسسات قبلية تضامنية لمواجهة الاستعمار الفرنسي، الذي عمل على نقل تنظيمات فرنسية إلى الجزائر و تشجيعها و سط الأهالي، بغية القضاء على مقومات الشعب الجزائري.

2- مرحلة الاستقلال

1- فترة الأحادية الحزبية:

تميزت الفترة الأولى من المرحلة الثانية من عملية تشكل المجتمع المدني في الجزائر و هي فترة الأحادية الحزبية (1962-1989) بانتكاسة واضحة، حيث لعبت السلطة السياسية الحاكمة في الجزائر منذ الاستقلال دورا هاما في تشكيل مجتمع مدني على مقاسها و ذلك بالاعتماد على مسوغات، و على رأس هذه المسوغات: المحافظة على الوحدة الوطنية.

و يلاحظ انه منذ السنوات الأولى للاستقلال، سعت السلطة السياسية للاستيلاء و صياغة الفضاء السياسي سواء كان رسميا أو غير رسمي، و ذلك وفقا لما تقتضيه مصلحتها، و تؤكد العديد من الشواهد هذا الطرح فالسعي مثلا للسيطرة على جهاز حزب التحرير الوطني كان واضحا.

وذلك لأن الدولة آنذاك كانت ترى أن التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، التربوية و الثقافية مدمجة في طبيعة النظام السياسي المتبع، إذ تعتبر من مهامه الأساسية، فأقصت بذلك كل مبادرة أو منافسة في الميدان لأنه برأيها أن المجتمع لم يصل بعد إلى مرحلة التكفل الذاتي بشؤونه و ذلك عن طريق تأسيس و إنشاء تنظيمات جمعوية تدافع عن حقوقه و آرائه و تخدم مصالحه، و بذلك عمت روح الأبوية في جميع المجالات، و ألبست الصبغة السياسية لكل المنظمات الاجتماعية و الثقافية و التربوية و عليه ظلت مؤسسات المجتمع المدني قائمة في الفترة الاستعمارية و المتمثلة في القوالب و الأطر التي كانت قائمة في الفترة الاستعمارية و المتمثلة في عملية الهيمنة.

و يلاحظ وجود ثنائية غير متجانسة في بنية مؤسسات المجتمع المدني خلال الفترة الأحادية، فقد تشكلت مؤسسات المجتمع المدني الرسمي، و هو ذلك المجتمع الذي يتحرك في إطاره كل من النقابة و بقية الجمعيات الأخرى، و يسهر على إدارته وجهاء الناس من الساسة و المفكرين، و يتمركز غالبا في المناطق الحضرية الكبرى، و في المقابل نلاحظ هناك مجتمع مدني آخر غير رسمي الذي لجأ إلي التعبير عن نفسه خارج النسق القائم و هو يتشكل أساسا من تلك الفئات الاجتماعية المناهضة للسلطة المركزية و التي تميز خطاها بقدر معين من الراديكالية، فهذا المجتمع المدني عبر الرسمي له أيضا مؤسساته و تنظيماته و منتدياته مثل: حلقات الذكر في المساجد، جمعيات الطلبة. [48]

و قد نجحت العديد من مؤسسات المجتمع المدني غير الرسمي (مثل المؤسسات التي كانت تتغذى من الإيديولوجية التبرعية) من الوصول إلى المجتمع المدني الرسمي، و الاحتماء به لتمرير أهدافها لا سيما خلال الفترة التي سيقت الانتقال إلى التعددية السياسية سنة 1989.

48- سمية أوشن، المرجع السابق، ص 100.

إن هشاشة التشكيلات الرسمية و عدم قدرتها على الامتداد الحقيقي داخل المجتمع سواء تعلق الأمر بحزب جبهة التحرير الوطني أو مختلف المنظمات الجماهيرية الأخرى، دفع العديد من الفئات الاجتماعية إلى تنظيم نفسها خارج دائرة الفضاء السياسي و الاجتماعي و الثقافي الذي تحكم فيه الدولة، و من الأمثلة التي يمكن الاستعانة بها العودة لفحص أداء و نفوذ بعض مؤسسات المجتمع المدني التي لم تحظ باعتراف من قبل النظام الحاكم و منها الحركة الإسلامية والحركة البربرية.....

و مواصلة لمسار تطور المجتمع المدني في فترة ما بين 1962-1989 فبموجب القانون 62-157 المؤرخ في 31 ديسمبر 1962، واصلت السلطات العمل بالقانون الفرنسي باستثناء المواد التي تمس بالسيادة الوطنية، حيث من بينها قانون الجمعيات سنة 1901 و من الجمعيات التي واصلت العمل، و التي تأسست الإتحاد الوطني للطلبة الجزائريين (UNEA)، الكشافة الإسلامية الجزائرية (SMA)، و قد ضيق النظام من هذا القانون و من مسار تكوين أي جمعية.

يلي ذلك الأمر 71-79 الذي صدر عام 1971، حيث وضعت نصوصه المزيد من القيود على تنظيمات المجتمع المدني إلى درجة الرجوع إلى تأسيسها أو دخولها تحت إطار الحزب، كما نص على ضرورة الموافقة المسبقة للسلطات عند منحها الاعتماد القانوني للجمعية. أدى هذا الوضع إلى قيام تنظيمات خفية دون موافقة و إتباع الإجراءات الإدارية، حيث تعرضت الحركة الإسلامية والبربرية على ملاحقات قضائية وأججت الأوضاع و طورتها إلى انفجار شعبي متعدد الأطراف ما ادخل البلاد في أزمات لم تنته حتى بعد إعلان التعددية.

بعدها جاء دستور 1976، و الذي تبين فيه أن حركة تأسيس الجمعيات غير مرغوب فيه من طرف السلطة آنذاك، حيث وضعت قيود على الجمعيات بصفة خاصة، و المجتمع المدني بصفة عامة، مبررة هذا بالمحافظة على الوحدة الوطنية أي انه يجوز التضحية بالمجتمع المدني في سبيل الوحدة.

و تعتبر مرحلة السبعينات مرحلة التأميمات، بما في ذلك تأميم المجتمع المدني محاولة منها كما سبق الذكر التحكم في عناصر الضغط و التوجيه.

و استمرت هذه الهيمنة حتى بعد إصدار قانون 15-87 الصادر في 21 جويلية 1987، المتعلق بالجمعيات، و الذي كان من المفروض أن يقلص من هذه الهيمنة و يتماشى أكثر مع متطلبات البيئة الداخلية و الخارجية، التي بدأت تطالب بالتغيير، و عوضا عن ذلك فقد كرس هذا القانون سيطرة الإدارة على الجمعيات و مراقبتها، مما أدى إلى تضييق هامش الحريات الجمعوية، لدرجة أن هذه الجمعيات لا تستطيع أن تستمر خارج دائرة الولاء الحزبي، مما أدى إلى مشاركة شعبية شبه إجبارية و خالية من القناعة، و تغلب عليها النزعة الانتهازية الفردية، و بالتالي فإن هذه المشاركة كانت ظرفية و غير بناءة بالنسبة للمجتمع الجزائري. [49]

2- فترة التعددية الحزبية:

عرفت الجزائر خلال مرحلة الأحادية عدة أزمات و مشاكل كأزمة البناء المؤسسي للسلطة السياسية، وعدم الاستقرار والاستقلال المؤسسي وتحويل الحزب الواحد إلى أداة تعبئة وقيامه بالدور التشريعي والتنفيذي وسيطرته على

49- سمية أوشن ، المرجع السابق، ص111.

وسائل الإعلام، ضف إلى أزمة الصراع داخل أجنحة النخبة السياسية وأزمة المشاركة السياسية والطابع الانقسامي للمجتمع الجزائري بالإضافة إلى تدهور الوضع الاقتصادي وفشل التسيير البيروقراطي للاقتصاد الوطني ونقص الموارد المالية، كلها عوامل أثرت سلبا على الجانب الاجتماعي هذا من جهة ومن جهة ثانية كان للبيئة الخارجية تأثيرا كبيرا وضغطا لمسايرة تحولاتها وتطوراتها، ضف إلى ذلك المديونية الخارجية وضغط المؤسسات المالية الدولية، كلها عوامل وظروف شكلت ضغوطا ومطالب وتأثيرات دفعت النظام السياسي الجزائري إلى ضرورة التحرك في اتجاه يضمن استمراريته من جهة والحد أو التقليل من خسائره من جهة ثانية على اعتبار أن التنازل أو التخلي عن السلطة بامتيازاتها أمر غير وارد.

في هذا الصدد فإن دراسة المجتمع المدني في الجزائر خلال هذه المرحلة قد تطورت منذ التسعينات من القرن العشرين، و صاحبت الاهتمام بعملية التحول الديمقراطي و إثارة أهمية موقع المجتمع المدني ضمن فواعل التغير السياسي من ناحية و التحول الاقتصادي من ناحية أخرى.[50]

و كان من تداعيات أحداث أكتوبر 1988 التي عاشتها الجزائر ظهور الإطار دستوري و قانوني جديد تم بموجبه الاعتراف بحق المواطنين في التنظيم المستقل للتعبير عن آرائهم السياسية و الدفاع عن مطالبهم الاقتصادية و الاجتماعية، و بعد المصادقة على الدستور الجديد 1989 ظهر عدد كبير من الجمعيات والأحزاب والنقابات في وقت قصير.

وقد تم وضع صيغ دستورية وقانونية لتنظيم مؤسسات المجتمع المدني حيث تطلب المادة 410 من دستور 1989 "حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية و الوحدة الوطنية و السلامة الترابية و استقلال البلاد و سيادة الشعب".

كما تم إصدار القانون رقم 89-11 المؤرخ في 5 جويلية 1989 الخاص بالجمعيات ذات الطابع السياسي، و قد احتوى على أربعة أبواب هي:

الباب الأول: اشتمل على عشرة مواد جاء فيها تحديد و تنظيم المبادئ التي تحكم تأسيس الجمعيات ذات التنظيم السياسي و تنظيم عملها.

الباب الثاني: اشتمل على المواد من 11-20 و خصت الأحكام الشكلية الخاصة بشروط و كيفيات تأسيس جمعيات ذات طابع سياسي.

الباب الثالث: اشتمل على مواد من 21-30 التي بينت الأحكام المالية التي تخص الجمعيات ذات الطابع السياسي.

الباب الرابع: احتوى على الأحكام الجزائية في حالة مخالفة أحكام هذا القانون وصاحب هذا الاعتراف الدستوري بحق إنشاء الجمعيات صدور قانون الجمعيات لسنة 1990 الذي أخذ تحولا كبيرا في طريقة إنشاء الجمعيات و انفجار في الظاهرة الجمعوية من حيث عددها و تنوع مواضيعها.

50- نادية بونوة ، المرجع السابق، ص 130.

كما تضمن تعديل 1996 الحق في إنشاء الجمعيات إذ نصت المادة 43 من هذا الدستور على ما يلي: "أن الحق في إنشاء الجمعيات مضمون، تشجع الدولة تطوير الحركة الجمعوية، يحدد القانون شروط إجراءات إنشاء الجمعيات"، و نصت المادة 41 على أن "حرية التعبير و التجمع و الاجتماع مضمونة للمواطن".

و تجدر الإشارة في هذه المرحلة أن المجتمع المدني قد عرف فترة من الضعف تزامنت مع توقيف المسار الانتخابي في جانفي 1992، و حضر نشاط الجبهة الإسلامية للإنقاذ و حل الجمعيات المساندة لها، بحيث انحصر نشاط تنظيمات المجتمع المدني عن التواجد في الكثير من مناطق البلاد، خاصة بعد اغتيال بعض الرموز القيادية فيه كالشيخ "بوسليماني" رئيس جمعية الإرشاد و الإصلاح، و "عبد الحق بن حمودة" الأمين العام لاتحاد العام للعمال الجزائريين".

لكن و مع تحسن الوضع الأمني نسبيا عاودت بعض تنظيمات المجتمع المدني الظهور وبحذر، و نجد دستور 1996 ليتحسن الوضع بعد ذلك بعد رئاسيات 1999 بفعل تحسن الوضع و تطبيق سياسة الوئام المدني و المصالحة الوطنية. [51]

المطلب الثاني: المجتمع المدني في تونس

لقد عرف النظام السياسي التونسي تغيرا منذ تولي الرئيس زين العابدين بن علي الحكم في 07 نوفمبر 1987، إذ مثلت هذه الذكرى العشرين لحركة التغيير و الإصلاح، مناسبة لعودة الجدل حول المشهد السياسي في تونس و أوضاع الحريات و أفاق المشاركة السياسية و لقد حرصت السلطة في هذه المناسبة على إبراز جوانب التغيير في الجوانب الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية و الثقافية، و على تعداد المكاسب، فإن التوجه العام يرجع تقدما ملحوظا في كثير من الملفات، و ستحاول الدراسة الوقوف عند أهم الإصلاحات السياسية التي عرفها النظام السياسي التونسي متوصلة في ذلك إلى إبراز أثرها على مكونات المجتمع المدني التونسي، وإلى نوعية الوظيفة التي يقوم بها في عهد الرئيس بن علي. [52]

إذا كان المجتمع المدني يؤدي دورا هاما محوريا في دعم الديمقراطية من خلال تنمية الثقافة الديمقراطية المتعلقة بالتسامح و المساواة و خلق قنوات إضافية للتعبير عن المصالح، وأصبح المجتمع المدني بمثابة المفتاح لتحقيق الديمقراطية و التعامل مع حقوق الإنسان، و لهذا و منذ الثمانينات وفرت تونس بنية قانونية متطورة للمجتمع المدني، و المتأمل في هذه البنية: يلاحظ أنها وضعت في اتجاه التنظيم و الإصلاح و المرونة حتى يتمكن المجتمع المدني من الاضطلاع بدوره في التحديث و التنوير فقد جاء قانون 03 ماي 1988 لينظم الأحزاب السياسية تكريسا لمبدأ التعددية السياسية في تونس و هذا يحدث لأول مرة في تونس كما أعطى هذا القانون حركية سياسية جديدة للمجتمع المدني وفعل دوره.

فالحزب السياسي كما عرفه الفصل الأول من نفس القانون: "هو تنظيم سياسي بين مواطنين تونسيين تربطهم بصفة مستمرة مبادئ و أراء و أهداف سياسية يجتمعون حولها، و ينشطون في نطاقها قصد المساهمة في تأطير المواطنين و تنظيم مساهماتهم في الحياة السياسية للبلاد"، هذا الدور الهام للأحزاب السياسية بوصفها مكونا من مكونات المجتمع المدني، تم الإقرار به صلب نص الدستور سنة 1997 فأصبحت مساهمات الأحزاب في تأطير المواطنين ولتنظيم مشاركتهم في الحياة السياسية مبدءا دستوريا.

51- نادية بونوة ،المرجع السابق ،ص 131.

52- سلاف سالمي ، المرجع السابق ، ص 80 .

كما أن حاجة تونس إلى التدرج نحو تعددية جزئية حديثة يجد فيها كل حزب مكان، ليضطلع بدوره كعنصر من العناصر الفعالة في المجتمع المدني، أثمر إعلاء مبدأ التعددية إلى مرتبة الدستور، بموجب الإصلاح الدستوري في 01 جوان 2002، و يلعب هذا المكون دورا بارزا في تأطير المواطنين و استقطاب النخب و الشباب، قصد أن تلعب دورها بشكل صحيح من جهة و تنشيط مجتمع مدني تعددي حر من جهة أخرى، إذ تم مؤخرا في فيفري 2006 الرفع من الدعم المادي للأحزاب السياسية.

و بالنسبة للجمعيات فقد ضمن دستور الجمهورية التونسية في فصله الثامن حرية تأسيسها "حرية الفكر و التعبير و الصحافة و النشر و الاجتماع و تأسيس جمعيات مضمونة و تمارس حسب ما يضبطه القانون و الحق النقابي مضمون".

إن ديمقراطية أي مجتمع تتوقف على مدى وجود مجتمع مدني حر تعددي، و قد اعتبرت الديمقراطية في تونس بأنها ديمقراطية طموحة "démocratie ambitieuse" و هي بحاجة إلى كل مكونات المجتمع المدني لبناء هذه الديمقراطية، و نشير هنا إلى أن الجمعيات ومكونات المجتمع المدني في تونس تتفاوت من حيث عملها و تخصصها فهي تهتم بالمجالات الثقافية: الفنية، الرياضية، المهنية و العلمية و الحقوقية، و في المقابل يتسم النشاط الجمعوي في الأنشطة الدفاعية خاصة الدفاع عن حقوق الإنسان التي يأتي دورها بالتواضع الشديد بالنظر إلى ما يواجه من عقبات إضافية بالمقارنة بالجمعيات المدنية الأخرى. (53)

إن ما يمكن قوله أن المجتمع المدني في تونس نموذج يستحق الدراسة و خصوصا التحول الذي طرأ عليه بعد الثورة، حيث لم تعدم تونس المجتمع المدني منذ الاستقلال على الأقل لكن ساءت صورته خصوصا في السنوات الخيرة لحكم الرئيس المخلوع "بن علي"، فكثيرا ما ينجح النظام السياسي ما قبل الثورة في تونس بعد الجمعيات، و طال ما تغنت أبواق السلطة أنا ذاك بارتفاع عددها من 2000 جمعية مثلا سنة 1988 إلى ما يناهز 9000 جمعية سنة 2009.

غير أن العبرة ليست في الحكم و إنما في النوع و الكيف، حيث أن المشهد كان يبدوا براقا من الخارج مع كل هذا الكم من الجمعيات و المنظمات الأهلية و كأن أراء المجتمع التونسي ممثلة على تنوعها، إلا أنه في الحقيقة على غرار باقي الحريات في عهد نظام بن علي، لم تكن سوى واجهة للاستهلاك الخارجي، و هو ما يؤكده "مالك بكلوتي" المحامي الذي يعمل في مركز النساء العربيات للتدريب و الأبحاث التابع الأمم المتحدة حيث قال: "مع الأسف كانت أغلب تلك المنظمات خاضعة لرقابة النظام، و لا يمكننا الحديث عن ثقافة العمل الجماعي، أو روح مدنية متطورة"(54)، وفي الأخير يمكن القول أن دور المجتمع المدني في تونس يوصف بالمتواضع مقارنة بالترسانة من القوانين التي وضعت من أجل تفعيل دوره، كما أنه يتسم بالضعف رغم ما تعرفه الدولة من تحول ديمقراطي و فترة تميزت بالانفتاح. (55)

المطلب الثالث: المجتمع المدني في المغرب.

53- سلاف سالمي ،المرجع السابق ،ص81 .

54- الموقع الالكتروني، تاريخ الإطلاع على الموقع: 2013/09/15. http://www.gulfinthemedia.com/index.php?m=opinionsfilm=105pang=ar;

55- سلاف سالمي ،المرجع السابق ،ص82 .

لم يعرف المغرب تجربة الحزب الواحد، كباقي الدول المغاربية بل تشكل نسيجه السياسي منذ البدء من خلال التعددية السياسية و بروز العديد من القوانين التي تؤكد ذلك خاصة في جانب العمل الجمعوي 1958 بالموازات مع ذلك فقد عرف المغرب اهتماما متزايدا لقضية التحول الديمقراطي و أصبحت تطرح نفسها على أجندة النظام السياسي المغربي منذ نهاية الثمانينيات و مطلع التسعينيات من القرن الماضي، وأخذ النظام السياسي يعمل سياسة الانفتاح على مختلف الفاعلين السياسيين و الاجتماعيين و لعل التزايد المضطرد لعديد الجمعيات و الأحزاب و النقابات دليل على هذا التحول.

و عموما فظهور المجتمع المدني كان له صلة وثيقة بوظيفته الإيديولوجية التي تغذت من الصراع السياسي و تنافسه على المصالح المادية و المعنوية، و مع أن هذا التعليل لا يقدم تفسيرا كافيا للوقائع والتحولات التي عرفها المغرب، فإن بروز الاهتمام بمفهوم المجتمع المدني جاء ليعبر عن انهيار النماذج الإيديولوجية والاختيارات السياسية التي جربها المجتمع المغربي لأكثر من أربعة عقود، وتمثلت في أوضح صورها في الرغبة غير العاقلة للدولة من اجل الهيمنة على المجتمع من جهة، وفي المبادئ الشعبوية التي قامت عليها الأحزاب المرتبطة تاريخيا بتجربة الحركة الوطنية والمتفرغة عنها من جهة ثانية.

إن الحديث عن المجتمع المدني والتجربة الجمعوية بالمغرب، يحتم علينا ضرورة استحضار أهم المحطات التي قطعها الفعل الجمعوي والعمل المدني في علاقته بالدولة، ولما لهذا من أهمية في توضيح مسارات التشكل التي تطبع الحالة المغربية، فكيف يمكن رصد أهم المحطات؟ وكيف بدا دور المجتمع المدني خلالها؟.

تميز عمل الفعل الجمعوي والمجتمع المدني بالمغرب إبان الستينات والسبعينات من القرن الماضي بالصراع والمواجهة بينه وبين السلطة، فقدت عملت السلطة باستمرار على مواجهة هذه الأحزاب والنقابات والمنظمات عن طريق أسلوبين:

1- القمع والملاحقة والتطويق.

2- بواسطة هيئات سياسية ونقابية ومنظمات إما مصطنعة أو ضعيفة التأثير.[56]

إذ أن في السنوات التي تلت الاستقلال لجأت السلطة إلى تبني قوانين التعددية السياسية لمواجهة هيمنة أحزاب الحركة الوطنية، وبالخصوص "حزب الاستقلال"، الذي كان الرحم الأساسي لمجموع الفعاليات المناضلة آنذاك، وهكذا تم إنشاء حزب الحركة الشعبية، الذي كان عبارة عن تجمع الأعيان من الأرياف يغلب عليهم طابع الانتماء إلى الثقافة الأمازيغية، كما تم إنشاء حزب "جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية" الذي حصل على أغلبية المقاعد في البرلمان، في أول انتخابات تشريعية، وكان رئيسه آنذاك هو "أحمد رضا أكديرة" أحد المقربين من الملك الراحل الحسن الثاني، ومن اجل شل المطالب السياسية للحركة النقابية عملت السلطة على تحييد المركزية النقابية الأساسية آنذاك "الاتحاد المغاربي للشغل" الذي رفع شعار لا لتسييس الطبقة العاملة وابتعد تدريجيا عن أحزاب الحركة الوطنية، بل وعمل على محاربتها، ورغم هذه المحاولات التي بذلتها السلطة، فإنها وجدت نفسها مضطرة أمام الصمود الذي أبدته أحزاب الحركة الوطنية، وخاصة حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، الذي انشق عن حزب الاستقلال للجوء إلى إعلان حالة الاستثناء والتي عرفت قمعا شرسا استمر رغم رفعها سنة 1970.

56- سلاف سالمي ، المرجع السابق ،ص 76 .

واستمرت السلطة في النهج نفسه، إي محاولة احتواء حركة المجتمع المدني وتطويقه وقمعه، عندما خرج من منطق الاحتواء، وخلق تنظيمات سياسية متعددة ونقابات ومنظمات وجمعيات بهدف تأطير المجتمع ومراقبته واصطناع تعددية ملفقة تبرز باستمرار خدمة مصالحها وسيطرتها.

عرفت هذه المرحلة "بالمواجهة" وتميزت بالاصطدام المباشر مع ما كان يشكل مجتمع مدني فتي وناشئ والذي كان في غالبه على صلة بهذه الدرجة أو تلك مع الأحزاب السياسية المعارضة وخاصة اليسارية غير انه في ظل هذا الوضع المغشوش والمصطنع تمكنت القوى الديمقراطية السياسية النقابية وهيئات المجتمع المدني المنشغلة في مجالات حقوق الإنسان والصحافة والثقافة والمرأة والتنمية...الخ، من انتزاع شرعية وجودها وتثبيته، بل وتقويته داخل ما يسمى بالهامش الديمقراطي، والذي استمر منتصف السبعينات وإلى بداية ما يسمى بالتناوب التوافقي والذي انطلق في منتصف التسعينات.

وخلال هذه الفترة الممتدة لعشرين سنة، تمكنت هيئات المجتمع المدني ذات المصداقية من تنظيم أنشطتها وفعاليتها في مختلف المواجهات مساندة من طرف الصحافة التي لعبت دور كبير في الدعاية لها ولمواقفها والدفاع عنها وحمايتها في كثير من الحالات، ووجد العديد من المناضلين السياسيين، من اليسار الراديكالي في الجمعيات الحقوقية النسائية في إطار لترويج أفكارهم وآرائهم ولخوض نضال سياسي تحت مظلة النضال الحقوقي والنسائي عرفت هذه المرحلة "بالمنافسة"، إذ انتبهت السلطة إلى ضرورة الاهتمام بمؤسسات المجتمع المدني، ومن ثم عمدت إلى خلق عدة جمعيات ترفع نفس أهداف وشعارات، وتمارس نفس دور باقي مؤسسات المجتمع المدني الحرة وأمدها بجميع الإمكانيات المادية، وجعلت على رأسها أعيان السلطة والمال حتى تقوي نفوذها.

إلا أنه خطا شوطا لا بأس به، مع مطلع التسعينات تغيرت إستراتيجية المملكة المغربية اتجاه المجتمع المدني، بعد أن عجزت عن القضاء عليه بالمرة أو منافسته بشكل كبير، وبذلك اتجهت إلى القضاء عليه بالمرة أو منافسته بشكل كبير، وبذلك اتجهت إلى احتوائه وتوظيف مؤسساته وتعزيز موقعها في المجتمع، وهكذا بدأ الحديث عن إشراكه في إعداد البرامج الحكومية وتدبير المرافق، وتوسيع حضوره ورموزه في الأنشطة الرسمية ووسائل الإعلام. (57)

إن هذا الانفتاح لم يأتي في سياق طبيعي يؤشر على بداية إيمان الدولة في قدرة مؤسسات المجتمع المدني على المساهمة في تدبير الشأن العام، بل جاء في سياق العجز أولا عن التصدي للمشاكل الكبرى التي بدأ يعرفها مغرب التسعينات، والتي شكلت ثمرة مباشرة لنتائج التقويمات الهيكلية لسنوات الثمانينات ومن ثم فإشراك هذه المؤسسات كان يرمي إلى محاولة لامتصاص الغضب الشعبي من اختيارات الدولة، ثم ثانيا جاء الانفتاح الاضطراري بعد بروز اتجاه لدى الدول الغربية والمنظمات غير الحكومية العالمية بفضل التعامل مع مؤسسات المجتمع المدني المستقلة على التعامل مع المؤسسات والأجهزة الرسمية لمحدودية فعالية هذه الأخيرة، ولاعتقاد من قبل المنظمات والدول الغربية مفاده أن أجهزة الدولة في المغرب والعالم الثالث لا يمثل تمثيلا امنيا لمصالح وتطلعات ومشاكل المجتمع المدني.

إن المغرب يشهد تزايد وتكاثر في الجمعيات وهذا راجع أيضا للحاجة إلى التجمع والتفكير الجماعي بغية حل المشاكل بشكل تشاركي تفاعلي بين كافة الأطراف المعنية بهذه المشاكل، هذا التأثير والتنوع في النسيج الجمعوي أدى إلى

57- سلاف سا لمي ، المرجع السابق ، ص77 .

تطوير تجربة الانشغال والتنوع في الخدمات المقدمة، حيث بدأت تظهر خدمات جديدة موجهة بشكل مباشر نحو المواطنين ومرتبطة أساسا بقيم الديمقراطية والمواطنة، وتسعى إلى محاربة الفقر والأمية في أفق التنمية المستدامة. [58]

المبحث الثاني: طبيعة العلاقة القائمة بين مؤسسات المجتمع المدني والأنظمة السياسية في المنطقة المغاربية.

المطلب الأول: الإطار القانوني والتنظيمي للمجتمع المدني في الجزائر.

بعدما تعرضنا في المبحث الأول من هذا الفصل لنشأة وتطور مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر سنحاول في هذا المطلب تحديد الإطار الهيكلي والقانوني المطبق هذه المنظمات، وقد جرى التركيز وإعطاء أهمية خاصة على شروط ومتطلبات ترخيص وتسجيل المنظمات غير الحكومية وعلى الحقوق والالتزامات القانونية والإشراف والتطبيق الحكومي للقوانين.

1- الترخيص:

إن القانون الذي يحكم وينظم قانون المجتمع المدني في الجزائر هو قانون تشكيل الجمعيات الصادر عام 1990 (القانون 31) يعرف هذا الأخير الجمعيات الجمعيات بأنها "الأفراد أو الكيانات القانونية التي تشكل مجموعة على أسس تعاقدية ولأهداف غير ربحية"، وتطلب منهم وتشترط عليهم الحصول عل رخصة من الحكومة قبل تشكيل الجمعية أو المؤسسة.

لا تعتبر عملية ترخيص وتسجيل هذا النوع من المنظمات في الجزائر شاقة وعسيرة أو مكلفة من الناحية العملية، إذا ما جرى مقارنتها على الأقل مع المعايير والمقاييس الإقليمية إذ تحتاج هذه المنظمات إلى تقديم إعلان بالتأسيس يشمل أسماء ومهن وعمل وعناوين كل عضو من الأعضاء المؤسسين ونسختين من النظام الداخلي للمؤسسة غير الحكومية المراد تأسيسها، ومحضر الاجتماع التأسيسي لهذه الأخيرة، كما يجب تقديم هذا الإعلان إلى "والي الولاية" التي سيكون فيها المقر الرئيسي لها وأيضا إلى وزارة الداخلية في حالة الجمعيات التي ستعمل في أكثر من ولاية ويكون لدى الهيئة المحلية (في مثل هذه الحلة وزارة الداخلية) 60 يوما للموافقة على الطلب أو رفضه، وفي حالة عدم تلقي رد أو إجابة على هذا الطلب خلال هذه الفترة الزمنية فإن طلب تأسيس المنظمة سوف يعتبر مقبولا.

عند الموافقة يجب على المؤسسة أو المنظمة غير الحكومية نشر إشعار على نفقتها الخاصة حول تأسيسها في صحيفة يومية واسعة الانتشار.

إذا رفضت الهيئة أو الجهة الحكومية طلب الترخيص فإنه يتم إحالة الموضوع بشكل أوتوماتيكي وتلقائي إلى المحكمة الإدارية، التي يجب أن تؤكد (تعزز) أو ترفض قرار الهيئة الحكومية خلال مدة 30 يوما من تاريخ الإحالة، من الناحية النظرية.

58- سلاف سالمي ، المرجع السابق ، ص78 .

توفر الإحالة الأوتوماتيكية للمحاكم حماية من القرارات غير العادلة أو التعسفية، لكن تتمتع الهيئة الحكومية في الجزائر بقدر كبير من حرية التصرف والاختيار مما يجعل الدور القضائي محدودا. [59]

لا تخضع المنظمات والمؤسسات غير الحكومية الأجنبية التي ترغب بإنشاء مكاتب لها في الجزائر لأية شروط إضافية بشكل سري، لكن يجب الموافقة على منح تراخيصها من قبل وزارة الداخلية بغض النظر عن النطاق الجغرافي الذي ستعمل فيه.

2- الحقوق والالتزامات القانونية:

تحتاج مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر فور حصولها على الترخيص لأن يكون لها شخصية وصفة قانونية، بما يعني حقها في رفع قضية بصفتها كمدعية، وإبرام العقود، وحيازة العقارات والممتلكات، وليس هناك أية قيود عملية مفروضة على قدرة المنظمة او المؤسسة جمع الأموال أو الحصول عليها على الصعيد المحلي، لكن يجب الموافقة بشكل مسبق على أية تبرعات أجنبية من قبل وزارة الداخلية، إلا أنه لم يجر تحديد المعايير التي ترفض بموجبها وزارة الداخلية هذا التمويل، كما أن المنظمة التي ترغب بطعن واستئناف القرار لا تستطيع اللجوء إلى المحاكم.

تتيح هذه الفقرة بشكل أساسي لوزارة الداخلية حرمان المنظمة من مصدر رئيسي من مصادر التمويل (في بعض الأحيان من المصدر الوحيد) حسب مشيئتها وإرادتها، بالمثل هناك قيود في القانون تشدد على ضرورة إعطاء وزارة الداخلية موافقتها قبل أن تستطيع أي منظمة غير حكومية الانضمام إلى جمعية أو اتحاد دولي، وهو شرط لا يفعل شيئا سوى منع المنظمات غير الحكومية من الاجتماع بنظرائهم في المجتمع الدولي من أجل تبادل الأفكار والتعلم من المجموعات التي لديها خبرات وتجارب أكثر.

ضف إلى ذلك لا يفرض القانون الجزائري هيكلية أو إطار محدد على المنظمة رغم أنه يشترط التقييد ببعض الإرشادات كحد أدنى، ومع ذلك يجب على المنظمة تقديم تقارير بشكل منتظم حول المعلومات الأساسية التي تتعلق بالأيدي العاملة لديها، مصادر التمويل، والوضع المالي، كما يحظر على المؤسسات أو المنظمات أن يكون لها أية علاقات "مؤسسية أو هيكلية" مع الجمعيات والمؤسسات السياسية، ولكن ليس هناك مساس بحق المنظمات في المشاركة بالحوار حول السياسات العامة، وتقديم الملاحظات حول التطورات السياسية والمصادقة على المرشحين.

من الملاحظ أن القانون لا يشجع تشكيل المنظمات غير الحكومية من خلال عدم تقديم أية امتيازات مالية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، مثل الإعفاءات الضريبية أو منح خصم على استخدام المرافق العامة، رغم إدراك معظم الدول في الآونة الأخيرة أهمية المجتمع المدني وسعيها إلى توسيع وزيادة عمل المنظمات غير الحكومية عن طريق تقديم مثل هذه الحوافز، لكن هذا لا ينطبق على الجزائر.

3- الإشراف والتطبيق الحكومي:

يسمح القانون 31-90 للحكومة بحل أو تعليق "وقف" عمل أي منظمة غير حكومية لكن يتوجب على وزارة الداخلية من أجل القيام بذلك الحصول أولا على أمر قضائي ينص ويشير إلى أن المنظمة قد خلفت وانتهكت أحكاما

59- كريم بيطار ،**قوانين المنظمات غير الحكومية في دول عربية مختارة** ، ب ط ، ب س ن .

وشروطا رئيسية في القانون بالإضافة إلى ذلك ينص القانون 31-90 على عقوبة تتراوح بين السجن لمدة ثلاثة شهور أو سنتين، وغرامة لأي شخص يوجه، يدير أو يشجع اجتماع أعضاء المؤسسة غير الحكومية التي جرى حلها أو وقفها أو عدم اعتمادها. (60)

المطلب الثاني: الإطار القانوني والتنظيمي للمجتمع المدني في تونس.

تخضع الجمعيات في تونس إلى نصوص عامة تهم كل الجمعيات ونصوص خصوصية تقتصر على بعض الأصناف منها "سياسية".

1- **تكوين الجمعية:**

تتم عملية تكوين الجمعيات على مرحلتين: في مرحلة أولى يتعين إيداع الوثائق التالية لمقر الولاية أو المعتمدية المختصة ترابيا وتكون ممضاة من طرف مؤسسين إثنين أو أكثر وذلك مقابل وصل يسلم في الغرض:

- تصريح يتضمن التنصيص على اسم الجمعية وموضوعها وهدفها ومقرها.
- قائمة في خمس نظائر تحتوي على أسماء وألقاب مؤسسي الجمعية والمكلفين بإدارتها بأي عنوان كان وكذلك تاريخ ولادة كل منها ومكانها ومهنتها ومقرها ورقم بطاقة تعريفه الوطنية وتاريخ تسليمها.
- خمس نظائر من النظام الأساسي.

علما أن هذه الوثائق لا تخضع للطابع الجبائي (غير متنبرة) استنادا لمجلة التسجيل والطابع الجبائي الصادرة سنة 1993، في مرحلة ثانية يتم إدراج مضمون بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية ينص على:

- اسم الجمعية وموضوعها وهدفها
- أسماء وألقاب ومهن مؤسسيها والمكلفين بإدارتها بأي وجه كان.
- تاريخ وعدد وصل الإيداع لدى الولاية أو المعتمدية. (61)

ويتعين القيام بهذا الإدراج بعد مضي ثلاثة أشهر من تاريخ إيداع التصريح المتعلق بإحداث الجمعية لدى مصالح وزارة الداخلية إذ يعتبر سكوت الإدارة مع نهاية هذه الفترة موافقة ضمنية على تكوين الجمعية.

2- **حل الجمعية والآثار المترتبة على ذلك:** يكون حل الجمعيات إما اختياريا أو قضائيا.

أ- الحل الاختياري: يقع الاتفاق في هذه الحالة بين الأعضاء المنخرطين بالجمعية على حلها في إطار جلسة عامة استثنائية وبموجب ذلك تنتقل أملاكها طبقا لما هو مقرر بنظامها الأساسي أو حسب قرار الجلسة العامة وخلافا لهاتين الصورتين تحال أملاك الجمعية إلى الدولة، أما إذا تحصلت الجمعية على إعانات دورية من الدولة أو من جماعات عمومية محلية فتولى الوزارة المكلفة بإدارة أملاك الدولة تصفية ممتلكات تلك الجمعية.

60- كريم البيطار ، المرجع السابق .

61- الموقع الالكتروني، تاريخ الإطلاع على الموقع: 2013/09/18.

http://www.assyassia-tn.com/index.php?option=com_content&view=category&layout=blog&id=14&Itemid=317

ب– الحل القضائي: يمكن القانون الجاري به العمل وزير الداخلية من تقديم طلب إلى المحكمة الابتدائية المختصة ترابيا يتعلق بحل كل جمعية خرقت بصفة واضحة أحكام القانون الخاص بالجمعيات أو يتبين أن أهدافها الحقيقية ونشاطها وتصرفاتها مخالفة للنظام العام أو الأخلاق الحميدة أو عند تعاطي الجمعية نشاطا يكون له صبغة سياسية، وفي هذه الصورة فإن أملاك الجمعية ترجع قانونا إلى أملاك الدولة ويخصص بمقتضى أمر ما تسفر عنه التصفية من أصول لفائدة المؤسسات ذات المصلحة الاجتماعية.

علاوة على إجراءات الحل سابقة الذكر يمكن لوزير الداخلية في حالة التأكد القصوى اتخاذ قرار معلل في الغلق المؤقت للمحلات التابعة للجمعية وتعليق كل نشاط أو اجتماع أو تجمع لأعضائها لتفادي الإخلال بالنظام العام، علما انه يترتب عن عودة أي جمعية وقع حلها بأي صورة كانت (اختيارية أو قضائية) إلى النشاط تطبيق العقوبات القانونية المنصوص عليها بالفصلين 29 و 30 من القانون الأساسي عدد 154 لسنة 1959 المذكور أعلاه. [62]

3- **أنواع الجمعيات وخصوصياتها:** تنقسم الجمعيات إلى ثلاث أنواع هي:

1- **الجمعيات العادية:** تشتمل هذه الجمعيات على 08 أصناف حسب الترتيب الوارد بالقانون عدد 25 لسنة 1992: الجمعيات النسائية، الجمعيات الرياضية، الجمعيات العلمية، الجمعيات الثقافية والفنية، الجمعيات الخيرية و الإسعافية والاجتماعية، الجمعيات التنموية، الجمعيات الودادية، الجمعيات ذات الصبغة العامة.3

2- **الجمعيات ذات المصلحة القومية:** للحصول على هذه الصفة يتعين تقديم طلب من قبل الجمعية، تمنح هذه الصفة للجمعية بعد قيام السلطة الإدارية للبحث عن هدفها وطرق نشاطها، وبعد سنتين على الأقل من تكوينها.

تسند هذه الصفة بمقتضى أمر يصدر باقتراح من وزير الداخلية أو يمكن سحب هذه الصفة بمقتضى أمر من جمعية خالفت التزاماتها القانونية وتدابير نظامها الأساسي، وتخضع هذه الجمعيات إلى الفصول من 12 إلى 15 من القانون عدد 154 لسنة 1959.

تتمثل أهم الامتيازات الأخرى المسندة لهذا النوع من هذه الجمعيات:

-الحصول على الهبات والوصايا (في حين أن التشريع الجاري به العمل في الفصل 08 من قانون 07 نوفمبر 1959)، يحدد هذا الامتياز لفائدة الجمعيات الإسعافية أو الخيرية وبعد موافقة وزير الداخلية.

-إيداع أموال هذه الجمعيات في شكل أسهم الحكومة أو مؤسسات حكومية.

3- **الجمعيات الأجنبية:** ينص الفصل 16 من القانون عدد 154 لسنة 1959 المتعلق بالجمعيات على أن الجمعيات الأجنبية مهما كانت تعرف بالمنظمات التي لها نفس مميزات الجمعيات ولها مقر اجتماعي بالخارج أو بالبلاد التونسية، وتشرف على تسييرها هيئة مديرة يتركب نصفها على الأقل من الأجانب، ويؤكد الفصل 17 من نفس القانون أنه لا يمكن لأي جمعية أجنبية أن تتكون أو تقوم بأي نشاط بالبلاد التونسية إلا بعد التأشير على قانونها الأساسي من طرف وزير الداخلية وبعد إبداء رأي وزير الشؤون الخارجية.

62- الموقع نفسه. .

ويمكن أن تمنح هذه التأشيرة بصفة مؤقتة أو أن يقع تجديدها دوريا، كما يمكن سحب هذه التأشيرة في كل وقت بموجب القرار من وزير الداخلية، ويترتب عن عدم احترام الإجراءات المنصوص عليها سابقا إلغاء الجمعية وعملها وجوبا، ويثبت هذا البطلان بمقتضى قرار من وزير الداخلية كما يجب تصفية أملاك الجمعية المعنية خلال الشهر الذي وقع فيه إعلان القرار المذكور سابقا ونشره، علما أن كل الجمعيات الأجنبية تخضع كذلك إلى مقتضيات الباب الأول من العنوان الأول من قانون الجمعيات المتعلقة بتكوين وإدارة الجمعيات العادية. (63)

وحرصا على التمييز بين الجمعيات الأجنبية والمنظمات غير الحكومية أفرد المشروع هذه الأخيرة بالقانون الأساسي عدد 80 لسنة 1993 المؤرخ في 1993/07/26 المتعلق بانتصاب المنظمات غير الحكومية بتونس، وقد عرف هذا القانون المنظمات غير الحكومية بالجمعيات والتجمعات والمنظمات التي لا ترمي إلى غنم الأرباح مهما كان شكلها أو صبغتها أو الأهداف التي تكونت من أجلها والتي ينتمي مسيروها وأعضاؤها إلى أكثر من دولة وتمارس نشاطها على صعيد عالمي أو إقليمي.

ويضيف هذا القانون أنه يمكن للمنظمات غير الحكومية المنتصبة بالبلاد التونسية اكتساب الأملاك والعقارات اللازمة لنشاطاتها والتصرف فيها وقبول الهبات والوصايا والمساعدات والتقاضي لدى المحاكم.

ولأن المجتمع المدني يجب أن يكون مستقلا، ولأن الأحزاب السياسية هي من مكونات المجتمع المدني، فإنه لا يجوز للحزب السياسي، مهما كانت مكانته، أن يلتقي من جهة أجنبية أو من أجانب موجودين بتونس بصفة مباشرة أو غير مباشرة إعانات مادية مهما كان عنوانها أو شكلها، وهو ما لزم كذلك أن يكون في كل وقت قادر على إثبات مصدر موارده المالية، (الفصل 16 من القانون الأساسي للأحزاب السياسية المؤرخ في 03 ماي 1988) وهذا هام، وهذا ضمان لاستقلالية إحدى مكونات المجتمع المدني، أي الأحزاب السياسية، حتى تساهم في التحديث والإصلاح.

وفي 02 أفريل 1992، تم تنقيح قانون الجمعيات بإضافة أحكام أخرى تستهدف تحقيق قدر أكبر من الممارسة الديمقراطية وتشريك اكبر عدد من المواطنين في النشاط الجمعياتي، كما تستهدف تحييد الجمعيات ذات الصبغة العامة عن العمل الحزبي، حتى تؤدي مهامها الاجتماعية بأدنى قدر ممكن من التوظيف السياسي.(64)

المطلب الثالث: الإطار القانوني والتنظيمي للمجتمع المدني في المغرب.

تولى الملك محمد السادس الحكم عام 1999 وقد اتخذ الملك محمد السادس منذ ذلك الحين الكثير من الخطوات من أجل مواصلة التنمية في المغرب مع التركيز على مكافحة الفساد بشكل كبير.

بالنسبة لقانون المنظمات غير الحكومية في المغرب هو المرسوم رقم 376-58-1 الذي نشر كجزء من قانون الحريات العامة لعام 1958، وقد تم إدخال تعديلات جوهرية ومهمة عليه بواسطة مرسوم عام 1973 في ذلك الوقت الذي كان قانون الحريات العامة المغربي من أفضل القوانين الليبرالية في المنطقة العربية، لكن هذا القانون يعتبر قاسيا نوعا ما، وجرى تصميم تعديلات عام 1973، من أجل تقييد منظمات المجتمع المدني بشكل أكبر.

1- الترخيص:

63- نفس الموقع الالكتروني. .

64- الموقع الالكتروني، تاريخ الإطلاع على الموقع 2013/09/19. http://WWW.almaktabah-net/vb/showthread.php?t=25234

ليس من الواضح من خلال اللغة التي تضمنها القانون فيما إذا كان التسجيل أمرا إلزاميا "إجباريا" يبدأ المرسوم رقم 376-58-1 بالإعلان عن "الحق في تأسيس الجمعيات"، ثم يمضي في تعريف الجمعية على أنها: "اتفاق على التعاون المستمر بين شخصين أو أكثر من أجل استخدام معلوماتهم ونشاطاتهم بهدف لا يتضمن توزيع الربح بينهم"، أي ما يمكن أن نطلق عليه منظمة غير حكومية، ويشير القانون فيما بعد أن عملية تأسيس جمعيات مكونة من أشخاص هي عملية مسموحة وتتمتع بحرية كاملة ودون تصريح أو إذن مسبق شريطة الالتزام بالشروط الواردة في القسم الخامس، لكن هذا الأخير يشير إلى أنه يجب على كل جمعية تقديم إقرار مسبق للمقر الرئيسي للسلطات الإدارية المحلية ولوكيل جلالة الملك، وعلى صعيد الممارسة تشترط الحكومة المغربية حصول كافة المنظمات غير الحكومية على تصريح حكومي قبل البدء بنشاطاتها. (65)

عملية الترخيص بحد ذاتها سهلة نسبيا، حيث يجب على المنظمة أن تقدم لمحامي المحافظة أو المقاطعة وأيضا للفرع المحلي التابع لوزارة الداخلية قرار يتضمن اسم وأهداف الجمعية أو المنظمة، ومعلومات حول مؤسسيها ومسئوليها، ومكان مقرها الرئيسي ونظامها الداخلي في العمل، عندما يتم تقديم هذه الأوراق والمستندات يصبح للمنظمة وضع قانوني دون الحاجة للانتظار لأي نوع من الردود من وزارة الداخلية، ومع ذلك فإن المرسوم 367-58-1، يجعل من السهل على وزارة الداخلية حل الجمعية أو المنظمة، وبالتالي تستطيع وزارة الداخلية من الناحية العملية منع أية منظمة غير مرغوب فيها من العمل كمنظمة غير حكومية، ولا يوفر القانون أي حق للاستئناف أمام المحاكم ولا داعي لأن يكون قرار وزارة الداخلية خطيا، لذا نلاحظ بأن أية منظمة غير حكومية ليست منسجمة مع القانون أو الآداب العامة أو تعبث بوحدة التراب الوطني، أو نظام الحكم الملكي سوف تكون باطلة ولاغية.

2- الحقوق والالتزامات القانونية:

تتمتع منظمات المجتمع المدني المغربية بحقوق مقيدة نوعا ما، فعلى سبيل المثال تستطيع المنظمات غير الحكومية التعليق على السياسات العامة وانتقادها، كما أن الجمعيات التي تسعى بأي طريقة للقيام بنشاطات سياسية، تخضع لشروط معينة من ضمنها أن يكون الأعضاء المؤسسين مواطنين مغاربة فقط وأن تدار فقط من خلال أموال وأصول محلية.

ليس هناك أي قيود على مصادر دخل المنظمات غير الحكومية المغربية، لكن المنظمات غير الحكومية الأجنبية يكون نصف موظفيها، أو أي من مسؤوليها (من غير المغاربة) تخضع للعديد من القواعد والأنظمة الإضافية، ويسمح للحكومة الاعتراض على تأسيس أية جمعيات أو منظمات أجنبية.

تستطيع منظمات المجتمع المدني الاندماج دون الحصول على إذن من الحكومة لهذا الغرض، ولكنه يتوجب عليها الحصول على إذن "تصريح" إذا ما أرادت الانقسام، ولا يجوز استئناف القرار الذي تتخذه وزارة الداخلية بهذا الخصوص.

3- الإشراف والتطبيق:

65- كريم البيطار ، المرجع السابق .

من الملفت للانتباه في المرسوم رقم 376-58-1 هو أنه يحتوي على عدد كبير وقاس من العقوبات الجنائية، إذ يحتوي كل قسم من أقسام المرسوم تقريبا على عقوبات جنائية، حيث يعاقب أي مؤسس، مدير أو مسؤول مالي يقوم بتغيير النظام الداخلي للمنظمة غير الحكومية دون اطلاع وإبلاغ وزارة الداخلية بالسجن لمدة تتراوح من ثلاث شهور إلى سنتين، ودفع غرامة مالية تتراوح من 10000 إلى 50000 درهم مغربي بالإضافة إلى ذلك تتمتع الحكومة بصلاحيات ليس عليها رقابة تمكنها من حل أي منظمة غير حكومية حسب رغبتها ومشيئتها. (66)

خلاصة الفصل

إن طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في المنطقة المغاربية، علاقة سيطرة من طرف الأنظمة الحاكمة والحد من استقلاليتها، مما أدى إلى خلق نوع من التوترات وحالات من التأزم شبه المستمر بين النظم الحاكمة وبعض قوى وتنظيمات المجتمع المدني وهو الأمر الذي يكثف عن أزمة مزدوجة تعانيها الدولة والمجتمع المدني معا، ما يتطلب إصلاح جهاز الدولة من ناحية وتقوية المجتمع المدني من ناحية ثانية وإعادة صياغة العلاقة بينهما على أسس جديدة من ناحية ثالثة، وذلك باعتبار أن المجتمع المدني الفاعل والمؤثر يوجد في إطار دولة قوية تقوم على المؤسسات والقانون وليس في إطار دولة تسلطية.

فالدولة في المنطقة المغاربية سعت وتسعى إلى السيطرة على المجتمع من خلال القمع بالأساس، فضلا عن أساليب وممارسات أخرى سياسية وإدارية، واقتصادية واجتماعية.

فبالرغم مما تسمح به هاته الدول (الجزائر، تونس والمغرب) من قيام مثل هذه التنظيمات – المجتمع المدني– فإنها تخضعها في الغالب للعديد من القيود الإدارية والمالية والتنظيمية والقانونية وتحول دون تمتعها باستقلالية حقيقية عن أجهزة الدولة ومؤسساتها.

66 – كريم البيطار ، المرجع السابق .

ضف إلى ذلك حتى وبعد الانتقال إلى التعددية السياسية إلا أن النظم الحاكمة في هاته الدول قد استمرت في العمل بقوانين الطوارئ وبترسانات من القواعد المقيدة للحقوق والحريات.

وعليه وباختصار يمكن القول أن العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في المنطقة المغاربية مازالت مهزوزة تسعى فيها الدولة إلى الاستحواذ والسيطرة ولاحتواء المجتمع المدني واتخاذ غطاء لممارسات سياسية دكتاتورية في مقابل ردود فعل اجتماعي تشكل خطرا على الوحدة الوطنية.

الفصل الثالث

مدى مساهمة المجتمع المدني في التنمية المحلية في المنطقة المغاربية

خلال العقدين الماضيين أصبح للمجتمع المدني دورا هاما في التنمية، ويرجع ازدياد قوة المجتمع المدني إلى انتشار النظام الديمقراطي والعولمة، ذلك إلى جانب عدم قدرة الدولة وحدها على سد احتياجات المجتمع مما أسفر عن ظهور أهمية المجتمع المدني أو القطاع الثالث في المشاركة الفعلية في عملية التنمية.

لذا أصبح دور منظمات المجتمع المدني بارزا في مساندتها للتنمية على مستوى العالم، واتضح ذلك من خلال إحصائية صدرت عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) موضحة أن مساهمات منظمات المجتمع المدني تتراوح ما بين 6 إلى 7 ملايير دولار سنويا في أواخر القرن العشرين، كما أن تأثير المجتمع المدني في تشكيل السياسات العامة صار واضحا في الآونة الأخيرة مما جعلها تصبح شريكا اقتصاديا واجتماعيا هاما للدول على اختلاف أنظمتها، فالانفتاح الديمقراطي فرض على الدولة استشارة المستوى الاجتماعي الإنساني ويبرز ذلك جليا في فترة الأزمات واشتداد المشاكل.

سنحاول في هذا الفصل التعرف على مدى مساهمة المجتمع المدني في التنمية المحلية في الدول المعنية بالدراسة و ذلك من خلال أبعاد التنمية المحلية ، بالإضافة إلى التعرض للمعوقات التي تحول دون مساهمتها في دورها التنموي ، وكذا سبل تفعيل هاته الأدوار .

المبحث الأول: مساهمة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المحلية من خلال أبعادها

المطلب الأول: مساهمة المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر.

إن حرية التجمع من الحريات الجماعية الأساسية في المجتمع المعاصر لما للحركة الجمعوية من دور تلعبه في مختلف ميادين الحياة اليومية، بحيث تقوم الجمعيات بتأطير المجتمع و تجنيده للقيام بنشاطات مختلفة في شتى الميادين الاجتماعية و التربوية و الثقافية و الدينية ... الخ، كما تقوم أطر المجتمع المدني بأعمال ذات منفعة عامة و بأعمال خيرية و مع تطور المجتمع و بروز الديمقراطية و حرية التعبير أصبحت الجمعيات– المجتمع المدني– تشكل إطارا للتشاور و الحوار و المخاطبة مع السلطات العمومية.

أفرزت التحولات العميقة التي هزت أركان المجتمع الجزائري منذ بداية الثمانينات إلى بروز مفهوم المجتمع المدني بوصفه كيانا اجتماعيا جمعويا، حيث أصبح هذا الأخير البؤرة السياسية المحلية التي اتحدت فيها و حولها الجمعيات المحلية المختلفة التي تأسست أصلا لخدمة المواطن و لسد حاجته المادية و المعنوية و للدفاع عن حقوقه على المستوى المحلي.

و يمتاز المجتمع المدني على مستوى الخريطة الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية و السياسية الجزائرية بحضور بارز و كبير، و ذلك بفضل النشاط الجمعوي المكثف في حقل التنمية المحلية، و مطالبة الدولة من اجل التكفل بالقضايا الاجتماعية و الاقتصادية المحلية، هذا من جهة و من جهة أخرى بفضل ذلك النشاط الجواري الذي تقوم به بعض الجمعيات التي راهنت على نوعية المواطنين و توعيتهم بالدور اللازم للقيام به من اجل مجتمع سليم و مؤسس على قواعد

سياسية و اجتماعية و ثقافية تصان فيه الحقوق و الحريات الفردية و الجماعية، و يحترم فيها المواطن عضوا فاعلا و متفاعلا.

لقد برز مفهوم المجتمع المدني في الساحة الجزائرية كقوة فاعلة و متفاعلة من خلال اقتراحاته لمشاريع تنموية للهيئات الوصية محليا و وطنيا،و في حقبة التسعينات ظهر هذا الأخير بصورة جلية و احتل الأماكن الأولى و ذلك يعود أصلا إلى الأسباب و العناصر التالية:

1- الانفتاح الديمقراطي الذي عرفه المجتمع الجزائري منذ بداية الثمانينات.
2- انتشار الوعي الجمعوي لدى المواطنين مع ميلاد عدد كبير من الجمعيات.
3- استقلال الحركات الجمعوية عن الدولة.
4- الاعتراف الرسمي بالتعددية الحزبية.
5- التحولات الاقتصادية و السياسية الإقليمية و الجهوية و الدولية .

و من ثم فإن المجتمع الجزائري الذي ولد و تربى في أحضان الفكر الديمقراطي يعني كافة المؤسسات و التنظيمات التي تلعب دور الوسيط بين الفرد و المجتمع و الدولة، فإنه يصبح من الضروري العناية بجميع البنى الوسيطة من هيئات، هياكل، حركات، تنظيمات، جمعيات أو رابطات بما في ذلك التنظيمات الدينية و الأحزاب السياسية و هيئات الرعاية و التضامن و التكافل الاجتماعي و في مقدمتها تلك التي يكتسب نشاطها طابعا محليا. (67)

1- المساهمة في الجانب السياسي:

- مساهمة المجتمع المدني في الاستقرار السياسي:

في الحقيقة إن للاستقرار السياسي مقومات أساسية لا بد من تحقيقها حتى يمكن الحديث عن استقرار سياسي حقيقي و من خلال تحليل هذه المقومات المتحكمة فيه، يمكن التساؤل عما إذا كان لمنظمات المجتمع المدني دور في تحقيق الاستقرار السياسي بالجزائر ؟ و ما هي صور ذلك ؟.

تلعب منظمات المجتمع المدني عموما دورا أساسيا و مميزا في تدعيم قدرات النظام السياسي في مواجهة الأزمات المختلفة، و منها أزمة الاستقرار السياسي، لما توفره من آليات تسمح بفتح القنوات بين الفرد والنظام السياسي و هذا من شأنه تفعيل مقوم الاستقرار السياسي، فالمجتمع المدني يسمح بتوفير المرونة والسلاسة و الشفافية في التعامل مع المطالب المجتمعية، مما يساعد النظام السياسي على منحه أكبر قدرة لمعالجة تلك المطالب وبالتالي تجنب التعبير عن المطالب بطرق غير سلمية، و امتصاص حالات الغضب و الاحتقان الاجتماعي والسياسي.

نلاحظ أنه بسبب أزمة الاستقرار السياسي التي عرفتها الجزائر بعد توقيف المسار الانتخابي و ما استتبع ذلك من ممارسات قمعية من طرف السلطة وما صاحبه من تغييب للمجتمع المدني في تلك المرحلة فقد كان دوره جد ضعيف في تفعيل الاستقرار السياسي و ذلك بسبب أساليب الممارسة التي كانت سائدة آنذاك من طرف السلطة و المؤسسة العسكرية التي كانت تعاملها مع الأزمة تعاملا أمنيا إلى أبعد الحدود رغم المحاولات الكثيرة من طرف فعاليات المجتمع

- محمد سعيدي، **سوسيولوجيا المجتمع المدني دوره في التفعيل الاجتماعي و الثقافي و الاقتصادي**، فيلادلفيا الثقافية، ص 67.39

المدني، و دعوتها لتبني الأساليب و الطرق السلمية التي تعتبر من صميم عملها لتجاوز الأزمة و استعادة الأمن و الاستقرار.

لكن الملاحظ في هذه الفترة أن المجتمع المدني رغم غيابه عن الساحة إلا أنه ساهم خاصة من طرف المنظمات السياسية (كجمعيات حقوق الإنسان) في تدعيم الاستقرار السياسي و ذلك من خلال مشاركته أو إشرافه على العديد من مبادرات الحوار في بداية المرحلة، و اتخاذها لمواقف مساندة و مدعمة لمساعي الوئام و المصالحة بعد ذلك.

كما تساعد منظمات المجتمع المدني أيضا في دعم الاستقرار السياسي بشكل مقبول و ذلك بالعمل على توفير البيئة الثقافية السياسية الحديثة التي تهيئ المجتمع لهذه النقلة المهمة، مما يعزز فرص التطور السياسي السلمي، و يحافظ بالتالي على الاستقرار السياسي، لكن ما تنطوي عليه البيئة الاجتماعية و الثقافية في الجزائر لا يسمح بالحديث عن دور فعال للمجتمع المدني خاصة في ظل مجتمع يعاني من مشكلة الهوية و التعددية السياسية.

إلا أن الجزائر كما يقول "هانسبيتر ماتيس" لا تملك أية إستراتيجية للتفاعل و التعاون بين المجتمع المدني و السلطة، فيما يتعلق بمعالجة قضية الاستقرار السياسي و هذا ما يتأكد في ظل عدم تطور أو تحسن على صعيد قوانين الجمعيات و النقابات لأن تطورها يعني المزيد من المطالب و مزيد من التهافت نحو الديمقراطية، و كذا استمرار سياسات السلطة و هيمنتها على الساحة و عدم فتح المجال لفعاليات المجتمع المجني للمساهمة في تحقيق الاستقرار السياسي و تفعيل ثقافة السلم و الأمن. (68)

2- دور المجتمع المدني في تنفيذ و رقابة القرارات:

يهتم المجتمع المدني بكل القرارات الصادرة عن الدولة على كل المستويات المسئولة المتعلقة بحقوق المواطنين فهي العين الحارسة على تنفيذها و رقابة تطبيقها و تشجيعها من طرف الدولة في ذلك لأن الهدف واحد هو خدمة المواطنين و هو ما بدأ يتجسد ميدانيا بتكليف الدولة مثلا لجمعيات أولياء التلاميذ بالرقابة على توزيع منحة التمدرس على من يستحقونها لأجل تطبيق القانون المتعلق بهذه المنحة تطبيقا سليما، نظرا لما لهذه الجمعيات من صلة بأولياء التلاميذ و مع الذين يشملهم قرار توزيع منحة التمدرس.

و أما بخصوص عمل الجمعيات على مراقبة تنفيذ القرارات الصادرة عن الهيئات المسئولة في الدولة فهي تأخذ صور متعددة نذكر منها في هذا الخصوص إمكانية الحركة الجمعوية من الإطلاع في عين المكان على محاضر مداولات المجلس الشعبي البلدي و القرارات الصادرة عنه و أن تأخذ منها نسخة على نفقتها، فهي تراقب من خلال اتصالاتها المختلفة خصوصا على المستويات المحلية كل القرارات الصادرة عن السلطات المحلية و تحتج ضد كل ما فيه من إجحاف أو مساس بحقوق المواطنين، متبعة في ذلك كل الإجراءات القانونية اللازمة كإتباع آليات القرارات المتعلقة بتوزيع السكنات الاجتماعية ضد القرارات التي تصدر من رؤساء البلدية أمام المجالس الشعبية الولائية.

- **المساهمة في الجانب الاقتصادي:**

- محي الدين بياضي، **المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية**، (رسالة ماجستير)، جامعة بسكرة 2010، ص 165.68

لقد كشفت تجارب التنمية في الجزائر عن اتفاق كثير من هذه التجارب في تحقيق التنمية المنشودة، فلقد تعاظم دور المجتمع المدني في ظل التعددية و اقتصاد السوق حيث فرض الوضع على الاتحاد العام للعمال الجزائريين التكيف مع سياسات إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية، و هذا ما ينتج عنها من تسريح بنسبة هائلة من العمال مثلما حدث في مركب الحجار بعنابة، هذا من جهة و من جهة أخرى محاولة المحافظة على مناصب الشغل و ضمان الحد المناسب من الأجور، كما أنه على المركزية النقابية مواجهة سياسات الخوصصة التي تنتهجها الحكومة و التي لها آثارها السلبية على مصالح العمل آنذاك.

المهم أن ينخرط كل أصحاب الشأن المعنيين بعملية التنمية في وضع أجندة المفاوضات بشكل أكثر شفافية و تشاركية، ولذا يبدو الحوار بين الحكومة و منظمات المجتمع المدني بالغ الأهمية لوضع الأجندات التجارية القائمة على الأولويات التنموية و تشجيع هذا النوع من الحوار لدفع عجلة التنمية إلى الأمام. (69)

كذلك من بين المساهمات التي تقدمها مؤسسات المجتمع المدني في الجانب الاقتصادي نجد حماية البيئة إذ أصبحت قضية البيئة الشغل الشاغل للرأي العام جنب إلى جنب مع موجة الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان و الديمقراطية و من خلال هذا أعلنت الدولة الجزائرية على تركيز مؤسسات المجتمع المدني في تفعيل هذه القضية إذ يكتسي إشراك المجتمع المدني أهمية بالغة في إنجاح عملية حماية البيئة لا يمكن أن تضطلع بها السلطات الإدارية بشقيها المركزي و المحلي لوحدها، لذلك يجب أن يكون هناك انسجام و توافق في مهامها مع مؤسسات المجتمع المدني.

و نظرا لحداثة دور الجمعيات الخاصة بحماية البيئة في الجزائر،إلا أنها تؤمن بالدور البالغ الذي تؤديه هذه الأخيرة في حماية البيئة، و نظرا للدور الحيوي للجمعيات في حماية البيئة كشريك للإدارة جاء قانون حماية البيئة الجديد لتدعيم سلطات الجمعيات و إضفاء مزيد من الشفافية و الوضوح على أداء الجمعيات في مجال حماية البيئة و في علاقتها مع الإدارة و لجوءها إلى القضاء.

ورد تنظيم دور جمعيات حماية البيئة لأول مرة في قانون حماية البيئة و التنمية المستدامة الجديد، إذ خص المشروع في الفصل السادس منه لتدخل الأشخاص و الجمعيات في مجال حماية البيئة، إذ تساهم الجمعيات المعتمدة قانونا و التي تمارس أنشطتها في مجال حماية البيئة، و ذلك بالمساعدة و إبداء الرأي و المشاركة وفق التشريع المعمول به و تبعا لذلك لا يمكن للجمعيات أن تشارك بفعالية في حماية البيئة إلى جانب مختلف الهيئات الإدارية و على رأسها الجماعات المحلية إلا إذا كانت على اطلاع بجميع صلاحياتها ،تتم المساهمة غير المباشرة للجمعيات من خلال المساهمة في إعداد التقارير و الدراسات و الاستراتيجيات المتعلقة بحماية البيئة غير أن هذه الوظيفة لا زالت ناقصة أو شبه منعدمة في الممارسات اليومية لجمعيات حماية البيئة في الجزائر، نتيجة لحداثة كل من موضوع حماية البيئة و كذا النصوص المنظمة له في الجزائر من جهة و تأخر المشرع الجزائري في إقرار مبدأ حرية إنشاء الجمعيات إلى غاية عام 1990 من جهة أخرى مما أخر تقاليد راسخة في الممارسة الجمعوية في مجال حماية البيئة، إذ أنه من النادر الحصول على نشريات أو وثائق الجمعيات الناشطة في مجال حماية البيئة.

69- محي الدين بياضي، المرجع السابق، ص 166.

لا ينحصر دور جمعيات حماية البيئة في الصلاحيات و الإمكانيات التي أتيحت لها للمشاركة في حماية البيئة، و إنما يتعداه إلى تحسيس المواطن و نشر الوعي البيئي و تعريف الأشخاص بحقهم في العيش في بيئة نقية.[70]

3- المساهمة في المجال الاجتماعي و الثقافي:

إن من أهم مبادئ الديمقراطية هو احترام حقوق الإنسان فهو جوهر الديمقراطية إلا أنها مازالت تعاني من أعمال همجية.

لكن المجتمع المدني يواجه تحديات أهمها نشر ثقافة السلم واللاعنف وإعلاء قيم التسامح وبالرغم من بعض التجاوزات من قبل السلطة أثناء مرحلة التحول الديمقراطي في الجزائر، فمؤسسات المجتمع المدني في الجزائر مثل الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان تواجه تحديات من أهمها تحديات إجبار الدولة والضغط عليها من أجل احترام البنود التي نص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 48 والعمل على رفع المستوى المعيشي وحرية التعبير وغيرها من حقوق الإنسان.

بالإضافة إلى أن الجزائر شهدت تحولا في أوضاعها ومراكزها من خلال تأسيسها للأحزاب والجمعيات وغيرها من الأمور التي تشارك في الحياة العامة للمجتمع، إذ شكلت النساء الجزائريات أكثر من 30 منظمة نسوية تدافع عن حقوق المرأة السياسية والمدنية، وتشارك هذه الأخيرة غيرها من المنظمات في أنشطتها المتعلقة بأوجه الحياة الجزائرية كافة، كذلك مطالبتها بإدماج وإشراك المرأة في المجتمع وإكسابها المكانة اللائقة خاصة تلك الجمعيات التابعة لأحزاب المعارضة مثل: الاتحاد النسائي التابع لجبهة القوى الاشتراكية أو التابع لحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية.[71]

المطلب الثاني: مساهمة المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية في تونس.

سنحاول في هذا المطلب التركيز على التنمية المحلية الريفية كون أن النظام السياسي التونسي في توجهه التنموي جعل من المناطق الريفية أولى اهتماماته، بالإضافة إلى تركيزه على العنصر النسوي واعتباره قوة فاعلة في النهوض بالتنمية المحلية، وظهر ذلك جليا من خلال البرامج التي سطرها و الجمعيات التي أنشأها أو سمح بإنشائها في إطار خدمة قضايا المرأة والجعل من الريف والمرأة الريفية رفيدا في التنمية المحلية، إلى جانب تنمية المناطق الحضرية.

تحظى المرأة خاصة في المناطق الريفية، بعناية من قبل المؤسسات التنموية الحكومية و غير الحكومية، و هي تعمل على تحسين ظروف عيش الفئات النسائية و على جعل المرأة عنصرا فاعلا في المسار التنموي، و تسهم المجهودات المبذولة في دعم مشاركة المرأة الريفية في الحياة العامة، خاصة أن أغلب المتدخلين يشجعون مبادرات التنظيم الذاتي النسائية و يحسسون بأهمية الحياة الجماعية.

و يشير الهادي الرزقي، كاتب عام مؤسسة الكاف للتنمية الجهوية، إلى أن تنظيم المجتمعات المحلية في شكل جمعيات تنموية و تمكين المرأة الذاتي، خاصة في المناطق الريفية، يعدان مكونين أساسيين في إستراتيجية عمل هذه الجمعية، و يؤكد على أهمية اعتماد سياسة المراحل عند التدخل حتى يتسنى للمرأة الاضطلاع بدور أكثر أهمية في حياتها

- المرجع السابق، ص 70.168

- المرجع السابق، ص 71.169

الخاصة و العامة، مع الحرص على جعل الرجل شريكا في هذه العملية و يذكر الهادي الرزقي بضرورة العناية بالبعد الاقتصادي عند التدخل في المناطق الريفية حتى يتسنى مرافقة الفئات المستهدفة في المجالات الأخرى (الصحة، التربية، الحياة ا لعامة ...)، و يعتبر إدماج المرأة الريفية في الدورة الاقتصادية كمسؤولة عن منتوجها و عن القرض الذي تحصلت عليه جمعيات و مجامع تنموية.

و تؤكد حفيظة خضراوي، منسقة مشاريع بمؤسسة الكاف للتنمية الجهوية و رئيسة جمعية تكوين و تشغيل المرأة و الشباب بالريف بالكاف، على أهمية تحسين الرجال عند التدخل لفائدة الفئات النسائية.

وقد بنيت تجربة هذه المؤسسة تراجع المقاومة الرجالية بمرور الوقت و اقتناع العناصر الرجالية في الأسر بأثر المشاريع النسائية المحدثة الايجابي على الدخل العائلي، و هو ما مكن النساء المستفيدات من دعم مؤسسة الكاف للتنمية الجهوية من الانفتاح على المحيط الخارجي بالمشاركة في الاجتماعات و الاستفادة من الحلقات التدريبية المنظمة بعمليات التزود و التسويق...

وتتحدث إحدى المستفيدات، و هي مستفيدة من دعم مؤسسة الكاف للتنمية الجهوية و عضو بجمعية التجمع الدستوري الديمقراطي بالسرس الشمالية، عن تحسين أوضاع منطقتها و تحسن مكانة المرأة بفضل المشاريع التنموية الموجهة لفائدة الفئات النسائية الريفية. (72)

وعبرت "فجرة كلاعي" و هي منتفعة بقروض صغرى، عن اعترافها بالجميل اتجاه مؤسسة الكاف للتنمية الجهوية التي مكنتها من تحسين ظروف عيش أسرتها و مستواها، و تؤكد هذه المنتفعة على أهمية المثابرة من أجل إقناع المحيط العائلي، خاصة الرجالي، بحق المرأة من الاستفادة من المشاريع التنموية و في التحرك في الفضاء العام، و تشير فجرة كلاعي إلى التشجيع الذي تلقاه اليوم من زوجها في تسيير مشروعها و في مشاركتها في الحياة العامة، بعد مقاومته الشديدة في أحداثها نشاطا مدرا للدخل، و هي فخورة اليوم بما حققته و بالاحترام الذي أضحت تحظى به من قبل محيطها، و هو ما جعلها تقبل الحديث عن تجربتها في برامج تلفزية و تشجع النساء بمنطقتها على بعث مشاريع اقتصادية.

وتؤكد الناشطات والمكونات بمؤسسة الكاف للتنمية الجهوية على ضرورة العمل على فك عزلة الفتيات والنساء بالمناطق الريفية بولاية الكاف من تشجيعهن على المشاركة في المعارض و التظاهرات الاجتماعات... و تنوهن في حديثهن بدور برنامج تعليم الكبار في تحسين أوضاع المرأة الريفية و في عدم وجودها في الحياة الجماعية المحلية، و حسب ناشطات مؤسسة الكاف للتنمية الجهوية تعد مشاركة المرأة مسألة أفقية ينبغي أخذها بعين الاعتبار في مختلف مراحل التدخل، و هو ما يستوجب تشريك النساء الريفيات في صياغة المشاريع التنموية (اختيار الأنشطة الإنتاجية، تحديد أساليب الانتفاع بالقرض تسديد الدين و الكشف عن حاجيات التكوين) و في اجتماعات التخطيط و المتابعة و في تحديد الأنشطة التحسيسية الموجهة للفئات الرجالية ...

شهدت مشاركة المرأة في الحياة العامة في ولاية الكاف تحسنا خلال السنوات الأخيرة، و هو ما يعكسه تزايد الحضور النسائي العددي في بعض هياكل الحكم المحلي بفضل نظام الحصة و تطور التمكين الذاتي لدى الفئات النسائية

72- سنيم بن عبد الله، **مشاركة المرأة في الحكم المحلي في تونس**،مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث، برنامج إدارة التنمية الحضرية، مؤسسة الكاف للتنمية الجهوية، تونس 2006، ص 63.72

خاصة في المناطق غير البلدية نتيجة تدخل البرامج و المشاريع الموجهة للمرأة الريفية، إلا أنه يبدو أن الصعوبات الاقتصادية التي تعرفها ولاية الكاف تحد من بروز قيادات نسائية و من وتيرة الاتجاه نحو ضمان تكافؤ الفرص بين الجنسين في المشاركة في الحياة العامة و اتخاذ القرار. [73]

وفي ما يلي سنتناول بعض النماذج والمشاريع التنموية التي قامت بها جمعيات تونسية تعتني بتنمية المرأة الريفية:

1- قطب الإشعاع النموذجي لفائدة المرأة الريفية بعين البية: تهدف الخطة الوطنية للنهوض بالمرأة الريفية التي تم إقرارها سنة 1998 إلى:

- النهوض بالموارد البشرية النسائية في الريف.
- تحسين ظروف عيش المرأة الريفية.
- تطوير مساهمة المرأة الريفية في دخل الأسرة.
- تعزيز دور المرأة في القطاع الفلاحي.
- تحسين مستوى إدماج و تأطير المرأة الريفية و انتفاعها بالخدمات الاجتماعية.
- تفعيل مشاركة المرأة الريفية في ديناميكية التنمية الجماعية.

و أقرت الخطة الوطنية للنهوض بالمرأة الريفية عديد من الآليات و البرامج لتحقيق الأهداف المرجوة و من أبرز هذه الآليات بعث أقطاب إشعاع و يأتي قطب الإشعاع النموذجي لفائدة المرأة الريفية بعين البية من معتمدية فرنانة في الشمال الغربي للبلاد التونسية ضمن هذه الآليات كأول تجربة من نوعها انطلقت في أكتوبر 2004 لتقدم الخدمات للمرأة الريفية بهذه الربوع من جهة و توفير تجربة يستأنس بها عند أقطاب إشعاع بجهات أخرى و تساهم في تطوير منظومة التنمية لفائدة المرأة الريفية بصفة عامة. [74]

1- أهداف قطب الإشعاع:

1- الهدف العام: النهوض بمختلف الشرائح الاجتماعية في الريف و إدماجها في التنمية المحلية.

2- الأهداف الخصوصية:

- توفير فضاءات لتنشيط السكان المحليين في المناطق الريفية و الإحاطة بهم و تشريكهم في التنمية المحلية بتوظيف قدراتهم في شتى المجالات.
- تقريب الخدمات من ساكني المناطق الريفية.
- تيسير عملية التنسيق على المستوى المحلي و ما يتعلق بالبرامج الرامية للنهوض بالريف و بساكنيه.
- تنشيط و دعم العمل الجمعياتي على المستوى المحلي.

3- الفئات المستهدفة:

- سنيم بن عبد الله، المرجع السابق، ص 73.65

- عبد الرحمان جمور، **دراسة مسحية حول المشاريع الاجتماعية الموجهة للمرأة في تونس**، منظمة المرأة العربية، مارس 2010، ص 74.61

- المرأة الريفية.
- الطفلة و الطفل الشاب و الشابة.
- المسنة و المسن.

4- التمشي المعتمد في تنشيط الفضاءات متعددة الاختصاصات:

اعتماد مقاربة شمولية تأخذ بعين الاعتبار ترابط الجوانب الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية لمختلف الشرائح و الفئات الاجتماعية بالمناطق الجنوبية المحيطة بأقطاب الإشعاع (الفضاءات متعددة الاختصاصات) مع اعتماد منهجية تشاركيه تراعي خصوصيات و أولويات الفئات المستهدفة.

5- محاور التدخل:

1- في مجال النهوض بالمرأة الريفية:

- محو الأمية.
- التثقيف الاجتماعي و تنشئة الأطفال.
- الإدماج الاقتصادي.
- المساهمة م المشاركة في الحياة الجماعية.

2- في مجال تربية الطفولة:

- حضانة الأطفال في سن ما قبل الدراسة.
- تنشيط تربوي اجتماعي للأطفال.

3- في مجال التنشيط السياسي:

- تنشيط ثقافي- ترفيهي.

4- في مجال الإحاطة بالمسنين و توظيف كفاءاتهم:

- تقديم خدمات اجتماعية و صحية.
- تقديم أنشطة تثقيفية و ترفيهية.
- تشريك أصحاب المهارات و الكفاءات في تنشيط الفضاء. [75]

أطراف التعاون: في إطار برنامج تنشيط متكامل و بناءا على حاجيات الفئات المستهدفة يتولى منشط أو منشطة قطب الإشعاع متعدد الاختصاصات التنسيق مع مختلف الهياكل الحكومية و غير الحكومية ذات العلاقة، في إطار عقود برامج لتنفيذ أنشطة تثقيفية و تربوية و توعوية و ترفيهية بالفضاء متعدد الاختصاصات لفائدة الفئات المستهدفة في المجالات المذكورة سابقا.

- عبد الرحمان جمور، المرجع السابق، ص 62.75

الأنشطة: يبق تحديد الأنشطة الخاصة بكل فضاء تبعا لمقاومة تشاركيه تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات وأولويات وتطلعات الفئات المستهدفة في كل منطقة من مناطق التدخل.

الإنجازات و تقييم النتائج:

لتحقيق أهداف هذا المشروع النموذجي بادرت وزارة شؤون المرأة و الأسرة و الطفولة و المسنين بإبرام اتفاقية تعاون "عقد برنامج" مع الجمعية التنموية للتشغيل و المسكن التي لها تجربة هامة في التنمية الريفية تتعهد بموجبه الجمعية بانجاز هذا المشروع امتداد 5 سنوات يتم خلالها إحداث جمعية تنموية في منطقة عين البية تشارك فيها المرأة و الفتاة و تتولى ابتداء من سنة 2010 تنشيط القطب.

و تم خلال الفترة السابقة منذ إحداث القطب تحقيق الانجازات التالية:

- إحداث لجنة نسائية محلية للتنمية تتكون من 27 نائبة تم انتخابهن من طرف أكثر من 500 امرأة تتراوح أعمارهن ما بين 18 و 65 سنة على إثر 28 اجتماع إعلامي تحسيسي تنشيطي.
- تكوين أعضاء الجمعية في مجال التسيير و التصرف و التنشيط.
- فتح فضاء القطب لبرامج التكوين القطاعية لتنظيم دورات تكوين لفائدة المرأة و الفتاة المقيمة في جوار القطب.
- استقطبت تجربة قطب الإشعاع اهتمام العديد من وفود الدول التي اطلعت على تجربة تونس في مجال النهوض المرأة الريفية.
- أصبحت الفتيات قادرات على القيام بالعيادة الذاتية.
- 90 امرأة و فتاة اكتسبن معرفة في ما يتعلق بالأمراض المنقولة جنسيا و التشخيص المبكر لسرطان الثدي و عنق الرحم و الحمل الغير مرغوب فيه.
- 200 امرأة و فتاة تابعن 19 حصة في مجال الحوار داخل الأسرة و حصص توعوية حول حقوق المرأة و حقوق الطفل.
- 35 فتاة عبرن عن مشاكلهن و ناقشنها في نطاق نشاط المجموعات.
- 250 امرأة و فتاة شاركن في 09 رحلات استطلاعية و ترفيهية.
- تنظيم 40 حصة تكوينية لفائدة أكثر من 70 فتاة. [76]

2- مركز الإحاطة والتوجيه للمرأة التي تعيش صعوبات.

الهيكل المنجز: الإتحاد الوطني للمرأة التونسية:

أحدث مركز الإحاطة والتوجيه التابع للاتحاد الوطني للمرأة التونسية في 14 أوت 2003، وعزز هذا المركز بمركز ثان يقوم بنفس المهام بالنيابة الجهوية للاتحاد بمدينة سوسة في أوت 2005، وتتمثل مهام المركزين في إيواء النساء اللاتي

- المرجع السابق، ص 63.76

تعانين من مشاكل عائلية وتوفير الإقامة الوقتية لهن فضلا عن ضمان حقهن في الرعاية الطبية والاجتماعية والنفسية في انتظار تسوية وضعيتهن الأسرية وإعادة إدماجهن اجتماعيا واقتصاديا.

ويعتمد المركز لتقديم خدماته لهذه الفئة من النساء بالإضافة للإيواء وعلى خليتي الإنصات والإرشاد الاجتماعي والاستشارات القانونية.

1- خلية الإنصات والإرشاد الاجتماعي: تتمثل خدماتها في:

- قبول النساء المعرضات للتهديد البدني والنفسي صحبة أبنائهن.
- قبول الفتيات المهددات اللاتي تتجاوز أعمارهم 18 سنة.
- توفير الإقامة الوقتية بالمركز مع تأمين مستلزمات الرعاية النفسية والطبية لهن، والسعي للصلح بين المهددات وذويهم.
- قيام هياكل المركز بالمتابعة المستمرة.
- تسهيل إعادة إدماجهن في الحياة الاجتماعية والاقتصادية في أقرب الآجال بالتنسيق مع الهياكل المعنية.
- توجيههن نحو بعث مشاريع وموارد رزق تمكنهن من دخل قار.
- تنظيم لقاءات وندوات وأيام مفتوحة حول العديد من المسائل التي تهم المرأة.

وتتمثل مشاكل المقبلين على هذا المركز بالأساس في:

- مشاكل اجتماعية.
- خلافات وزوجية.
- مشاكل قانونية.
- التعرض إلى العنف.

2- خلية الاستشارات القانونية:

تتولى مجموعة من النساء الحقوقيات واللاتي تنشطن في خلية الاستشارات القانونية التابعة لرابطة النساء صاحبات المهن القانونية، تقديم استشارات قانونية بمعدل 20 استشارة أسبوعيا وبصفة مجانية. [77]

ومنذ ديسمبر 2006 وقع تعميم هذه التجربة على كامل ولايات الجمهورية، ليصبح للاتحاد 28 خلية للاستشارات القانونية تعمل على نفس منوال عمل الخلية الموضوعية على المستوى الوطني.

وتهدف هذه الاستشارات إلى:

- تقديم الإرشاد القانوني لكل المواطنين وبصفة أخص من النساء.
- التدخل لدى السلطات المختصة قصد الإعانة ومد يد المساعدة لأولئك المواطنين.

77- المرجع نفسه، ص 63.

ولئن تنوعت مواضيع هذه الاستشارات فإنها تمحورت بالأساس حول النفقة والطلاق وإهمال العيال، والعنف الزوجي، وحق المرأة في الميراث وقد تمكنت هذه الخلية من معالجة حالات في إثبات النسب عن طريق التحليل الجيني.[78]

المطلب الثالث: مساهمة المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية في المغرب.

يتنامى دور منظمات المجتمع المدني مع ازدياد الحاجة إلى انخراط جهات إضافية في مهام وبرامج التنمية لاسيما بعد قصور الدولة وأجهزتها ومواردها عن تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطن ولما كانت هذه الاحتياجات حق من حقوقهم، وباتت تلبيتها ملحة وضرورية لتأمين الأمن الإنساني والاستقرار الاجتماعي، كان لابد من توسيع المجال أمام منظمات المجتمع المدني لتصبح "شريكا" في عملية التنمية للاستفادة من مواردها البشرية والمادية والخبرات التي تكتنزها.[79]

لقد عرف المغرب منذ نهاية الثمانينات انطلاقة مذهلة للمنظمات غير الحكومية بفضل تطور موقف الدولة منها، إذ أصبحت هذه الأخيرة تروج خطابا إيجابيا حول فوائد الحركة الجمعوية، كما تقوم بتقديم مساعدات لها من أجل القيام ببعض الأعمال التنموية في إطار صياغة تعاقدية كتوفير البنى التحتية، وقد باركت الدولة هذا العمل الجمعوي لأسباب منها:

إيجاد شريك لها في التنمية بعدما تبين لها عدم قدرتها على توفير كل الإمكانيات الضرورية للنهوض بالعالم القروي، كون الظرفية التي يعيشها المغرب حتمت عليه تبني سياسة البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، التي ترمي في مجملها إلى تقليص نفقات الدولة في مجال القطاع العمومي مع خوصصة هذا الأخير، مما دفع بالدولة إلى تحفيز فعاليات المجتمع المدني وخصوصا الجمعيات التنموية قصد المشاركة في الإقلاع الاقتصادي الهادف.

ولهذا فإن العمل الجمعوي التنموي يشكل ليس فقط مرجعية لباقي المتدخلين والفاعلين بل قوة يعول عليها لتغيير السلوكات وللنهوض بواقع المجتمع الريفي الاقتصادي والاجتماعي، وذلك بسن سياسة تنموية لأن التنمية المراد الوصول إليها ذات بعد شمولي تدمج فيه جميع الفئات الاجتماعية وتتحاشى التسبب في تهميش أحد، لذلك يجب أن تبنى على التضامن والتماسك بين كل أفراد المجتمع، وتتعامل مع كل الإمكانات المحلية على تنوعها ثم تقوم باستثمارها.[80]

غير أن حيوية المجتمع أفرزت أشكال تنظيمية جمعوية حول قضايا مختلفة استطاعت الوقوف أمام هذا التضييق واستغلال الهامش المسموح به، وقد غطت هذه الجمعيات مختلف القضايا (الطفولة، المرأة، الشباب، حقوق الإنسان، العمل التنموي، الرشوة، مراقبة الانتخابات، الهجرة...الخ)، كما اعتمدت أشكال عمل متنوعة (الترافع، تشكيل مجموعات الضغط، التفاوض) وذلك عبر شراكات مع الحكومة أو مع المنظمات الدولية غير الحكومية، على أن الجمعيات النسوية والحقوقية في المغرب شكلت في السبعينات رأس الحربة للمجتمع المدني في صراعها من أجل توسيع فضاءات التعبير والنهوض بأوضاع النساء وحقوق الإنسان كما شكلت هذه الجمعيات ملاذا للمناضلين اليساريين الذين

- المرجع نفسه، ص 78.64

- سعيد ياسين موسى،" **دور منظمات المجتمع المدني في التنمية**"، **الحوار المتمدن**، العدد 3610، تاريخ نشر المقال، 2012/01/17 ،تاريخ الاطلاع على المقال :79.2013/09/25
www.alhewar.org/delat/shom.art.asp?aid=17392.

- محمد آرجدال:" **أية مساهمة للجمعيات التنموية في التنمية المستديمة للساكنة القروية**"، الحوار المتمدن، العدد 1933 تاريخ نشر المقال:2007/06/01 ،تاريخ الاطلاع على المقال:2013/09/25.
www.alhewar.org/delat/shom.art.asp?=1527556.

هجروا السياسة بفعل ضيق هامش الفعل ومجالا للحراك السياسي كلما اشتدت رقابة الدولة وظهر اختناق سياسي، يمكن القول بأن السيرورة التاريخية لقيام مجتمع مدني مرت بثلاث مراحل كما يلي:

الأولى: وتتمثل في ميلاد بعض المكونات (الأحزاب السياسية، المجموعات السوسيوثقافية والخيرية) والتي رأت النور تحت الاستعمار في إطار محاولة تصاعدية بدأت بمطالب الإصلاح مروا بالمعارضة فالمقاومة بشقيها السياسي والعسكري.

الثانية: انطلقت مع استقلال المغرب عام 1956 حيث دخل المجتمع المدني معترك الصراع السياسي الذي تواجهت خلاله الحركة الوطنية عموما وفيما بعد اليسار المغربي مع السلطة، من خلال معارك مختلفة لعل أولاها الاقتراع حول دستور 1962 الذي دشن ميلاد المعارضة وتيارات الرأي وهكذا ازدواجية النظام بين محاولة الاستحواذ على خطاب المجتمع المدني أو عبر تدجينه أو خلق بدائل طبيعية.

الثالثة: مع بروز العولمة وما رافقها من انهيار لجدار برلين ونشوء نظام عالمي جديد، أصبح فيها للمجتمع المدني صوت ودور ذا وزن في الحياة العامة، كما أن وظيفته ستصبح ممأسسة خاصة مع إطلاق ورشات مهيكلة لمشروع المجتمع الديمقراطي الحداثي الذي وقع عليه إجماع بين أهم القوى المجتمعية بالمغرب قيادة وقاعدة (خاصة مع العهد الجديد) من قبيل المفهوم الجديد للسلطة: سياسة القرب، السلوك المدني والمواطنة، المبادرة الوطنية للتنمية....الخ، مع ما رافقها من مواثيق وطنية في مختلف المجالات (التربية والتكوين إعداد التراب الوطني، البيئة...الخ) والتي أقرت كلها على دور المجتمع المدني كدعامة وشريك لا محيد عنه، وفي هذا الصدد شهد قانون الحريات العامة إصلاحا تمثل في عزل قانون الأحزاب عن القانون المؤسس للجمعيات.

من خلال ما سبق تبين لنا أن ما يتميز به المجتمع المدني المغربي عن باقي المجتمعات المدنية المغاربية الأخرى عموما هو تطوره من سياقه التقليدي إلى سياق عصري تحت وطأة الاستعمار أولا، وفي مواجهته و معارضة السلطة المركزية بعد الاستقلال ثانيا، وهنا لابد من الإشارة إلى أن المغرب يكاد يكون البلد الوحيد المؤسس على شرعيتين لازالتا في تناقض وإن خفت حدته مع الدخول في مرحلة التناوب السياسي (1996)، وما واكبها من انتقال إلى عهد جديد: شرعية تاريخية (الملكية برصيدها التاريخي والرسمي)، وشرعية وطنية (الحركة الوطنية إلى جانب المقاومة بتاريخها النضالي ضد المستعمر ومن أجل عودة الملك بعد نفيه)، كما أنه البلد العربي الوحيد الذي تم فيه الدفع بالقوة المجتمعية التي ناضلت من أجل الاستقلال إلى الركون إلى المعارضة رغما عنها، بل وتعطيل مطالبها الإصلاحية والديمقراطية التي كانت بمثابة برنامج استثمار للاستقلال السياسي من أجل تحقيق مكتسبات اقتصادية واجتماعية وثقافية.

وهو ما عبر عنه الراحل محمد الخامس إبان عودته من منفاه وتكريسه كملك شرعي للبلاد بأنه:"قد خرجنا من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر"، هذه الخصائص المميزة للصراع السياسي والمجتمعي بالمغرب والتي أطرت بشكل مباشر أو غير مباشر سيرورة بروز المجتمع المدني هي التي ستحكم بشكل أو بآخر حركية هذا النسيج الجمعوي وديناميكيته وأشكال تدخله.

ولئن قدر عدد الجمعيات بالمغرب حوالي 40000 جمعية فإن الدراسة التي قامت بها وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن خلال شهر مارس 2010 أبانت على أن الرقم يتراوح بين 30000 إلى 50000 بينما يظل عدد المنخرطين أو الناشطين بهذه الجمعيات مجهولا ككل، وتنشط بعض هذه الجمعيات في برامج منظمات دولية أجنبية وأممية

أو حتى في إطار برامج وطنية لعل أبرزها في الوقت الراهن برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ومن المفيد الإشارة إلى أن هذه الجمعيات تتنوع بين ما هو وطني وله فروع جهوية أو محلية بالإضافة إلى ما هو جهوي أو محلي فقط.

فقد استفاد المجتمع المدني في المغرب من الدور الذي منح له في إطار الاتفاقيات الدولية وعلى الخصوص اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية، من خلال الأرضية غير الحكومية الأورومتوسطية كما أن ما شهدته مرحلة التناوب من انحسار في الحقل السياسي سواء من خلال ضعف المشاركة السياسية، أو بروز ظواهر مشينة في الحقل السياسي وتمس بأخلاقيات العمل السياسي (الرحل، استعمال التزكيات السياسية، انشقاقات الأحزاب، تشكيل أغلبيات هجينة...الخ)، إلى جانب الغموض الإيديولوجي والتذبذب في المواقف السياسية للأحزاب، كلها عوامل إلى جانب أخرى من قبيل هيمنة الأعيان على الحقل السياسي، صراع الأجيال وغياب الآليات الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية، بل وحتى عدم احترام القانون المؤسس للأحزاب، ساهمت في احتلال المجتمع المدني لواجهة الصراع وتبنيه لمبادرات من طبيعة سياسية مما جعل عدد من الأحزاب تلقي باللائمة على المجتمع المدني ناعتا إياه بمحاولة الاستحواذ على أدواره.

1- المساهمة في الجانب السياسي:

- **المساهمة في سيرورة اتخاذ القرار:** ونميز في هذا الصدد بين أسلوبين من هذه المساهمة ويتمثل من خلال ضغط مباشر للجمعيات بمفردها أو مدعومة بهيئات أخرى سياسية أو غيرها على الحكومة من أجل انتزاع مطلب ما.

ونشير في هذا الصدد على سبيل المثال لا الحصر، إلى المظاهرتين التي شهدتهما شوارع "الرباط" و "الدار البيضاء" حول "مشروع خطة إدماج المرأة في التنمية" والتي تميزت هذه الضغوط بين قوى مدنية مؤيدة (الديمقراطيون والعلمانيون واللبراليون)، وأخرى معارضة (الإسلاميون والمحافظون) وهو ما تطلب تحكيما ملكيا تجلى في تشكيل "اللجنة الملكية الاستشارية لمراجعة مدونة الأحوال الشخصية".

كما أن الأسلوب الثاني يتمثل في إقدام السلطات العمومية على تنظيم استشارات موسعة ومؤسَّسة مع هيئات المجتمع المدني ومجموعات الضغط على اختلاف أنواعها ونشير في هذا الصدد إلى الحوار الوطني لإعداد التراب كمثال ، والذي تتوج بالميثاق الوطني لإعداد التراب .[81]

- **مراقبة مدى احترام السلطات العمومية للقوانين:**

ونشير هنا إلى عمل هيئات المجتمع المدني في مراقبة الانتخابات ومدى نزاهتها ومصداقيتها وصحة النتائج التي أفرزتها صناديق الاقتراع.

وفي هذا الصدد وبالرغم من حداثة التجربة وفرادتها والتي انطلقت منذ انتخابات 2002 إلا أنها لازالت محط انتقاد واختلاف في الرؤى سواء حول مأسسة المراقبة ومنحها صفة قانونية أو ربطها بآليات متابعة قانونية، أو متى تبدأ هذه المراقبة؟ هل منذ انطلاق الحملة الانتخابية بمختلف مراحلها أم الاكتفاء فقط بمراقبة الاقتراع بمكاتب التصويت؟

---

81 – عبد العزيز قواقي،" **المجتمع المدني يترجم الأفكار إلى أفعال**". تاريخ الإطلاع على الموقع: 2013/09/20

http://www. Zawaya-Magharebia.com/old-zawaya/ar/-335.

غير أن هناك إجماع على التحسن الملاحظ في أجواء الانتخابات والتراجع الكبير في الخروقات وأشكال التدليس التي كانت تلجأ إليها وزارة الداخلية لإفراز خريطة انتخابية تستجيب لرغبات الدولة دون اهتمام بآراء الناخبين، الأمر الذي جعل من المجتمع المدني مرجعا إلى جانب مراجع أخرى.

وبالرغم من "الحياد السلبي" الذي تتخذه بعض السلطات المحلية، فإن مراقبة المجتمع المدني لسيرورة الانتخابات وفرت أجواء مناسبة، وهذه المراقبة تقوم بها الجمعيات، إما ضمن مجموعات أو بمفردها من خلال العمل الموازي مع المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان المكلف بمنح التزكيات للجمعيات الوطنية والدولية أو دون اللجوء إليه وكذلك من خلال انتقال مجال المراقبة فوق مقتضيات منهجية تختارها أو من خلال التركيز على مراقبة جانب من جوانب العملية الانتخابية (مكاتب التصويت، مالية الانتخابات، دوائر انتخابية مختارة...الخ).

إلى جانب هذا النموذج نجد عمل الرصد المندرج ضمن سياق دولي، مثلما هو حال "**جمعية ترانسبرنسي**" بالمغرب ودورها في محاربة الرشوة الأمر الذي أدى بعد نضالات متعددة إلى إنشاء هيئة مستقلة لمحاربة الرشوة في المغرب والتي أصدرت تقريرها الأول سنة 2009، هناك كذلك فرع منظمة العفو الدولية بالمغرب، بالإضافة إلى فرع الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان والذين لعبا دورا كبيرا إلى جانب الجمعيات الحقوقية المغربية في إشاعة وتكريس حقوق الإنسان السياسية بمختلف أجيالها، وقد خاضت هذه الجمعيات بدعم من مختلف مكونات المجتمع المدني أشكال احتجاج وترافع وتفاوض مختلفة حتى الاعتراف بمطالبها وبها ثم اتخاذها شريكا مثلما هو عليه الأمر خصوصا بالنسبة للمنظمتين المذكورتين. [82]

- **الاحتجاج ضد السياسات الحكومية:** وإلى جانب هذه الأساليب الهادئة نجد أن الاحتجاجات بدأت تتعاظم منذ الدخول في مرحلة التناوب السياسي والتي فتحت آمالا واسعة أمام انتظارات المواطنين ومختلف القوى الاجتماعية، وحسب التقرير السنوي للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان حول "التجمعات الاحتجاجية في علاقتها بالحريات العامة" حيث تزايدت هذه الاحتجاجات في شكل مجموعات كبيرة أو صغيرة احتلت الفضاء العام سواء أمام المؤسسات العمومية أو حتى الخاصة، وقد بلغ عددها ما بين الفاتح من جانفي وحتى 31 أكتوبر 2008 ما مجموعه 5508 تجمعا كان أهمها بالمدن الكبرى خاصة الدار البيضاء، وقد انتهت بعضها إلى أحداث عنف تدخلت فيها قوات الأمن العمومي.

ولئن كانت هذه الاحتجاجات فرصة للتعبير عن السخط من السياسات الحكومية المتبعة، فإن بعضها شكل خطرا على ممارسة الحقوق والحريات، بل وكانت فرصة لمطالب لم تكن مبرمجة أصلا عند انطلاقها أو اتخذت مطية "لارتكاب جرائم سيما العنف والنهب والتخريب والعصيان...الخ".

التقرير المذكور أن الجهات المنظمة أبانت على كفاءة وابتكار على مستوى التنظيم وأساليب الاحتجاج واستقطاب المساندة، وهو ما فتح الباب للحوار حول الحكامة الأمنية بغية ضمان حقوق المحتجين في ممارسة حقهم مع احترام للقوانين من طرف المسئولين الموكول إليهم تأمين ممارسة الحقوق والقيام بالواجبات.

82- نفس الموقع.

وغالبية الاحتجاجات يدور موضوعها حول: الشغل (حالة الجمعيات المعطلين من الطلبة)، غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار (تنسيقيات الغلاء)، مطالب اجتماعية (جمعيات ذوي الاحتياجات الخاصة، الجمعيات النسائية)، الحقوق (جمعيات حقوقية أو حركات خاصة من قبيل مجموعات النساء السلاليات التي طالبت بحقها في الإرث ضمن أراضي السلالات)، السكن والبنيات التحتية (جمعيات الأحياء والفدراليات المنظمة لها)، أو سوسيوثقافية (الحركات الأمازيغية والإسلامية)...الخ. (83)

2- المساهمة في الجانب الاقتصادي:

يزخر المغرب بتنوع جغرافي كبير يتمثل في شواطئ وجبال وسهول، لها إيجابياتها وسلبياتها وقد تغلب السلبيات على الإيجابيات لأن أكثر من نصف مساحته تصنف ضمن مناطق ريفية قروية طالها الإهمال ونخر فيها الفقر، بسبب توالي سنوات الجفاف وانجراف التربة وتصحرها، مما ساهم في إفراغ معظمها من السكان عن طريق الهجرة إلى المدن ولم يبق في البعض منها إلا المعالون بصورة تضامنية من أقربائهم بالخارج ولا يمكن وضع حد لهذا التردي إلا بسن سياسة تنموية هادفة تستهدف الأبعاد البشرية والاجتماعية والاقتصادية، وتتطلب مخططات بعيدة ومتوسطة المدى، تجند لها كل إمكانيات الإنجاز والتنفيذ وتحشد لها جميع وسائل الدعم والمساندة من تعبئة الفاعلين وإشراك المعنيين في المتابعة والحماس لإنجازها.

ولتبرير ضرورة العمل على الإسراع في تنمية العالم الريفي لابد من التذكير بالوضعية المتردية التي يعيشها على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والمتمثلة في انخفاض مستوى التنمية البشرية به مقارنة مع الوسط الحضري وكذا ضعف البنيات الاقتصادية والاجتماعية الأساسية .

إذ أن ما يقرب من 60% من القرى والأرياف تعاني من العزلة والتهميش بسبب غياب التجهيزات الأساسية كالطرق والكهرباء والماء الصالح للشرب والمراكز الصحية والمدارس، مما يزيد من استفحال ظاهرتي الأمية والفقر، حيث أن نسبة مهمة في من سكان الأرياف تعيش تحت عتبة الفقر الشيء الذي يؤدي حتما إلى ارتفاع البطالة والهجرة بنوعيها الداخلية والخارجية خصوصا السرية منها.

ومن خلال تركيز المغرب على التنمية المحلية الريفية فقد عمل المغرب عبر تاريخه على تحسين مستوى عيش السكان رغم قساوة الظروف الطبيعية والبشرية والتي تجعل تلك التنمية غير متجانسة، ومنذ بداية التسعينات أصبح الاهتمام منصبا على تنمية العالم الريفي الذي يعاني سكانه من مشاكل عويصة، فظهرت أصوات تنادي بفك العزلة عنه وتنميته وربطه بعجلة التقدم لتقليص الفوارق بينه وبين الحواضر، لكن هذا الاهتمام لم يكن من طرف الدولة وحدها بل برز على الساحة مجموعة من الفاعلين من المجتمع المدني وبالخصوص جمعيات تنموية تجندت بكل إمكانياتها المتاحة للعمل على ضمان تنمية محلية للعالم الريفي.

على مستوى التنمية المحلية الريفية فإن المهاجرين المغاربة بالخارج يساهمون في مشاريع التنمية المحلية بواسطة بعض الجمعيات التنموية مثل جمعية (هجرة، تنمية ديمقراطية) تتألف من حوالي ثلاثين جمعية قروية متمركزة بكل جهات المغرب

– عبد الفتاح الزين،" **الحركات الاحتجاجية الجديدة ودور المجتمع المدني: التحولات المجتمعية ونهاية السياسة؟ المغرب نموذجا**"، تاريخ نشرالمقال: 832011/02/12

www.Laghtiri1965-arablogs.com/archive/5/868584/html.

وتهدف أساسا إلى التنمية المحلية الريفية وتتدخل في مجالات عدة مثل التدبير المائي عن طريق إنشاء سدود تلية، وتزويد السكان بالماء الصالح للشرب ثم الكهرباء الريفية وتشجيع الأنشطة النسائية المدرة للدخل، وكذلك الصحة والنظافة والتمدرس ومحاربة الأمية.

على مستوى إدماج المرأة في التنمية فإن الجمعيات المغربية عملت جاهدة في هذا المجال طيلة العقدين الأخيرين وكان اهتمامها في البداية على شكل أنشطة تستهدف النهوض بوضعية المرأة الريفية بتقديم القروض الصغرى لها لينتقل إلى تشجيع المقاولة النسائية وكمثال على ذلك الجمعية المغربية لتشجيع المقاولة النسائية والتي ساهمت في إنشاء تعاونية للطرز اليدوي التقليدي تحت اسم "تعاونية أصول" بالرباط في مارس 2000 وقد استطاعت هذه الأخيرة تعبئة مائة امرأة حرفية في وضعية صعبة بالوسط الشبه حضري لإعالة أسرهم.

- على مستوى القروض الصغرى فقد عرف القطاع حيوية خلال بداية الألفية الثالثة حيث بلغ عدد المتدخلين حوالي 12 متدخلا الذين أسسوا الفدرالية الوطنية لجمعيات القروض الصغرى في جانفي 2003، وكمثال مؤسسة "زاكورا" التي تأسست عام 1995 وتتدخل في مجالات أساسية أهمها:
- منح القروض الصغرى للنساء الفقيرات في العالم الريفي ودعم التربية غير النظامية ومحاربة الأمية بشراكة مع الوزارة الوصية عن طريق إنشاء مدارس بالعالم الريفي.

هذا على الصعيد الوطني أما على الصعيد المحلي فقد اشتغلت الجمعيات التنموية المحلية في مجالات متعددة في مجال توفير المستلزمات وفك العزلة عن العالم الريفي والاعتناء بالبنيات التحتية وإنشاء بعض المرافق الاجتماعية المرتبطة بالمجال الصحي والتعليمي في إطار الشراكة مع الجهات المختصة ضمن برامج (baji-pager-pnrr- perg).

بالنسبة للتزود بالماء الصالح للشرب فإن هذه الجمعيات المحلية من أهدافها الأساسية توفير الماء الصالح للشرب وذلك بحفر آبار وبناء صهاريج وضخ الماء إليها ثم ربط المنازل بهذه الشبكة وكمثال: "جمعية تيسلان للتنمية والتعاون" التي زودت "قرى تيسلان واكن" بجماعة "تيمولاي" بالماء الشروب، ثم جمعية "التوفيق بتيغرداين بجماعة افران" وجمعية "آداي" للتنمية و التعاون هذه الأخيرة زودت مركز جماعة آداي بالماء الشروب وشغلت أطر لذلك.

- ربط القرى والأرياف بالطرق وفك العزلة الاقتصادية والاجتماعية عن السكان هو الشغل الشاغل لكل جمعيات المنطقة والتي عمدت إلى تسخير كل الوسائل وإبرام شراكة مع الجهات المختصة من أجل ذلك وقد استطاعت مجموعة من الجمعيات بجماعة آفران بربط القرى بالطرق الثانوية.[84]

3- المساهمة في الجانب الاجتماعي والثقافي:

بالنسبة للعمل الاجتماعي فقد استطاعت هذه الجمعيات بناء عدة مستوصفات في العديد من الحجرات وذلك لتقريب الخدمات الصحية الأولية للسكان وكذلك ما قامت به جمعية سيدي الغازي للعمل الاجتماعي والتربوي من بناء وتجهيز مركز لتصفية الدم بأحد القرى المغربية وتتوفر على 12 وحدة صحية تستقبل مرضى القصور الكلوي من مختلف

- الموقع نفسه. 84

مناطق الجهة، كما تقوم هذه الجمعية بالتعاون مع وزارة الصحية ومنظمات غير حكومية أجنبية بأيام طبية لجراحة العيون يستفيد منها مئات من الأشخاص القاطنين بالأرياف المغربية.

وتقدم هذه الجمعيات مساهمات مادية للمحتاجين من لوازم دراسية وملابس بل أكثر من ذلك تقوم ببناء حجرات دراسية مثل ما قامت به جمعية أوزكان للتنمية من بناء حجرات دراسية بنفس قرية الجمعية وكذا توفير مكتبات قروية لتشجيع الأطفال على القراءة والتمدرس والعمل الذي قامت به جمعية تيمولاي آزدار للتنمية والمحافظة على البيئة وتحتل محاربة الأمية قسطا كبيرا من اهتمامات هذه الجمعية نظرا لتفشي هذه الظاهرة بشكل كبير بالأرياف المغربية.

كما تم ابتداع منهجيات وفتح ملفات و ورشات عمل ونجد في هذا الصدد عمل جمعيات اشتغلت على شكل جمعيات مطلبية من قبيل منتدى الحقيقة والإنصاف الذي كونه مجموعة من معتقلي "سنوات الرصاص" من اليسار على الخصوص والتحقت بها مجموعات أخرى من الضحايا، وقام هذا المنتدى بتبني ملف ضحايا الانتهاكات الجسيمة التي قامت بها الدولة، حيث طالب باعتراف الدولة بأخطائها والكشف عنها ومعاقبة مرتكبيها وتعويض الضحايا وجبر الأضرار المترتبة وهو ما مهد لتكوين هيئة الإنصاف والمصالحة، كما نذكر مركز الذاكرة المشتركة والمستقبلة والذي يهتم بعلاقات المغرب مع محيطه الجيواستراتيجي، وقد أسفرت أنشطة المركز على التقدم في عدد من الملفات المغربية–الإسبانية من قبيل حرب الغازات السامة التي استعملها الجيش الاسباني ضد عبد الكريم الخطابي إبان ثورة الريف... وكذا الملفات المغربية الفرنسية وما تضمنته من انتهاكات جسيمة مست التراب الوطني وكل مكونات المجتمع المغربي والتي لازالت تبعاتها تلقي بثقلها على الواقع المغربي ولابد أن نذكر جمعية "بدائل" وهي نموذج للجمعيات التي اشتغلت بمثابة مجموعة خبرة وتفكير استراتيجي حاولت ان تفتح ملفات وأوراش الدفع بالعمل السياسي فهذه النماذج من الجمعيات إلى جانب أخرى كل حسب إمكانياتها وتوجهاتها واهتماماتها أخذت زمام المبادرة أمام تخلف وتقاعس القوى الموكول إليها هذا الدور.

وفي مجال تشغيل النساء وتوفير مدخول لهن قامت جمعية "النخيل للتنمية الاجتماعية والفنية" بأحد الأرياف المغربية بمشروع لتربية المواشي تستفيد منها مجموعة من النساء المعوزات، أما جمعية الصداقة فوفرت أفران لحفظ التمور وتخزينها حتى يتمكن الفلاحون من تسويق التمور في حالة جيدة وتسهر هذه الجمعية على تنظيم موسم سنوي جيد للتمور.

كما تعمل هذه الجمعيات على الحفاظ على التراث المحلي ورد الاعتبار له وذلك بعدة وسائل منها تنظيم محاضرات ومهرجانات و معارض للمنتوجات الأمازيغية التقليدية من حلي ولباس وأدوات ومعارض للكتب التي تعنى بالهوية الأمازيغية وذلك لرد الاعتبار لهذه اللغة والعمل على تدريسها. (85)

الدولة	عدد المؤسسات خلال العام 1992/1991	عدد المؤسسات خلال العام 2002/2001	النسبة المؤوية للزيادة
الجزائر	غ.م	58000	000000
تونس	5200	7500	%44

85- الموقع نفسه.

المغرب	غ.م	30000	000000

ملاحظات:

- **غ.م:** تعني غير متوفرة
- المقصود بمؤسسات المجتمع المدني في هذا السياق هو جميع المنظمات والجمعيات الخاصة، التطوعية اللاربحية، المستقلة جزئيا أو كليا عن الحكومة، وتتابع عملها العام للدفاع عن مصلحة عامة أو لمناصرة قضية عامة.

المصدر:

Nasr, Salim (2005), «Arab Civil Societies and Public Governance Reform :Analytical Framework and Overview», a Report submitted to a confere eence: Good Governance For Development in the Arab Countries, Dead Sea, Jordan, 6-7 Febraury 2005.

المبحث الثاني: معوقات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية في المنطقة المغاربية

المطلب الأول: معوقات سياسية واقتصادية

1/ سياسية:

سنتوجه هنا إلى تحديد مجمل العوائق التي عرقلت و تعرقل نمو و تطور مجتمع مدني مغاربي و تقف أمام فعالية دوره، و هي عوائق تتباين ما بين سياسة قانونية، و معوقات اقتصادية بالإضافة إلى معوقات اجتماعية ثقافية، جعلت من مكانة المجتمع المدني جد متواضعة أن لم نقل هشة ليس في البناء الدستوري الشكلي فحسب و إنما حتى في البناء الاقتصادي و الاجتماعي للدولة.

من المتفق عليه أن المجتمع المدني لن تتحقق فاعليته في ممارسة أدواره إلا في ظل إطار قانوني ملائم يعد بمثابة الضمانة اللازمة لذلك، إلا أن الملاحظ في مجتمعاتنا المغاربية هو غياب ذلك الإطار القانوني الملائم، فمعظم الباحثين و المحللين و في كثير من الأحيان السياسيين يتفقون على أن البنية القانونية في تلك المجتمعات لا توفر شروطا قانونية كافية لحماية الأفراد و الجماعات المختلفة و قد يبادر بعضهم إلى تبرير ذلك بالشروط السياسية و الأمنية التي تخيم على المنطقة العربية.

و بصيغة أخرى فعندما ما نعالج مسألة المجتمع المدني انطلاقا من الفكر القانوني و موقعه في إطار المجتمع في كليته، فإنه سرعان ما يتم اكتشاف تلك العوائق التي تعرقل بروز المجتمع المدني، و المتمثلة في عدة مؤشرات منها: أن الدولة في المجتمعات المغاربية لديها شبكة واسعة من القوانين تجعلها مسئولة عن نشاط الأفراد في مجالات العمل و المشاركة السياسية ، و مؤسسات الرعاية الاجتماعية و الاتحادات المهنية و الجمعيات بجميع أنواعها و تكاد الدولة لا تترك للفرد مجالا من مجالات نشاطاته إلا تدخلت فيه تحت شعارات مختلفة و من جهة ثانية أن النظام السياسي للدول المغاربية لم

يصل بعد إلى مفهوم الدولة القانونية المعاصرة وإلى الفلسفة الديمقراطية كأسلوب لسلطة الحكم في قيادة الدولة و المجتمع. (86)

بالإضافة إلى تفاوت العلاقة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني، إذ تتفاوت النظرة من قبل الجهات الرسمية إلى علاقة منظمات المجتمع المدني بالحكومة، فمنها من يعتبرها ملحقا أو مكملا أو متعارضا معا، ضف إلى ذلك عدم وجود شراكة حقيقية بين القطاع العام ومنظمات المجتمع المدني، فهل ينظر القيمون على القطاع العام إلى ممثلي المجتمع المدني نظرة مساواة أم هناك نظرة فوقية.

و عليه فالمجتمع المدني لا يمكن أن يعيش إلا في ظل الديمقراطية فهي أساس العلاقة بين الناس، ولن يكون تحقيق الحرية لجميع فئات الشعب كتأكيد لديمقراطية قائمة إلا بواسطة تمثيل جميع الطبقات في المؤسسات الدستورية و تمكنها من إبداء وجهة نظرها بطريقة منظمة و مشروعة.[1]

2/اقتصادية:

- صعوبة الحصول على التمويل، إذ أن معظم المنظمات مجتمع المدني في مختلف أنحاء العالم تواجه هذه المشكلة وخاصة أن طموحات القائمين على مثل هذه المنظمات تكون عادة أكبر بكثير من إمكانياتها المادية المتاحة وتشير الإحصائيات المتوافرة إلى أن الدعم الحكومي المقدم لقطاع المجتمع المدني لا يشكل سوى (26.5%) من إجمالي التمويل المقدم لهذا القطاع وذلك على مستوى العالم، في حين تبلغ هذه النسبة زهاء (35.5%) في الدول المتقدمة و (16.7%) في الدول النامية والانتقالية وذلك كما يظهر في الجدول، إن هذا قد يشير إلى ضرورة زيادة الدعم الحكومي المقدم لهذا القطاع في الدول النامية والانتقالية.

النسب المؤوية لتوزيع مصادر تمويل قطاع المجتمع المدني:

	الدعم الحكومي	صدقات (%)	رسوم اشتراك(%)
على مستوى العالم	%26.5	%31.1	%22.4
الدول المتقدمة	%37.5	%20.0	%33.5
الدول النامية والإنتقالية	%16.7	%30.0	%50.3

المصدر: Johns Hopkins Comparative Nomprofit Sector Projet

ملاحظات:

- على مستوى 34 دولة فقط من مختلف العالم.
- المقصود بالدول الانتقالية هي الدول التي تقع بين الدول النامية والدول المتقدمة.

كما يظهر أيضا من الجدول نفسه بأن نسبة مساهمة رسوم الاشتراك والصدقات من إجمالي تمويل هذا القطاع في الدول النامية والانتقالية تفوقها في الدول المتقدمة.

---

[1] – محي الدين بياضي ، المرجع السابق ،ص 86.169

- عدم توفير الأموال والرعاية والدعم من الميزانية العامة للدولة لبرامج منظمات المجتمع المدني، وتشجيع المانحين على ذلك ، وفق ضوابط مالية وعدالة في التوزيع.

بالإضافة إلى ذلك تلك المعوقات التي تنبع من الاقتصاد المغاربي، وهي طبيعة النظام الاقتصادي القائم على الريع، ويقصد به اعتماد الدولة على مصدر مما تنتجه الأرض من ثروات كالنفط مثلا، ولهذا فإن اقتصاد تلك الدول يكون عادة رخوا ويعتمد على المبادرات وينتج مجتمعا استهلاكيا يسيطر فيه قطاع الاستيراد، ولا يهتم بالصناعات التحويلية، وهذا النوع من الاقتصاد يقع تحت تصرف الدولة، وتتمتع فيه الدولة بعائدات كبيرة سواء من حيث البيع أو الجباية.

كما يرى العديد من الباحثين أن الدولة الريعية أحد معيقات الديمقراطية التي هي حاضنة المجتمع المدني، فهي عادة تستغل الثروة لتثبيت النموذج السياسي الخاص بالمجموعة الحاكمة، وتستعيض عن القمع المباشر والعنيف لشراء الولاء، أو كما يقول "جورج أوين" شراء الشرعية من خلال الإنفاق العام، وحسب منظري الدولة الريعية فإن نشاطاتها تكرس ثقافة الخضوع لدى المواطنين، فهؤلاء لا يرون أهمية للفوارق في توزيع الثروة، ولا تمثل هذه الفوارق حافزا كافيا لمحاولة تغيير النظم السياسية، ويكمن الحل بالنسبة للفرد الذي يشعر بالغبن لمشكلاته أساسا في المناورة لحيازة منافع أكبر بواسطة النظام السياسي القائم، وليس في التعاون مع الآخرين الذين يعيشون نفس حالته لأجل التغيير، وبالتالي تقل فرص المشاركة السياسية وتوطد جذور الاستبداد السياسي. [87]

بالإضافة إلى ذلك طبيعة النمط التنموي هو الآخر لم يكن نمطا مؤسسا على أسس علمية، تراعي الخصوصية البشرية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية المحلية، حيث تبنت الدول المغاربية إيديولوجية تنموية شاملة، وعملت على تطبيقها في كل المناطق وفق نمط واحد وموحد، وقد نتج عن هذه السياسة التنموية المصطنعة نوع من الصراع التنموي بين الأطروحات النظرية العامة والواقع المحلي الذي يتطلب تأطيرا وتسييرا خاصين، يتماشيان مع البناء الاجتماعي والاقتصادي والثقافي المحلي من جهة ومع ما يقدمه الواقع من ثروات معدنية وطاقات بشرية من جهة أخرى.

لقد كان لهذا التناقض في التنمية بين الأطروحات النظرية العامة والشاملة ومتطلبات الواقع، آثار سلبية في مادة تخطيط المشاريع بالرغم من المصاريف الإمكانيات الكبيرة التي سخرتها هذه الدول لها. [88]

المطلب الثاني: المعوقات الاجتماعية و الثقافية.

تكشف العديد من التقارير على أن معوقات عمل مؤسسات المجتمع المدني في الدول العربية و منها على وجه الخصوص الدول المغاربية تشابه إلى حد كبير مع خصوصية بعض الحالات، حيث يمكن تفسير الإرباكات و المعوقات التي تواجهها هذه الأخيرة إلى جملة من العوائق منها:

أ- معوقات على صعيد بنى المجتمع المدني:

- محي الدين بياضي ، المرجع السابق، ص 87.174

- محمد سعيدي، ، لمرجع السابق، ص 88.42

- عدم تبلور دور المجتمع المدني بشكل مستقل عن الدولة أي لم تتمكن بنى المجتمع المدني من تحديد مجال متميز عن الدولة وعن البنى التقليدية والموروثة والانتظام على أساس مفاهيم معاصرة وعلاقات تنتمي إلى عصر الدولة الحديثة.

- عمل فردي وغياب روح الفريق داخل منظمات المجتمع المدني، أي أن العمل الاجتماعي هو عبارة عن جمع للطاقات العاملة الفردية والجماعية الذي يجب أن يعتمد على النظرة الوظيفية المهنية في المؤسسة أو المؤسسات، أي أن يكون جميع قيادات وهيئات المجتمع المدني في خدمة الفكرة أو المشروع وليس في خدمة الفرد أو الشخص.

- إن أحد أهم العقبات الأساسية أمام الفعالية التنموية لبنى المجتمع المدني وهو: طبيعة عمل برامج هذه المنظمات نفسها والذي يعتمد أسلوبا مؤقتا، لا ينسجم مع المفاهيم الجديدة في إعطاء الأولوية للعامل البشري وتوسيع قاعدة المشاركة في عملية التنمية وصدور المبادرة عن الجماعات المتضررة واقتران الخدمة بتحفيز المشاركة والعمل النشيط من الجماعات المستهدفة في تحقيق أهدافها.

- عدم توفر أهلية داخلية لدى هذه المؤسسات بمعنى أن يكون كل عضو في هذه الهيئات ملتزما بمبادئ التنمية وتمليك الأعضاء العاملين الرؤية التنموية وإشراكهم في عمل ميداني في هذا الاتجاه وتمكين العاملين أي الاستفادة من الطاقات المتوفرة محليا ودعم المبادرات الفردية والعامة وتنميتها لتكوين قيادات محلية.[89]

- التركيب القبلي العشائري للمجتمعات العربية و منها المغاربية حيث الملاحظة هشاشة الأحزاب و النقابات و الجمعيات، و كونها في الغالب واجهات لعصبيات ما قبل مدنية و ما قبل حديثة على رغم تسمياتها العصرية و المدنية.

- مبدأ التدخل لأغراض إنسانية فهناك من يرفضه و هناك من يؤيده و يدعو إليه، و لكل حججه و منطلقاته و أهدافه و في الواقع أصبح مبدأ التدخل الإنساني بما لا ينطوي على تأييد الوسائل العسكرية و الحروب الاستعمارية مبدأ آمرا و ملزما في القانون الدولي.

- انشغال مؤسسات المجتمع المدني و خصوصا منظمات حقوق الإنسان بالحقوق المدنية و السياسية على حساب الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية إلى درجة أن هذا الأخيرة غالبا ما تهمل أو تنسى.

- توجه مؤسسات المجتمع المدني إلى الاحتياجات و النقد و الأهداف المطلبية و إن كانت هذه المسألة مهمة من خلال الرقابة و الرصد و التعبئة، إلا أنها لا يمكن أن تساهم في وضع تصورات حول التشريعات الوطنية سواء بمرافقتها مع الاتفاقات و المعاهدات الدولية أو تعديلها أو اقتراح قوانين و تشريعات جديدة بديلة عنها.

- هناك بعض المواقف المتناقضة من بعض القضايا الحساسة بحجة الخصوصية و الشمولية و هذه تشمل قضايا مثل المرأة و المساواة بين الجنسين، و الأقليات القومية و الدينية و الفئات المهمشة أو ذوي الاحتياجات الخاصة.

89- أحمد ابراهيم ملاوي ،**أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية** ،جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية 02 – المجلد 24، 2008، ص 265.

- عدم امتداد تلك المنظمات في عمق الشارع المغاربي بسبب انكفاء المواطن المغاربي تحت وطأة الخوف و التهديد في ظل الأنظمة الاستبدادية، مما دعاه إلى الانعزال و البعد عن الشأن العام توخيا للسلامة عدا انشغاله اليومي بتأمين لقمة العيش، تحت وطأة سياسات الإفقار العام، و النهب و الفساد اللذين امتصا خيرات البلاد و العباد.
- حصر مطالب بعض المؤسسات المدنية المتخصصة في قضايا محددة معزولة عن النضال الديمقراطي و القضايا المحلية و انعدام تنسيقها مع مؤسسات المجتمع المدني الوطنية و الاتجاه بدل ذلك إلى التنسيق مع جهات خارجية، مما يضعف دورها المحلي المجتمعي على أرض الواقع.
- انتشار البطالة و الفقر، و من جهة أخرى تشير التقديرات إلى وجود أكثر من 60 مليون عربي لا يعرفون القراءة و الكتابة، مما يعيق انتشار الثقافة السياسية و مشاركة الفرد في الحياة المدنية و بناء مجتمع مدني فعال.
- انهيار الطبقة الوسطى في معظم الدول العربية و منها المغاربية في العقدين الأخيرين مما اثر سلبا على المجتمع المدني و الحياة السياسية بصفة عامة، فالطبقة الوسطى هي التي تفرز المثقفين و المنظرين و النشطاء.
- آليات المحاسبة و المراقبة غير قائمة في أغلب الأقطار العربية و منها المغاربية، و حتى عملية الفصل بين السلطات لا نجدها موجودة و معمولة بها أساسا، و من ثم فلا توجد علاقة تفويض و تمثيل و مساءلة و في ظل غياب المؤسسات التي تمثل الشعب و غياب النخبة المثقفة التي تعبر عن هموم الجمهور و مشاكله و في ظل غياب نظام إعلامي قوي و فعال يكشف التجاوزات و يراقب السلطات، يبقى التحالف المالي و السياسي مسيطرا على مجريات الأمور بدون مقاومة من قبل أية قوة في المجتمع حيث أن هذه القوى لا توجد أساسا. (90)

ب– معوقات تواجه المتطوعين أنفسهم:

– ضعف مساهمة النساء والفتيات في العمل التطوعي ولا سيما في الدول النامية، وربما يعود ذلك إلى تأثير منظومة القيم الاجتماعية التي تحد من المشاركة الفاعلة للمرأة وخاصة في تولي المناصب القيادية أسوة بالرجل، حيث تؤكد العديد من الدراسات أن مساهمة النساء في النشاط الاجتماعي والاقتصادي تعد من بين مؤثرات تقدم المجتمع، بل أن هناك آراء ترى أن أي خطة تنموية، لابد أن تعتمد في جهودها على مشاركة المرأة بجانب الرجل ووصفها نصف القوى البشرية في المجتمع كما تشير الإحصاءات والبيانات المتوافرة أيضا على الصعيد العربي إلى ضعف مشاركة المرأة الريفية بشكل خاص في التنظيمات والجمعيات الأهلية مقارنة مع المرأة الحضرية. (91)

– يحاول البعض من المتطوعين تحقيق أقصى استفادة شخصية ممكنة مما يتعارض مع المرأة الحضرية.

– المحاباة في تنفيذ الأعمال أو تعيين العاملين من الأقارب من غير ذوي الكفاءة.

عبد الله تكماني، المجتمع المدني في العالم العربي–الواقع و المعوقات و الآفاق، الحوار المتمدن، العدد 2627 ،تاريخ نشر المقال:2009/04/25، تاريخ الإطلاع على الموقع:2013/09/17 –90

www.ahewar.org/debat/shonn-ert-esp?aid=169901

– أحمد ابراهيم ملاوي ، المرجع السابق ،ص 91.266

- استغلال المرونة إلى حد الوصول إلى التسيب والاستهتار وكذا الشكلية التي تعرقل سير الأعمال.
- الإسراف في الخوف وفرض القيود إلى حد العجز وتقييد وتحجيم الأعمال بالإضافة إلى الخوف من التوسع خشية عدم إمكان تحقيق السيطرة والإشراف.
- الوقوع تحت اسر عاملين ذوي شخصية قوية غير عابئين بتحقيق أهداف المنظمة وتطلعاتها.
- تقييد العضوية أو الرغبة في عدم قبول عناصر جديدة فتصبح المنظمة حكر على عدد معين.[92]

المبحث الثالث: آليات وسبل تفعيل دور المجتمع المدني المغاربي في تحقيق التنمية المحلية.

المطلب الأول: آليات قانونية وسياسية

لتدعيم المجتمع المدني ودفعه للقيام بأداء وظائفه المنوطة به بنجاعة وفعالية، ينبغي تظافر مجموعة من الآليات لتحقيق ذلك و نبدأ بالآليات القانونية والسياسية.

ويقصد بالآليات القانونية والسياسية مجموعة المبادئ والقواعد القانونية والسياسية التي بدونها لا يوجد المجتمع المدني، والتي تسمح بتفعيل المجتمع المدني، فهي الضمانة اللازمة لحركته ونشاطه والتي يمكن ذكرها في:

- وجود دستور مستفتى عليه شعبيا، يقر التعددية الحزبية وحرية تكوين الهيئات والمنظمات السياسية والنقابية والاجتماعية والثقافية، ويحمي الديمقراطية وحقوق الإنسان.
- أن يضمن نظام الحكم الدستوري الفصل بين السلطات.
- ضرورة وجود واحترام القواعد القانونية التي تنظم وتحكم تكوين مؤسسات المجتمع المدني (طبقا للقواعد الدستورية).
- حماية الشرعية الدستورية والحريات الديمقراطية وهذا من خلال احترام النظام القضائي واستقلاله.
- أن يحول الدستور –القانون– دون انتهاك الحريات أو حل السلطة التشريعية وتحريم تجميد الدستور أو إعلانات الطوارئ والقوانين الاستثنائية أو التهديد بها.
- توافر صيغة سياسية توفر لمختلف قوى المجتمع المدني حرية التعبير عن مصالحها وأرائها بطريقة سلمية ومنظمة، وفي هذا الإطار تعتبر الديمقراطية كأنسب صيغة سياسية لتطور المجتمع المدني،[93] حيث أن الديمقراطية الحقيقية هي التي تكون فيها الحرية قيمة عظمى لا يمكن التنازل عنها في أي مستوى من المستويات، والتي يجب أن يصاحبها أعلى قدر من الشفافية ودعم الحقوق وذلك من خلال إصلاح التشريعات والأطر القانونية التي عفا عنها الزمن في بعض الدول، والتي تستلزم إعادة النظر في صياغتها بما يتماشى والمستجدات الدولية، كما أن

– محمدي سعيد الحلبي ،**دور القطاع الاهلي في إقتصاد السوق الاجتماعي** ،جمعية العلوم الاقتصادية السورية، العدد06، ديسمبر2005،ص92.15

– محي الدين بياضي ، المرجع السابق، ص 93.176

الإصلاح الحقيقي يجب أن ينطلق من دولة مؤسسات تخضع لسيادة القانون ولا يكون فيه مجال للاستثناء أيا كانت مبرراته أو أشكاله وبالتالي تلغي كافة الإجراءات الاستثنائية القائمة في بعض الدول.[94]

وعليه فإن الحد من تغلغل الدولة وسيطرتها على كيانات المجتمع المدني يتطلب وجود احترام القواعد القانونية التي تحكم الإطار العام لهذه المؤسسات وتنفذها، وتدعيم آليات الديمقراطية التي تضمن للمجتمع المدني المشاركة الفعلية في الحياة السياسية سواء عن طريق الانتخابات أو داخل البرلمان، أو عن طريق إشراكه في القضايا التي تحدد مصير الأمة كما تتطلب احترام حقوق هذه الجمعيات وإدخالها وإشراكها في التنمية الشاملة، ومن ثم فإنه يتحقق معنى المشاركة الشعبية التي تسهل للمواطنين اختيار الأهداف العامة للمجتمع و الدعم الفعلي لتحقيق هذه الأهداف ، الأمر الذي يؤدي إلى خلق قوة خارج البناء السياسي الرسمي للمجتمع تكون مؤثرة في صياغة قرارات المجتمع ومشاركة فيها توازيا مع القطاع الحكومي.

وعليه فإن توافر هذه المبادئ والقواعد القانونية والسياسية سيؤدي إلى تحقيق النظام الديمقراطي ،وترسيخ القيم الديمقراطية، ومن ثم تحقيق دولة الحق والقانون التي تمكن مؤسسات المجتمع المدني من تفعيل دورها التنموي.[95]

المطلب الثاني: الآليات الاقتصادية

إن استقلالية وفعالية المجتمع المدني تتوقف على مدى قوة الأساس الاقتصادي للمجتمع، وعلى مدى قدرته التوزيعية العادلة للثروات المادية بين الأفراد، وكذا على توفر مجال اقتصادي قادر على تحقيق المطالب الاجتماعية من جهة، وتقليص التبعية المفروضة على الدولة والمجتمع من جهة ثانية، فهو مجتمع مدني يحتاج إلى درجة معقولة من التطور الاقتصادي، ولا شك أن فكرة مفهوم المجتمع المدني حتى الآن تنسب إلى البلدان الرأسمالية الغربية المصنعة ذات المستوى الاقتصادي العالي والتي استطاعت أن تحقق تقدما صناعيا يساهم في بلورة النظم الديمقراطية، على عكس الدول التي تعاني من أزمات اقتصادية بالدول المغاربية التي أخفقت في تحقيق تقدم اقتصادي، وخلق قطاع خاص يساهم في رفع المستوى الاقتصادي لهذه الدول وبالتالي يمكنهم من الاهتمام والمشاركة في الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تهم بلدانهم، لكن لسوء الحظ فإن تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول أتاح الاستئثار بالثروة للقلة وضياع الكثرة في الفقر والبطالة، ونشر الفساد الذي أدى إلى تقليص النمو والتقليل من نوعية ومستوى الخدمات الأمر الذي أدى بدوره إلى استفحال ظاهرة البيروقراطية[96] ، كما أن الحديث عن التنمية في المنطقة المغاربية يظل بغير ذي معنى إذا لم تتوفر إستراتيجيات فعالة لمكافحة الفساد، حيث أثبتت الدراسات روابط وثيقة بين تعاطي الرشوة والمحسوبية، وتلقي العملات عن الصفقات العامة، وبين تباطأ النمو وحرمان غالبية المجتمع من الخدمات التعليمية والصحية وغيرها من مقومات التنمية، وبالتركيز على هذه النقاط يمكن لناشطي المجتمع المدني تصميم حملات دعائية وتعبوية واسعة النطاق تستهدف زيادة الوعي الجماهيري بضرورة المشاركة في محاصرة الفساد.[97]

94- ممدوح سالم، **المجتمع المدني في البلدان العربية ودوره في الإصلاح**، أعمال الندوة الإقليمية، الإسكندرية، 21-22 جوان 2004، ص 138.

95- خيرة بن عبد العزيز، **دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد – أنموذج المنطقة العربية –** ، (رسالة ماجستير)جامعة الجزائر، 2007، ص 146.95

96- خيرة بن عبد العزيز، المرجع السابق، ص 147.

97- www.Bouhania.com صالح زياني، "**نحو تفعيل منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد بإفريقيا**"، على الموقع الرسمي لبوحنية قوي

كما أنه من بين الآليات الاقتصادية لتفعيل مؤسسات المجتمع المدني نجد تدعيم وجود قطاع خاص قادر على طلق ديناميكية اقتصادية واجتماعية لتشكيل عناصر المجتمع المدني من جهة، والعمل على تحقيق الدعم المالي للتنظيمات والجمعيات المدنية من خلال التبرعات، والإعانات المادية التي يقدمها لها من جهة ثانية، بالإضافة إلى ما سبق محاولة تكثيف عمل الجمعيات والتنظيمات من أجل تحقيق استقلاليتها وهذا من خلال تشجيع هذه التنظيمات على إتباع أسلوب التمويل الذاتي بواسطة مشاريع إنتاجية دائمة تؤمن لها دخلا ثابتا.[98]

وعليه فإن تفعيل المجتمع المدني يتوقف على توافر درجة معينة من التطور الاقتصادي فكلما زاد المستوى الاقتصادي كلما زاد نشاط منظمات المجتمع المدني والعكس صحيح.

المطلب الثالث: الآليات الاجتماعية والثقافية.

مما لاشك فيه بأن المجتمع المدني لا ينشط فقط لوجود هياكل تنظيمية تستقل رسميا عن السلطات العامة، فلا قيمة لهذه الهياكل في حد ذاتها ما لم تعزز، بل تسبقها ثقافة مدنية مبنية على منظومة قيمية، لأن المجتمع المدني قبل كل شيء هو مجمع ثقافة وقيم وأفكار ترسخت في ذهنية الأفراد، وتبلورت فيما بعد في شكل توجهات فكرية تطلبت تنظيمها وتوجيهها.

ولهذا فإن تفعيل المجتمع المدني في الدول العربية عموما ومنها المغاربية خصوصا يحتاج إلى تأصيل المفاهيم والمبادئ المدنية في حياة الناس، ليس في الفكر وحده، بل أيضا في التنشئة والممارسة، وهذا يستدعي إحداث تغيير عملي في العادات الفعلية والروحية، حيث يخرج الناس من الأطر الطائفية والإثنية وحتى العرقية إلى منازل المجتمع، حيث المجال مفتوح على التفاعل والتكامل وهما الشرطين الضروريين لتوليد الإحساس العملي بقيمة الآخر عندما تصبح القناعة حقا بضرورة العمل الجماعي والتوجيه نحو الممارسة المدنية. [99]

وبتعبير آخر فمؤسسات المجتمع المدني لن تضطلع بدور هام وفاعل ما لم تشتمل على إطار ثقافي يساعد على ترسيخ ضم الممارسة الديمقراطية ومبادئها، إذا فوجود مجتمع مدني هو أولا وقبل كل شيء أبنية نفسية وردود فعل نكاد لا نفكر فيها، إذ أن إنتاج المجتمع المدني يرتبط بنظام القيم كقيم الاستقلالية الفردية والحرية الشخصية من جهة، ونمط العلاقات الإنسانية من جهة ثانية، ومن الواضح أن نشر هذه القيم وغيرها من القيم الأخرى كقيم الولاء والمشاركة والانتماء والتي تشكل مجتمعة ثقافة المجتمع يشكل أهم أساس في تطوير المجتمع المدني في الوطن العربي عامة والدول المغاربية خاصة وبعث النهضة والفعالية في نشاطاته، وهنا تبرز اهمية الدور الذي تضطلع به مؤسسات التربية والإعلام وغيرها من المؤسسات الثقافية في المجتمع.

وطالما أن الثقافة تكتسي أهمية بالغة بالنسبة للمجتمع المدني باعتبارها الركيزة الأساسية لتطور ونمو المجتمع المدني، فإننا سنحاول البحث في العلاقة القائمة بين الثقافة السياسية والمجتمع المدني، وهذا من منطلق الفرضية القائلة بأن محدودية الثقافة السياسية من ابرز العوائق التي تثبط المجتمع المدني وتحد من تطوره.

98- المجتمع المدني في الجزائر، منتدى النقاش السياسي ،تاريخ نشر المقال 2013/04/22. على الموقع الالكتروني: www.politic.ar.com/ar/index/php/retmalink/3021.

99- خيرة بن عبد العزيز، المرجع السابق، ص 180.

فكلما كانت الثقافة السياسية محدودة، كما كان ذلك عائقا أمام تطور المجتمع المدني وكلما كانت الثقافة السياسية عالية، كلما كان ذلك محفزا أمام تطور المجتمع المدني.

فبداية يقصد بالثقافة السياسية "مجموعة المعارف والآراء والاتجاهات السائدة نحو شؤون السياسة والحكم، الدولة والسلطة، الولاء والانتماء، الشرعية والمشاركة".

وتعني أيضا "منظومة المعتقدات والرموز والقيم المحددة للكيفية التي يرى بها مجتمع معين الدور المناسب للحكومة وضوابط هذا الدور، والعلاقة المناسبة بين الحاكم والمحكوم"، ومعنى ذلك ان الثقافة السياسية تتمحور حول قيم واتجاهات وقناعات طويلة الأمد بخصوص الظواهر السياسية، وينقل كل مجتمع مجموعة رموزه وقيمه وأعرافه الأساسية إلى أفراد شعبه، ويشكل الأفراد مجموعة من القناعات بخصوص أدوار النظام السياسي بشتى مؤسساته الرسمية وغير الرسمية، وحقوقهم وواجباتهم نحو ذلك النظام السياسي.

وبحسب الدراسة التي قام بها ألموند وفيربا، فإنه تم رصد ثلاثة أنواع من الثقافات السياسية في المجتمع يمكن على أساسها تحديد علاقة النظام السياسي بمختلف القوى الاجتماعية والتي يمكن ذكرها كالأتي: [100]

- **ثقافية سياسية ضيقة (parochial)، وتابعة (subject)، ومشاركة (participant):**

فالبنسبة للأولى تسود برأيهم في المجتمع الذي لا يمتلك أفراده أدنى حد من المعرفة أو القدرة أو الرغبة في إصدار أحكام تجاه أربعة موضوعات رئيسية في النظام السياسي بصفة عامة والنشاط السياسي للمواطنين (مثل الترشح، والانتخاب) والنشاط الحكومي مثل تقديم المساعدات الاقتصادية، وتنظيم شؤون الأفراد، ورعاية مصالحهم، وأخيرا تصور الأفراد عن ذواتهم كمشاركين في العملية السياسية، وبالتالي يقتصر دور الأفراد في تلك المجتمعات على تلقي مخرجات النظام السياسي، والامتثال لها وهم صاغرون، لأنهم لا يعرفون أي بدائل أخرى وإن كانوا يعرفونها فهم عاجزون، أو غير راغبين في التحرك لطرحها، وعلى هذا تكون النخبة الحاكمة هي من تضطلع بالمبادرة في الأساس.

بينما تسود الثقافة السياسية التابعة في المجتمعات التي يعي أفرادها بالنظام السياسي وبمخرجاته وبقواعد اللعبة، غير أن إسهامهم في المدخلات السياسية متواضع، وهذا نابع من إدراكهم بعدم جدواها، وبالنسبة للثقافة السياسية المشاركة في ترتبط بمعرفة الجماهير ووعيها بالنظام السياسي في حركته وقواعده ومؤسساته ومدخلاته ومخرجاته، وبأفرادها كمشاركين، ويسود هذا النوع من الثقافات في المجتمعات الديمقراطية التي يكون فيها للرأي العام دور مؤثر من خلال مؤسسات المجتمع المدني (أحزاب، جماعات الضغط....الخ).

وفي هذا الإطار يشير ألموند وفيربا إلى أن الواقع لا يعرف صورة نقية من أي من النماذج السابقة، ولكن الواقع عادة ما يقدم مزيجا مختلطا من هذه النماذج. [101]

وعلى ضوء نمط الثقافة السياسية تتحدد علاقة النظام السياسي بالقوى الاجتماعية ومؤسساتها وتنظيماتها المكرسة في إطار بيئة سياسية معينة، ومن غير الممكن إقامة بنية سياسية خارج الإطار الثقافي السائد مجتمعيا، ومن هذه الزاوية

خيرة بن عبد العزيز، المرجع السابق، ص 181 . -100

- منصور مرقومة،" **المجتمع المدني والثقافة السياسية في الجزائر**"، **دفاتر السياسة والقانون**، عدد خاص أفريل 2011، ص 301.101

يكون التمييز بين ثقافة المشاركة وثقافة التبعية ومعيار التفرقة بين هذين النمطين من الثقافة السياسية ينهض بدلالة النظرة إلى المواطنين ومن ثم دورهم في إطار البيئة السياسية،

ولهذا تغدو المشاركة السياسة قرينة نمط ثقافة المساهمة، وفي ظله وحده ينفتح المجال أمام مؤسسات المجتمع المدني لتحقيق هذه المشاركة، ومن ثم التأثير في القرارات السياسية، وليست العقبة الرئيسية التي تواجه تنمية المجتمع المدني سوى شيوع ثقافة الخضوع والتبعية، فهذا النمط من الثقافة السياسية يتوافق مع نظم الحكم الأبوي الرعوي، والتي تتميز بالمرتبة المتدنية للمواطنين كونهم تابعين غير قادرين على المشاركة السياسية، فالحاكم ينفرد باتخاذ القرارات ويعتمد في حكمه على شرعية مؤسسة، بناء على معطيات الشخصية الكاريزمية التي اكتسبها من قيادة بلاده للاستقلال السياسي، وليس على مجموعة القواعد الدستورية والسياسية المنظمة لممارسة السلطة وآلياتها والتي تحظى بالاتفاق العام.

وعلى هذا يكون من غير الممكن للديمقراطية كبنية وآليات وقواعد أن تنضج وتترسخ على مستوى الممارسة السياسية، إلا في ظل بيئة ثقافية تقوم على المساواة وحرية العمل السياسي للقوى والتنظيمات السياسية المختلفة، ولا يمكن لمؤسسات المجتمع المدني كأدوات للعمل السياسي أن تضطلع بدور فاعل في سياق العملية الديمقراطية من دون إطار ثقافي يساعد على ترسيخ قيم الممارسة الديمقراطية ومبادئها.

وبالتالي يكون من أهداف نشر ثقافة سياسية في المجتمع هي التأكيد على تربية وتنشئة الفرد على السلوك الديمقراطي والعمل الجمعوي، وهذا قد يتوقف على دور الأسرة والمدرسة في تنمية قيم الاحترام والنقد والحوار السلمي بدل العنف، ومنح الطفل فرصة المشاركة برأيه واقتراحاته حتى في أبسط الأمور، بالإضافة إلى زيادة فاعلية المجتمع المدني من خلال تدعيم مؤسساته بقوى اجتماعية وفاعلين اجتماعيين نشيطين، يكون للمثقف بينهم دور كبير في تنشيط العمل الجمعوي، والتوعية بأهمية القيم الديمقراطية بالنسبة للأفراد والجماعات.[102]

كما أن التخفيف من المشاكل الاجتماعية اليومية كمشكلة البطالة السكن، (لأن هذه المشاكل تأتي في مقدمة اهتمام الفرد بدل الانخراط في الجمعيات) يسهم بشكل كبير في رفع درجة مشاركة الأفراد والانخراط في التنظيمات الاجتماعية، وهذا الدور لا يمكن أن تضطلع به الدولة لوحدها بل مؤسسات المجتمع المدني كذلك.[103]

- منصور مرقومة، المرجع السابق، ص 102.301

- الموقع السابق.103

خلاصة الفصل

تلعب هيئات المجتمع المدني في المنطقة المغاربية دورا محوريا في عملية البناء والتعمير الاجتماعي والتنمية بمختلف أبعادها، بل إن تلك الأهمية تعاظمت في العقود الأخيرة من القرن العشرين نتيجة للمتغيرات السياسية والإقتصادية والاجتماعية التي شهدها العالم ككل بما في ذلك الدول المغاربية التي ليست بمعزل عن تلك المتغيرات بفعل المصالح المشتركة التي تربطها بالبلدان الأخرى.

فعلى المستوى الاقتصادي تخلت الدولة عن جزء كبير من الدور الذي كانت تشغله اقتصاديا واجتماعيا بفعل الضغوط القادمة من المؤسسات المالية الدولية نتيجة للأزمة الاقتصادية التي أثرت على غالبية الأنظمة السياسية والعربية وهو ما أدى إلى خفض الإنفاق العام على الخدمات الخدمات الاجتماعية وبرامج الرفاهية الاجتماعية، وبالتالي أفسح المجال أمام شريك آخر لكي يتحمل جزءا من مسؤولية الخدمة الاجتماعية وهو المجتمع المدني، خاصة أن تلك الضغوط الاقتصادية صاحبتها تحولات ديمغرافية واجتماعية في البلدان المغاربية فرضت احتياجات جديدة فضلا عن النمو الحضري الذي لم تواكبه التنمية الاقتصادية وقد أشفعت كل تلك التحولات بالدور الذي لعبته المؤسسات المالية الدولية والذي تجاوز مجرد الضغط من أجل تطبيق برامج التحرير الاقتصادي والتكيف الهيكلي إلى البحث عن فاعلين جدد غير حكوميين يتم التعامل معهم إضافة إلى الدور الذي لعبته الأمم المتحدة للتأكيد على ضرورة مشاركة المجتمع المدني في صياغة الخطط التنموية وصنع السياسات الاقتصادية.

من خلا ما سبق لما تناولناه في هذا الفصل من مساهمة المجتمع المدني في التنمية المحلية من خلال أبعادها السابقة نجد أن هذا الدور يتفاوت من دولة إلى أخرى وبمستويات مختلفة وكذا بروزه في بعد تنموي دون آخر إلا أن هذا لا يعني غيابه نهائيا عن لعب دور تنموي على الساحة المغاربية بل على العكس تماما فقد ساهم هذا الأخير بقسط يمكن للجميع ملاحظته، هذه المساهمة كانت تظهر بقدر الهامش، الإيمان بالجوار وقبول الرأي، فالحوار هو الغائب على الساحة المغاربية وغيابه سبب مهم من الأسباب التي جعلت المجتمعات المغاربية تتخبط في مشاكل فلا بد من تفعيل التواصل والحوار بين مختلف الفاعلين والشركاء الاجتماعيين وهذا التواصل والحوار عن طريق التنسيق والتعاون حول قضايا ومهام وأهداف لتحقيق تنمية محلية مغاربية.

فعالية المجتمع المدني تكمن من خلال تدعيم المؤسسات والقوى الاجتماعية المغاربية وبالتالي تصبح قادرة على تبوء المكان المناسب والتأثير على قرارات القادة الموجهة خصيصا لبناء تنمية محلية مغاربية وذلك من خلال العمل الجمعوي وهذا لن يكون إلا بإزالة العوائق الإدارية والقانونية والمالية التي تعترض عمل هذه المؤسسات.

إن المجتمع المغاربي مرتبط مع الدولة فلكل نظام سياسي مجتمع مدني يتماشى معه لذا لابد أن تتوافر الأطر القانونية والسياسية التي تسمح بتفعيل المجتمع المدني وإعطائه الضمانات اللازمة لنشاطه وحركاته، وهذا لن يتأتى إلا بالدولة القانونية، هذه الدولة قائمة على أسس التعدد السياسي وحرية إقامة التنظيمات والمؤسسات السياسيثة وغير السياسية واحترام مبدأ تداول السلطة والرقابة السياسية وتوفير بعض الضمانات لاحترام حقوق المواطنين وحرياتهم.

خاتمـة

يعد المجتمع المدني أحد الفاعلين الأكثر تأثيرا في عملية التنمية بمعناها الشامل إن لم يكن أهم الفاعلين على الإطلاق، مقولة طالما رددت ضمن الخطابات العالمية واقتنعت بها قطاعات واسعة من المجتمعات العربية ومن بينها مجتمعات المنطقة المغاربية، حيث أنه آلية تسمح للأفراد بممارسة الحرية وتحويلها من أفكار فردية إلى مشروع يخص مجموعة بشرية، وتبدو أهميته وتتزايد حينما يتعلق الأمر بالتنمية المحلية، ذلك أن الأفراد يتكتلون من أجل تغيير مستوى معيشتهم وترك وضعية الهشاشة، ويتحولون إلى القيام بدور المنتج والفاعل في مجال خلق الثروات، وكثيرة هي الأدوار التي يمكن أن يقوم بها المجتمع المدني.

وفي ضوء هذا سعت الدراسة إلى محاولة الوقوف على المجتمع المدني في المنطقة المغاربية، ومدى تأثيرها في التنمية المحلية، والتي حدد الباحث نطاقها الجغرافي بثلاث دول وهي: الجزائر، تونس، المغرب، كون هذه الدول شهدت تقريبا إن لم نقل على الإطلاق نفس السياقات السياسية والاقتصادية من تاريخ استعماري مشترك وتبنيها لنفس النظام الاقتصادي وكذا تشابه كبير في الخصوصيات الاجتماعية والثقافية لشعوب هاته الدول بالإضافة إلى التقارب الزمني في تبنيها للتوجه السياسي القائم على التعددية الحزبية وكذا الانفتاح الديمقراطي النسبي الذي شهدته الأنظمة السياسية المغاربية، كما أن هاته الدول عرفت نموا هائلا في مؤسسات المجتمع المدني يبعث على الاعتقاد بداية بأن تشكل تلك المؤسسات المدنية يمثل رافدا مؤثرا في عملية التنمية المحلية، ومن أجل بلوغ هذا الهدف العلمي انطلقت الدراسة من تحديد إطار نظري ومفاهيمي للمجتمع المدني والتنمية المحلية، ثم محاولة فهم واقع المجتمع المدني بالدول المغاربية وعلاقته بالسلطة كأحد المحاور الرئيسية في الموضوع محل الدراسة، ثم الولوج مباشرة إلى جوهر الموضوع وهو مدى مساهمة المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية ولقد توصلت الدراسة إلى ما يلي:

أن ردود الفعل الإيجابية التي أبدتها الأنظمة السياسية في الدول المغاربية نحو التغيرات السياسية والاجتماعية أو المطالب الاجتماعية المرفوعة من طرف شعوب المنطقة بإجراء إصلاحات سياسية لم يكن اقتناعا من طرف حكام المنطقة بضرورة الإصلاح، وكذا الانفتاح على المجتمع المدني، وإنما كان مجرد تكتيك لامتصاص الغضب والاحتقان الذي كان لدى الجماهير المغاربية و التخفيف من حدة الضغوط الخارجية الآتية من الدول الغربية أو المؤسسات المالية الدولية، حيث أن زمام الأمور ظل متحكما بها من طرف النخب الحاكمة على السلطة والقوة وتضييق الخناق على فعاليات المجتمع المدني.

إذا كان الأصل في العلاقة بين المجتمع المدني والسلطة أنها علاقة تكامل واعتماد متبادل وتوزيع للأدوار، وليست علاقة خصومة أو تعارض، فإن طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني والسلطة في الدول المغاربية توحي بخلاف ذلك، فمن خلال تتبع مسار العلاقة بين الطرفين، اتضحت لنا حقيقة مفادها أن الدولة لا تثق بالمجتمع المدني، بل وتنظر إليه على أنه مصدر تهديدها لسلطتها، لذا عملت على دولنة المجتمع، فهي وإن سمحت بظهوره إما إيمانا منها بجدوى دوره، أو نتيجة ضغوطات داخلية أو خارجية، إلا أنه في الوقت ذاته ظلت تضع القيود الإدارية والقانونية، الأمر الذي يجعل لها القدرة على مراقبة هذه المؤسسات المدنية أو حلها أو تحديد مجال حركتها.

بقاء المنظومة القانونية التي تنص عليها دساتير هاته الدول والمنظمة لنشاطات وأعمال مؤسسات المجتمع المدني على حالها، دون أن يطرأ عليها تغيير أو تجديد وإبقاء العمل بها حتى بعد الزيادة في الانفتاح السياسي الذي شهدته الأنظمة السياسية المغاربية، إما بطريقة عمدية حتى يكون للنظام السياسي فرصة التحكم بطريقة قانونية في هذا الفاعل الجديد، والذي يرى فيه الحكام منافسا لهم، و إما لإبقاء التضييق السياسي على هاته المؤسسات لأن فتح قنوات الحوار معها والزيادة في حرية تحركها ونشاطها سيزيد في أطماع هذه الأخيرة بممارسة ضغط أكبر وقد تتحول إلى دور المعارضة للسياسات المركزية حسب اعتقاد النخب الحاكمة.

بالنسبة للدور التنموي الذي يقوم به المجتمع المدني في المنطقة المغاربية تميز باختلاف من دولة إلى أخرى وهذا راجع إلى حجم الهامش الذي سمحت به النخب الحاكمة لها، سواء من حيث أعدادها أو طابع تكوينها (حقوقية، مطلبية)، أو المجالات المسموح لها بأن تنشط فيها وكذا علاقتها بالداخل أو الخارج حيث نجد:

- أن مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر كانت حديثة النشأة وجاء ظهورها في ظروف اضطرارية، ثم عاودت الاختفاء وتناقص في أعدادها مع الأزمة التي عاشتها الجزائر (العشرية السوداء)، ثم عاودت الظهور مع نهاية الأزمة وتطبيق ميثاق المصالحة الوطنية وسياسة الوئام المدني وهذا الظهور كان بحذر، وكانت جل المؤسسات التي ظهرت حقوقية تعنى بضحايا الإرهاب من عائلات مشردة نازحة من مناطق كان يتواجد بها الإرهاب وكذا أرامل ومتضررين، وعليه فإن الدور التنموي كان غائبا تماما واقتصر على الأدوار الخدماتية والخيرية ولا يرقى إلى أن يكون شريكا للدولة في صنع السياسات التنموية أو حتى رفع المطالب المجتمعية.

بالإضافة إلى عدم خبرة مؤسسات المجتمع المدني الجزائرية في قضايا التنمية كون التوجه الاقتصادي الذي تبنته الدولة الجزائرية كان اشتراكيا يقتصر على القطاع العام فقط في إحداث التنمية، ويقصي جميع الفواعل الأخرى (القطاع الخاص، المجتمع المدني)، حتى وبعد تغيير التوجه نحو اقتصاد السوق فإن هذا المبدأ ظل سائدا مما أخر في مساهمة المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية وحتى وإن ساهمت فهي مساهمة جد متواضعة.

- في حين نجد أن مؤسسات المجتمع المدني في تونس كان ظهورها مع تولي الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي، أي مع بداية التعددية الحزبية والانفتاح السياسي، حيث ضمن الدستور التونسي لسنة 1988 حرية التجمع والتعبير والفكر وتأسيس الجمعيات، بمعنى أن ظهورها كان إراديا طوعيا ولم يكن اضطراريا تحت ضغوط داخلية أو خارجية، لكن ما يميز هذا الظهور هو أنه كان محكما بمعنى أن السماح لها بالظهور على الساحة التونسية لا يعني السماح لها بالحرية الكاملة في نشاطاتها واتساع أدوارها، بل كانت حرية مقيدة قانونيا دون الخروج عن فلك السلطة السياسية، بل جعلت من هذه الأخيرة مجسات نبض داخل المجتمع التونسي تقوم بأدوار رسمها لها النظام السياسي مسبقا في فترة ما هذه الأدوار كانت مقتصرة على تأطير المجتمع المدني في المشاركة السياسية للمواطنين أثناء الاستحقاقات الانتخابية.

إلا أن هذه الأدوار ارتقت فيما بعد لأن تكون تنموية والمميزة لهذه الأدوار أنها سمحت بصعود فئة مهمة من فئات المجتمع التونسي وهي الفئة النسوية، حيث عمد النظام على السماح لها بأن تقوم بأدوار فاعلة في التنمية، هذا الاهتمام الذي أبداه النظام التونسي جاء تلبية لرغبة عقيلة الرئيس زين العابدين بن علي كونها كانت ترأس إحدى الاتحادات

النسوية المساهمة في النهوض بقضايا المرأة وتمكينها سياسيا وخاصة المرأة الريفية، وكذا النهوض بالعالم الريفي وجعله رفيدا للتنمية الحضرية.

بالمختصر إن مساهمة المجتمع المدني في التنمية المحلية في تونس كانت تسير وفق أجندات النخبة الحاكمة في النظام السياسي التونسي.

في المقابل نجد تجربة المجتمع المدني في المغرب تجربة فريدة من نوعها خاصة في دولة مغاربية لها خصوصيات سياسية (النظام الملكي) واقتصادية وثقافية تختلف نوعا ما عن الدول السابقة، محل الدراسة حيث أن ظهور المجتمع المدني في المغرب لم يكن هو الآخر تحت تأثير ضغوط أو مطالب مجتمعية، بل إن هذا الأخير كان ميلاده إبان الاستعمار الفرنسي.

هذا الميلاد المبكر ساهم كثيرا في تطوره من حيث التنظيم الهيكلي والوظيفي فيما بعد، حتى بعد نيل المغرب للاستقلال وبذلك شكل لنفسه أرضية راسخة وموقع هام في الخريطة السياسية المغربية، لكن النضال الذي قامت به هذه المؤسسات لنيل موقع هام كان طويلا، حيث عملت السلطات الملكية المغربية على تقييده بترسانة قانونية مثبطة ومقيدة لنشاطاته، إلا أن هذا لم يقف عائقا أمام هذه المؤسسات التي تميزت بالصمود وقوة التنظيم، هذا الصمود والضغط الذي مارسته على السلطات الملكية دفع بها إلى أن تعترف بها رسميا كشريك اجتماعي في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

هذا الاعتراف أظهر جليا مدى حجم المسؤولية المنوطة به، حيث أبدت هذه المؤسسات استعدادا كبيرا للمساهمة في التنمية المحلية أو الوطنية يمكن تقييمها بأنها كانت في المستوى المقبول جدا مقارنة بما كانت عليه من قبل من حيث محدودية الوظائف، و تنوعت هذه المساهمات من سياسية، اقتصادية، اجتماعية وحتى ثقافية، إلا أن الطابع البارز فيها هو المجال الاقتصادي والاجتماعي، وكانت النتائج جيدة ساعدت على اقتناع النظام الملكي ليس بالاعتراف به فقط، ولكن بتقديم الدعم له وتمويله وجعله في المراتب الأولى من استشارته بخصوص البرامج والسياسات التنموية كون هذه المؤسسات أقرب إلى المواطن وأدرى باحتياجاته وكذا قدرته على نقل الصورة الحقيقية للمعطيات الداخلية للأقاليم المغربية، بالمختصر تمثيل القاعدة تمثيلا جيدا.

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1. ابراهيم، سعد الدين ، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي** ، ب ط ، مصر : دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 2000.

2. ارشاد أحمد، عبد اللطيف ، **التنمية المحلية** ،ط1،مصر :دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2011.

3. حميد رشيد ،عبد الوهاب ، **التحول الديمقراطي والمجتمع المدني (مناقشة فكرية وأمثلة لتجارب دولية)** ، ط1، سوريا : دار المدى للثقافة والنشر 2003 .

4. شفيق، محمد ، التنمية الاجتماعية : **دراسات– في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع**، ب ط،الاسكندرية :المكتب الجامعي الحديث، ب س ن.

5. شلبي ،محمد ، **المنهجية في التحليل السياسي**، ط 4، الجزائر، مطابع دار هومة، 2002.

6. الصبيحي، شكر أحمد ، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي** ، ط1، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2000 .

7. الصوراني، غازي ، **تطور مفهوم المجتمع المدني وأزمة المجتمع العربي**،ط،2 مصر :مركز دراسات الغد العربي، 2010 .

8. مغوفل ،جمال الدين ، **التنمية المحلية – البلدية ،الولاية** – ب ط ، الجزائر:دار الخلدونية، ب س ن.

9. بيطار ،كريم ،**قوانين المنظمات غير الحكومية في دول عربية مختارة** ، ب ط ، ب س ن.

ثانيا: المقالات

10. إبراهيم ملاوي، أحمد ،**أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية** ،جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية 02 ، المجلد 24،2000.

11. بن تامي، رضا ، " **المجتمع المدني والمؤسسات السياسية : دعائم قيام المجتمع المدني**".دراسات إستراتيجية. العدد08 سبتمبر2009.

12. بن طاهر، علي ، " **ماهية المجتمع المدني : استخداماته الفكرية وحدود صلاحية تطبيقه في الواقع الاجتماعي والسياسي العربي** " ، دراسات إستراتيجية . العدد12 ، سبتمبر 2010.

13. حاروش،نورالدين ،" **المجتمع المدني والدمقرطة ... أي دور**" ؟ ، أكاديميا، العدد 1،جانفي 2013.

14.سعيد الحلبي، محمد، "**دور القطاع الاهلي في إقتصاد السوق الاجتماعي**" ،جمعية العلوم الاقتصادية السورية،العدد06،ديسمبر2005.

15. سعيدي ،محمد ،" **سوسيولوجيا المجتمع المدني دوره في التفعيل الاجتماعي و الثقافي و الاقتصادي**"، فيلادلفيا الثقافية.

16. مرقومة، منصور ،" **المجتمع المدني والثقافة السياسية في الجزائر**"، **دفاتر السياسة والقانون**، عدد خاص أفريل 2011.

17. النسور، مروان، " **إستراتيجية ودور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المحلية بالأردن** " ، **دراسات إستراتيجية** ،العدد 16 ، سبتمبر 2011.

18. زياني ،صالح ، "**نحو تفعيل منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد بإفريقيا**"، على الموقع الرسمي لبوحنية قوي www.Bouhania.com

19. _____ ،"**المجتمع المدني في الجزائر**"، تاريخ نشر المقال 2013/04/22. على الموقع الالكتروني:

www.politic.ar.com/ar/index/php/retmalink/3021.

20. تركماني ،عبد الله ،" **المجتمع المدني في العالم العربي–الواقع و المعوقات و الآفاق**"، الحوار المتمدن، العدد2627 تاريخ نشر المقال 2009/04/25 .

www.ahewar.org/debat/shonn-ert-esp?aid=169901

21. ياسين موسى، سعيد ، "**دور منظمات المجتمع المدني في التنمية**"، الحوار المتمدن، العدد 3610، تاريخ نشر المقال 2012/01/17 .

.www.alhewar.org/delat/shom.art.asp?aid=17392

22. آرجدال، محمد،" **أية مساهمة للجمعيات التنموية في التنمية المستديمة للساكنة القروية**"، الحوار المتمدن، العدد 1933 تاريخ نشر المقال 2007/06/01

. www.alhewar.org/delat/shom.art.asp?=1527556

23. قواقي، عبد العزيز ، "**المجتمع المدني يترجم الأفكار إلى أفعال**"،بدون تاريخ نشر المقال ،

http://www. Zawaya-Magharebia.com/old-zawaya/ar/-335.

24. الزين، الفتاح ، "الحركات عبد الاحتجاجية الجديدة ودور المجتمع المدني: التحولات المجتمعية ونهاية السياسة؟ المغرب نموذجا"، تاريخ نشر المقال 2011/02/12

ثالثا : الدراسات غير المنشورة

25. أحمد الجويد ،جميل ، **دور القيادة في التنمية المحلية وأثرها في تفعيل نظام الادارة المحلية في الجمهورية اليمنية (2005–2010)** ، (رسالة دكتوراه)، جامعة الجزائر ،2011.

26. أوشن، سمية ، **دور المجتمع المدني في بناء الامن الهوياتي في العالم العربي – دراسة حالة الجزائر**–(رسالة ماجيستير)جامعة الجزائر 2010.

27. باري ،عبد اللطيف ، **المجتمع المدني وتأثيره على المجتمع المدني العالمي** ، (رسالة ماجستير) ، جامعة الجزائر 2007.

28. بن طاهر، علي ، **الدولة والمجتمع المدني – دراسة تحليلية لمضمون الثقافة السياسية** – (رسالة دكتوراه) جامعة الجزائر ، 2011.

29. بن عبد العزيز، خيرة ،**دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد–انموذج المنطقة العربية** –(رسالة ماجيستير) ،جامعة الجزائر،2007.

30. بونوة، نادية ، **دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ وتقييم السياسة العامة – دراسة حالة الجزائر** – (رسالة ماجستير) ، جامعة باتنة، 2010.

31. بياضي، محي الدين ، **المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية** (رسالة ماجستير)، جامعة بسكرة، 2010.

32. حنيش ،فيروز ، **إشكالية المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر (1989–2005)** ، (رسالة ماجستير)،جامعة الجزائر، 2008.

33. خلفة، نادية ، **مكانة المجتمع المدني في الدساتير الجزائرية – دراسة تحليلية قانونية** – (رسالة ماجستير) جامعة باتنة، 2003.

34. زوين ، ايمان ، **دور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية – دراسة حالة الجزائر** – (رسالة ماجيستير)،جامعة قسنطينة ،2011.

35. سالمي، سلاف ، **دو المجتمع المدني في المغرب العربي في عهد التعددية السياسية – الجزائر دراسة حالة–** (رسالة ماجستير) ،جامعة بسكرة ، 2010.

36. شاوش إخوان، جهيدة ،**المجتمع المدني و التنمية المحلية – جمعيات الأحياء بمدينة بسكرة نموذجا–** (رسالة ماجستير) ،جامعة بسكرة، 2004.

37. صديني، عبد الرحمان ، **التنمية المحلية للبلديات الجزائرية – دراسة تحليلية للوضعية المالية للبلديات– في الفترة 1995–1999**، (رسالة ماجستير) ،جامعة الجزائر ، 2009 .

38. عبد الكريم، هشام ، **المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية (1989–1999)**، (رسالة ماجيستير) جامعة الجزائر، 2006 .

39. عبد اللاوي ،عبد السلام ، **دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر – دراسة ميدانية لولايتي المسيلة وبرج بوعريريج –** (رسالة ما جيستير) ، جامعة ورقلة ،2012.

40. عبد المعطي صالح قدومي، منال ،**دور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي**(رسالة ماجيستير) جامعة نابلس،2008.

41. ونية رابح،أشرف رضا ، **معوقات التنمية المحلية – دراسة ميدانية لولاية سكيكدة** – (رسالة ماجيستير) جامعة قسنطينة ، 1999.

رابعا: الندوات و التقارير

42. بن عبد الله ،سنيم ، **مشاركة المرأة في الحكم المحلي في تونس**، مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث، برنامج إدارة التنمية الحضرية، مؤسسة الكاف للتنمية الجهوية، تونس 2006.

43. جمور، عبد الرحمان ، **دراسة مسحية حول المشاريع الاجتماعية الموجهة للمرأة في تونس**، منظمة المرأة العربية، مارس 2010.

44. سالم ،ممدوح ، **المجتمع المدني في البلدان العربية ودوره في الإصلاح**، أعمال الندوة الإقليمية، الإسكندرية، 21-22 جوان 2004.

خامسا: المواقع الالكترونية

www.Laghtiri1965-arablogs.com/archive/5/868584/html45.

46.http://www.gulfinthemedia.com/index.php?m=opinionsfilm=105pang=ar;

47.http://www.assyassiatn.com/index.php?option=com_content&view=category&layout=blog&id=14&Itemid=317. .

http://WWW.almaktabahnet/vb/showthread.php?t=252348.